نحو علم مخطوطات عربي

تأليف

د. عبد الستار الحلوجي

أستاذ علم المكتبات

كلية الآداب - جامعة القاهرة



١١٦ شارع محمد فريد - القاهرة

ت: ٣٩٢٩١٩٢

اسم الكتاب : نحو علم مخطوطات عربي
اسم المؤلف : أ.د. عبد الستار الحلوجي
رقم الطبعة : الأولى
السنة : ٢٠٠٤
رقم الإيداع : ٣٥٨٢
الترقيم الدولي : ISBN
977 - 6048 - 15 - 3
اسم الناشر : دار القاهرة
العنوان : ١١٦ شارع محمد فريد
البلد : جمهورية مصر العربية
المحافظة : القاهرة
التليفون : ٠٠٢٠٢٣٩٢٩١٩٢
فاكس : ٠٠٢٠٢٣٩٢٩١٩٢
المحمول : ٠١٢٣١٧٧٥١٠

المحتويات

الموضوع | الصفحة

تمهيد ٥

مقدمة : معنى المخطوط العربي – أهمية المخطوطات العربية – مظان المخطوطات العربية – حدود علم المخطوط العربي ٩

الفصل الأول : تاريخ المخطوط العربي ٢١

الفصل الثاني : صناعة المخطوط (الكيان المادي للمخطوط) ٥٧

الفصل الثالث : التوثيق والتقييم ٨٣

الفصل الرابع : الحفظ والصيانة والترميم والتصوير ١٠٥

الفصل الخامس : الفهرسة والضبط الببليوجرافي ١٢٥

الفصل السادس : التحقيق والنشر ١٧٣

الخاتمة ٢٠٧

المراجع ٢١١



تمهيد

لماذا هذا الكتاب ؟

منذ أربعين عامًا سجلت رسالتي لدرجة الدكتوراه في كلية الآداب بجامعة القاهرة عن نشأة المخطوط العربي وتطوره. وفي عام ١٩٦٩ أجيزت الرسالة، وخضعت بعد ذلك للمراجعة والتحديث ، وقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مشكورة بنشرها في الرياض عام ١٩٧٨ ضمن سلسلة مطبوعات لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر . وبعد بضع سنين أعيد طبع الكتاب في مصر . وفي عام ١٩٨٩ صدرت منه طبعة ثانية مزيدة ومنقحة في جدة . ثم كان موضوع جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية في عام ١٩٩٨ «الدراسات التي تناولت المكتبات أو صناعة الكتاب عند المسلمين» . ومن فضل الله أن يفوز الكتاب بالجائزة.

وقد تابعت الكتابة عن المخطوط العربي ، وتناولته في عدة بحوث ودراسات نشر بعضها في كتاب **المخطوطات والتراث العربي**، وبعضها الآخر ضمن أعمال «ندوة قضايا المخطوطات» التي ينظمها معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بصفة دورية .

وظهر في المجال عدد لا بأس به من المؤلفات ، يتناول كل منها جانبًا من جوانب المخطوط العربي مثل الفهرسة أو التحقيق أو التوثيق أو الصيانة، كما أنشئت مراكز علمية تعنى بشئون المخطوطات مثل مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت ، ومركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، ومركز دراسات وأبحاث التراث العلمي بجامعة القاهرة . وعقدت عدة مؤتمرات وندوات عن قضايا

المخطوطات العربية منها مؤتمرات مؤسسة الفرقان التي بدأتها في ديسمبر سنة ١٩٩١ ، وندوات معهد المخطوطات العربية التي بدأت في ديسمبر سنة ١٩٩٧ ، وصدرت دوريات متخصصة في شئون المخطوطات لعل أقدمها **مجلة معهد المخطوطات العربية** التي بدأت منذ عام ١٩٥٥ وما زالت مستمرة إلى الآن .

ورغم صدور كثير من المؤلفات عن المخطوطات العربية وقضاياها ، إلا أن علم المخطوطات ما زال يبحث عن هويته . وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة ظهور بعض الكتب التي حاولت أن تؤصل هذا العلم وأن ترسم حدوده وتحدد ملامحه ، ولعل أهمها الكتب الأربعة التالية :

- كتابان للأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنبين صدرا في الرباط ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس ، أحدهما من تأليفه وصدر في عام ١٩٩٣ بعنوان : **دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي** ، والآخر من تنسيقه وصدر في عام ١٩٩٤ بعنوان : **المخطوط العربي وعلم المخطوطات**.
- **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات** ، تأليف الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد. وقد نشر بالقاهرة سنة ١٩٩٧ [١] .
- **علم الاكتناه العربي الإسلامي** ، تأليف الأستاذ الدكتور قاسم السامرائي. وقد نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض سنة ٢٠٠١ [٢] .

---

(١) للمؤلف دراسة عن هذا الكتاب نشرت في كتابه **المخطوطات والتراث العربي** ، ص ص ١٠٦ - ١١٨ .

(٢) كتب فيصل الحفيان دراسة عنه نشرت في مجلة **«تراثيات»** التي تصدر عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب بالقاهرة ، ع ٢ (يوليو ٢٠٠٣) ، ص ص ١٧٣ -١٩٩ .

وكل واحد من تلك الكتب يستحق التقدير لما فيه من جهد وعلم ، ولكن أيًّا منها لا يقدم تصوراً كاملاً لما يمكن أن نسميه «علم المخطوط العربي» . فمنها ما يتناول أشتاتًا متفرقة لا يحكمها منطق في العرض ، ولا يربطها خط فكري واضح في تسلسله ، فجاءت فصوله متناثرة يصعب نظمها في عقد كامل متصل الحلقات[1] ، ومنها ما يتناول موضوعات ليست من المخطوط العربي ولا من علم المخطوط مثل المسكوكات ، وطباعة الكتاب الإسلامي ، والأنباط وتاريخهم السياسي والحضاري في كتاب **علم الاكتناه العربي الإسلامي** ، والمكتبات الإسلامية وهواة الكتب في كتاب **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات** ، والمخطوط العبري في كتاب **المخطوط العربي وعلم المخطوطات** ، وموقف العرب والمستشرقين من إحراق مكتبة الإسكندرية ، و«ابن يوسف» جامع أم جامعة في **دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي**.

وتناول مثل هذه الموضوعات في كتاب عن المخطوط العربي أو علم المخطوطات لا يساعد على توضيح صورة هذا العلم في أذهان الباحثين ، ويثير جدلاً ما أغنانا عنه ، فضلاً عما يستنفده من جهد المؤلفين في موضوعات لا تجلي الصورة وإنما تزيدها غموضًا ولبسًا .

ويبدو أن معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية قد استشعر الحاجة إلى دراسة تحدد لنا ملامح علم المخطوط العربي بوضوح لا لبس فيه ، فطلب مني في عام ٢٠٠٢ إعداد بحث بعنوان : «نحو تأسيس علم مخطوطات عربي» . وقد عُرض البحث في الاجتماع الخامس للهيئة المشتركة لخدمة التراث العربي الذي عقد بالقاهرة يومي ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢ وجاء في ختامه «أننا نستطيع أن نجمع معظم خيوط علم المخطوطات العربية من ثنايا تراثنا ، وأننا مطالبون بأن نحدد مجالات

(١) انظر على سبيل المثال جريدة محتويات كتاب **علم الاكتناه العربي الإسلامي** ، ص ص ٧ – ٨ .

هذا العلم تحديداً دقيقًا ، وأن نؤصله ونقيم حوله الأسوار التي تمنع مباحثه من أن تتشتت بين العلوم» .

ومنذ ذلك التاريخ والفكرة تدور في رأسي ولا تفارق خيالي ، وما زالت تختمر في ذهني حتى تمخضت عن هذه الدراسة التي أرجو أن ترسم لعلم المخطوط العربي صورة واضحة المعالم دقيقة الأبعاد ، نستجلي منها محاوره الأساسية ، والقضايا التي يناقشها أو التي ينبغي أن يتناولها بالدراسة . صورة تقتصر على هذا العلم دون سواه ، وتخلو من أي تزيد لا لزوم له ، لأن مثل هذا التزيد يفسد الصورة ويشتتها في الأذهان . وأرجو أن أكون قد وفقت لبعض ما أريد .

عبد الستار عبد الحق الحلوجي

القاهرة في غرة ذي الحجة ١٤٢٤ هـ
٢٣ يناير ٢٠٠٤ م

مقدمة

لكل لفظ من الألفاظ دلالة أو دلالات لغوية تحددها المعاجم ، ولكن بعض الألفاظ يحمّلها أهل الاختصاص دلالات اصطلاحية أضيق من دلالاتها اللغوية . فالحديث في اللغة هو الكلام على إطلاقه ، ولكنه في الاصطلاح يقتصر على كلام النبي ﷺ خاصة . والفقه في اللغة هو الفهم، ولكنه في الاصطلاح يقتصر على فهم الأحكام الشرعية واستنباطها من أدلتها التفصيلية.

والمخطوط في اللغة هو كل ما كتب بخط اليد سواء كان كتاباً أو وثيقة أو نقشاً على حجر ، ولكنه فى الاصطلاح يقتصر على الكتاب المكتوب بخط اليد. وبذلك تُستبعد الوثائق والنقوش والكتابة على الجدران والعملات والأنسجة وما في حكمها ، لأن هذه الأشكال من الكتابة تدخل تحت علوم أخرى كعلم الوثائق وعلم الآثار . ومعنى هذا أن علم المخطوط ينصبّ على الكتاب ولا يتجاوزه إلى غيره من الأشكال المخطوطة .

وإذا وصفنا المخطوط بأنه عربي ، فينبغي أن نتنبه إلى أن العروبة هنا عروبة لسان وليست عروبة جنس أو مكان . فكل كتاب كُتب باللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم ، والتي تنطق بها الشعوب العربية في كل مكان حتى يومنا هذا ، يعدّ كتاباً عربياً بغضّ النظر عن الأصول العرقية لكاتبه ، وبصرف النظر عن المكان الذي أُلّف فيه . فالإمام البخاري شيخ المحدّثين لم يكن عربياً ، ولم يولد فيما اصطلح الجغرافيون على تسميته ببلاد العرب ، وسيبويه إمام النحاة لم يكن عربياً كذلك ، وإنما كان فارسي الأصل ، ومع ذلك فإن مؤلفاتهما تعدّ من أمهات الكتب العربية بإجماع الباحثين .

ولفظ المخطوط يقابل المطبوع . ومعنى هذا أن عصر المخطوطات هو عصر ما

قبل الطباعة سواء كانت طباعة حجر أو طباعة بالحروف المتفرقة التي ابتدعها جوتنبرج بألمانيا في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي وانتقلت إلى العالم العربي بعد ذلك بثلاثة قرون أو يزيد .

ولكننا ينبغي ألا نتصور أن ظهور الطباعة في أمة من الأمم يعني نهاية حاسمة لعصر المخطوطات ، فالتحولات الحضارية الكبرى لا تتم في يوم وليلة ، وإنما تستغرق عشرات وربما مئات من السنين[1] . والتاريخ خير شاهد على ذلك ، فتحوُّل شكل الكتاب من الدروج (اللفائف) إلى الدفاتر والكراريس استغرق قرابة قرنين من الزمان في أوروبا ، والتحول من البردي إلى الرق استغرق هو الآخر قرنين من الزمان. وصناعة الورق في العالم العربي في أواخر القرن الثاني الهجري لم تقض على البردي والرق كمادتين صالحتين لتلقي الكتابة وتكوين الكتب إلا بعد مرور قرنين كاملين[2] .

ولكن التحول من عصر المخطوطات إلى عصر الطباعة لم يستغرق مثل هذه الفترة الطويلة ، لأن الاختراع الجديد وإن كان قد واجه مقاومة عند ظهوره في أوروبا وعند انتقاله إلى الشرق[3] ، إلا أن هذه المقاومة سرعان ما تهاوت أمام الميزات الكثيرة التي حققها هذا الاختراع . فالطباعة هي التي أتاحت للكتاب أن تصدر منه نُسَخ تعدّ بالألوف ، وبأسعار في مقدور أوساط الناس . ورويداً رويداً بدأ عصر المطبوعات يزيح عصر المخطوطات ويحتل مكانه ، وبدأت أعداد المخطوطات تتقلص في المكتبات ليحلّ محلها أعداد وفيرة من المطبوعات .

وإذا كانت الطباعة قد دخلت العالم العربي في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، فيمكننا أن نقول مطمئنين إن شمس عصر المخطوطات قد بدأت تجنح إلى

---

(١) انظر : الكتاب في العالم الإسلامي ، ص ص ١٨٩ – ١٩٠ ، ٢١١ – ٢٣٣ .

(٢) انظر : لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات ، ص ص ٨٨ – ٨٩ .

(٣) انظر : Five Hundred Years of Printing ، وتاريخ الطباعة في الشرق العربي .

مغيب مع غروب شمس هذا القرن . وكما يمتد الضوء بعد الغروب لفترة قصيرة ، فكذلك استمرت المخطوطات على استحياء خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر ، ولكنها كانت في طريقها إلى الانزواء والانحسار .

وإذا كان بالإمكان تحديد نهاية عصر المخطوطات العربية بأوائل القرن التاسع عشر للميلاد/ الثالث عشر للهجرة ، فمتى كانت البداية ؟

إن اللغة العربية التي نتكلمها ونكتب بها الآن هي التي تكلمها العرب في العصر الجاهلي الذي سبق ظهور الإسلام . وهناك جاهليتان : جاهلية أولى لا نعرف عنها شيئًا ، وجاهلية ثانية تقدَّر بما يقرب من مائة وخمسين عامًا قبل الإسلام. وهذه الجاهلية الثانية هي التي ظهر فيها الشعراء العِظام من أمثال امرئ القيس والنابغة والأعشى وزهير وعنترة وغيرهم من أصحاب المعلقات الذين بلغتنا أخبارهم وأشعارهم ، والذين يمثلون عمود الشعر العربي . ولأنه من غير المعقول أن تكون نقطة البداية هي نفسها قمة الذروة سواء بالنسبة للغة العربية أو الشعر العربي ، فقد افترض المؤرخون أن هناك عصرًا أو عصورًا سبقت العصر الجاهلي الذي نعرفه، ومهَّدت له وتُوِّجت به ، وإن لم يصلنا عنها ما يساعدنا على معرفة تطور اللغة حتى نضجت ، وتطور الشعر حتى وصل إلى هذا المستوى الرفيع .

وهناك اتفاق بين علماء الكتابة العربية على أن الخط العربي الذي نكتب به اليوم هو الذي كتب به عرب الجاهلية ، وأنه قد تطور عن الخط النبطي الذي كان يكتب به الأنباط في شمال بلاد العرب .

وثمة رواية تقول إن العرب في العصر الجاهلي تخيروا بعض أشعارهم وكتبوها بماء الذهب وعلقوها على أستار الكعبة ولذا سميت «المعلقات» . ولو صحت هذه الرواية لكانت تلك المعلقات هي أول مخطوطات عربية ، ولو لم تصح لكان المصحف أول مخطوط عربي.

وإذن فالمخطوط العربي تمتد جذوره إلى ما قبل ظهور الإسلام بوقت يسير على أكثر تقدير ، وإلى عصر الخلفاء الراشدين على أقل تقدير . وبحساب السنين نقول إنها إما أن تعود إلى بضعة عقود من الزمن قبل ظهور الإسلام ، أو إلى العقود الأولى من القرن الأول الهجري . ومعنى هذا أن عمر المخطوطات العربية لا يقل عن اثني عشر قرنا من الزمان .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن المخطوط العربي هو أطول مخطوطات العالم عمراً، فجذوره تضرب في أعماق التاريخ ، وفروعه تمتد إلى مشارف العصر الحديث . ولم يقدَّر للغة من اللغات القديمة أو الحديثة أن تمتد بها الحياة أكثر من ألف عام بلا تحريف أو تبديل في مفرداتها ونحوها وصرفها ، بل وفي إملائها كما قدِّر للغة العربية التي تكلم بها العرب في العصر الجاهلي ، وما زلنا نتكلم بها إلى اليوم ، ونقرأ شعر الجاهليين كما نقرأ شعر المعاصرين دون أن نجد عسراً في فهمه يعود إلى قِدَمه . واقرأ – إن شئت – قول عنترة بن شداد في معلقته :

يا دار عبلــة بالجــواء تكلَّمــي وعِمِي صباحًا دار عبلة واسلمي

فهذا البيت ليس فيه ما يدل على أنه قد مرّ عليه أكثر من خمسة عشر قرنا من الزمان . والكلمة الوحيدة التي قد تستعصي على الفهم هي كلمة «الجواء» وهي اسم موضع . وأكثر الصعوبات التي تواجهنا في فهم الشعر الجاهلي مردُّها إلى أنها تذكر أماكن لا نعرفها لأننا لا نقيم في البيئة التي أقام فيها هؤلاء الشعراء ، ولأن أسماء بعض الأماكن تتغير من عصر إلى عصر ، تمامًا كما تغيرت أسماء المواقيت المكانية للحج ، واختلفت مسمياتها الحالية عن مسمياتها المذكورة في كتب الفقه القديمة .

وامرؤ القيس يستهل معلقته الشهيرة بقوله :

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسِقْط اللِّوى بين الدَّخول فحَوْمل

فتُوضح فالمِقْراة لم يَعْفُ رسمها لما نسجته من جنوب وشمأل

وهذان البيتان يبدو فيهما للوهلة الأولى شيء من العسر ، ولكننا إذا عرفنا أن سقط اللوى والدخول وحومل وتوضح والمقراة كلها أسماء أماكن في البادية تنقَّل بينها امرؤ القيس ، أدركنا أن كلام الجاهليين لا يختلف عن كلام المعاصرين ، وأن لغتنا التي تحدرت إلينا عبر القرون لغة واحدة حفظها كتاب الله . وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] .

وقد استعصت هذه اللغة على كل محاولات التطوير ودعوات التحديث لأنها لغة عبادة ، شرَّفها الله سبحانه بأن أنزل بها كتابه وجعل صلاة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها لا تصحّ إلا بها .

وبُعد نقطة البداية عن نقطة نهاية عصر المخطوطات ساعد عليه أمران هما : استمرارية اللغة وثباتها في مواجهة كل العواصف التي استهدفتها من ناحية ، وتأخر دخول الطباعة إلى العالم العربي والإسلامي من ناحية ثانية .

وهذا العمق الزماني صاحبه بُعد مكاني سببه أيضًا ارتباط هذه اللغة الشريفة بالقرآن الكريم . ففي كل بقعة من بقاع الأرض بلغتها دعوة الحق ، كانت اللغة العربية في ركاب تلك الدعوة ، ولذا انتشرت بين كل الشعوب التي اعتنقت الإسلام .

ولعل مما يلفت الانتباه تخلي تلك الشعوب عن لغاتها المحلية بسهولة وسرعة، واتخاذها العربية لغة للتفكير والتعبير ، كما حدث في فارس ومصر وبلاد الأندلس. وفي سنوات معدودة استطاعت اللغة العربية التي كانت محصورة في شبه الجزيرة العربية أن تبتلع لغات محلية كثيرة ، وأن تصبح لغة عالمية تكتب بها كل الشعوب الإسلامية .

ويضاف إلى البُعد الزماني والبُعد المكاني بُعد آخر حضاري ، فقد كانت

---

(١) سورة الحجر ، آية ٩ .

القرون الهجرية الأولى فترة ازدهار حضاري للأمة العربية ، وكان العلماء العرب يقودون مسيرة التقدم العلمي في ذلك الزمان البعيد . ويكفي أن نذكر جابر ابن حيان (- ٢٠٠ هـ) الأب الشرعي لعلم الكيمياء ، والخوارزمي (- ٣٨٧ هـ) أول من وضع كتابا في الجبر ، وأبا بكر محمد بن زكريا الرازي (- ٣١٣ هـ) أول من شخَّص الأمراض وأول من وضع تصميم الأجهزة المعملية في الكيمياء في كتابه **سر الأسرار** ، والشيخ الرئيس ابن سينا (- ٤٢٨ هـ) أعظم أطباء القرون الوسطى بلا منازع ، والحسن بن الهيثم (-٤٣٠ هـ) الذي استقرت على يديه أصول علم الضوء، وابن النفيس (- ٦٨٧ هـ) مكتشف الدورة الدموية، وغيرهم كثيرون في شتى فروع المعرفة ، نذكر منهم الزهراوي (-٤٠٤ هـ) في الجراحة ، وعمار الموصلي (- ٤١١ هـ) في طب العيون ، وابن البيطار (- ٦٤٦ هـ) في الصيدلية، وثابت بن قرّة (- ٢٨٨ هـ) وأبا الريحان البيروني (- ٤٤٠ هـ) في الفلك ، والمقدسي (- ٣٨٠ هـ) والإدريسي (- ٥٥٦ هـ) في الجغرافيا . فهؤلاء العلماء ابتدعوا علومًا لم يكن للإنسانية بها عهد من قبل مثل الحساب والجبر وحساب المثلثات ، وتوصلوا إلى كشوف علمية في الكيمياء والفيزياء والطب والجراحة وعلم وظائف الأعضاء تفوقوا بها على إبقراط وجالينوس ، وصححوا أوهام الفلكيين القدامى وأخطاء جغرافيي اليونان . ولهذا لم يكن غريبًا أن يُترجَم تراث العرب العلمي إلى اللغة اللاتينية في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وأن تنشأ في أسبانيا مدارس للترجمة من العربية التي كانت لغة الحضارة التي لا مندوحة عنها لأي مثقف من مثقفي ذلك الزمان . وفي ذلك يقول جورج سارتون:

«إنه من منتصف القرن الثامن حتى أواخر القرن الحادي عشر ، كانت الشعوب التي تتكلم العربية ومن امتزج بهم من يهود ونصارى تتقدم موكب الإنسانية ، وبفضلهم لم تظل العربية لغة القرآن المقدسة وحاملة كتاب الله وحسب ، بل أصبحت لغة العلم المسكونية وحاملة لواء التقدم البشري . وكما أن أخصر طريق

يسلكه شرقي الآن إلى المعرفة أن يلم بلغة من لغات الغرب الرئيسة ، كذلك كانت العربية في خلال تلك القرون الأربعة المفتاح ، وإن شئت فقل المفتاح الوحيد ، إلى الثقافة التي ملكت ناصية الفكر . ومن المحقق أيضًا أن تفوق الثقافة الإسلامية ، وبخاصة في القرن الحادي عشر كان كاسحا بحيث نستطيع أن ندرك منه السبب في كبريائهم العقلية . ومن السهل علينا أن نتصور نحاريرهم إذ يتكلمون عن الهمج الغربيين بنفس الصيغة التي يتكلم بها علماؤنا عن المشارقة الآن»[1] .

وهذه الأبعاد الثلاثة : البعد الزماني والبعد المكاني والبعد الحضاري جعلت التراث العربي المخطوط أطول عمراً وأضخم عدداً وأشد تنوعًا وأقوى انتشاراً وأكثر أصالة من التراث المخطوط لأية أمة أخرى ، وأضْفَت عليه قيمة لا نظير لها . فهو الذاكرة الحية لأمة امتد تاريخها لما يزيد على خمسة عشر قرنا من الزمان ، ووضعت أقدامها في مشارق الأرض ومغاربها ، وأمدت الحضارة الإنسانية بزاد ثريّ في مختلف فروع المعرفة ، وتفرد تراثها بعلوم لم يُسبقوا إليها ولم يلحقوا فيها وهي علوم اللغة والأدب والدين ، لأنهم أهل هذه اللغة ، ومبدعو هذا الأدب ، ولأن القرآن الكريم شرّفهم بأن نزل بلسانهم : ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾[2] ، ولأن النبي ﷺ عاش بين ظهرانيهم وتلقى عنه صحابته أمور دينهم ودنياهم ، فهم أقدر الناس على فهم القرآن والحديث واستيعاب تعاليم الدين وأصوله وتوصيلها إلى أذهان الآخرين . وهم لم يتحرجوا من نقل علوم السابقين ، فترجموا تراث اليونان في الفلسفة والطب والرياضة والجغرافيا والفلك ، ولكنهم لم يقفوا عند مجرد النقل والاتباع ، وإنما تجاوزوا ذلك إلى مرحلة النقد والابتداع ، فصححوا أوهام القدماء ، وأضافوا إلى ما ورثوه من معارفهم إضافات رائدة كان لها تأثيرها البالغ في مختلف مناحي الحياة ، وكانت إنجازاتهم الحضارية الأساس

---

(١) تاريخ العلم والإنسية الجديدة ، ص ص ١٦٧ – ١٦٨ . ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى مؤلفات آدم ميتز وسيجريد هونكه وعباس العقاد وعبد الحليم منتصر وأحمد فؤاد باشا وعمر فروخ وجلال مظهر المذكورة في نهاية هذا التمهيد .

(٢) سورة الأنبياء ، آية ١٠ .

الذي قامت عليه الحضارة الغربية الحديثة .

وبعد التعريف بالمخطوط العربي وبيان أهمية التراث العربي المخطوط ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو :

ما هي مجالات دراسة المخطوط العربي ؟ أو بعبارة أخرى : ما حدود علم المخطوط العربي ؟

يقول جان جاست ويتكام : «يعرّف علم المخطوطات في بعض الأحيان بأنه الدراسة المختصة بتناول جميع جوانب المخطوطة باستثناء محتواها . كما يوصف بأنه ذلك العلم الذي يركز كليًا على الخصائص المادية للكتاب المخطوط باليد. وهذه تعاريف مفيدة إلا أنها مسرفة في التبسيط»[1] .

وفي تقديري أن علم المخطوط العربي يقوم على دعائم ست ، ويدخل تحت مظلته ستة موضوعات أو محاور أساسية هي :

(١) **تاريخ المخطوط** منذ بداياته الأولى حتى ظهور الطباعة وأفول نجم عصر المخطوطات.

(٢) المخطوط كوعاء من أوعية المعلومات ، وأعني بذلك **الكيان المادي للمخطوط** أو ما اصطلح على تسميته مؤخرًا بعلم الكوديكولوجيا . والتعامل مع المخطوط كوعاء للمعلومات يشمل الحديث عن المادة التي يُكتب عليها ، والأدوات التي يُكتب بها من أقلام وأحبار ، والخطوط التي تكتب بها المخطوطات ، والحليات والزخارف والصور التي تضمها تلك المخطوطات ، والجلود وزخارفها . وهي أمور يمكن أن تندرج كلها تحت مسمى «صناعة المخطوط» . يقول إبراهيم شبوح : «ولقد حدد القدماء لصنعة الكتاب المخطوط أركانًا أربعة هي : الكاغد والمداد والقلم والتسفير ، أو : الورق والحبر والخط والتجليد»[2] .

(١) دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر ، ص ١٦٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) **تقييم المخطوطات** ومعايير هذا التقييم . ويدخل في هذا الموضوع توثيق النُّسَخ المخطوطة ومظاهره المتعددة كالتملكات والسماعات والإجازات . فهذه الأنماط المختلفة تعد عناصر أساسية للحكم على صحة المخطوط وتقدير قيمته .

(٤) **الحفظ والصيانة وأساليب التعقيم والترميم والتصوير** . وبعبارة أخرى : كيف نحمي ما وصلنا من مخطوطات ونجنبها عوامل البلى والفساد ، وكيف نتيح هذه المخطوطات في أشكال يسهل التعامل معها والاستفادة منها دون أن يكون لذلك أي أثر سلبي على الأصول المخطوطة .

(٥) **الفهرسة والضبط الببليوجرافي** . ويدخل تحت هذا الموضوع تقنينات فهرسة المخطوط ومشكلات الفهرسة ، وفهارس المخطوطات العربية في العالم ، وأدوات حصر تلك المخطوطات .

(٦) **التحقيق والنشر** . ويشمل بدايات التحقيق على أيدي علماء الحديث ، ومناهج العلماء المحدثين من العرب والمستشرقين ، وخطوات التحقيق ومراحله، والأدوات التي يستعين بها المحقق على أداء عملية التحقيق .

تلك محاور ستة ، أو خيوط أساسية يمكن أن نشكّل منها نسيج علم المخطوطات العربي . وأنا أعرف أن جدلا قد يثور حول محور أو أكثر من تلك المحاور ، وهو جدل أرحّب به وأحمده لأهله لأنه يمكن أن يثري هذه الدراسة. ولكنني أرجو ممن يعترض على أيّ من تلك المحاور ألا يستبق الأحداث ، وأن يؤجل اعتراضه إلى ما بعد الانتهاء من قراءة الفصل الخاص بالموضوع الذي يعترض عليه ، وألا يغيب عنه أن الخلاف في الرأي لا ينبغي أن يفسد للوّد قضية . ويحضرني هنا قول السلف الصالح : إنني على صواب يحتمل الخطأ ، وخصمي على خطأ يحتمل الصواب. والمجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد، فهو مأجور على كل حال .

المراجع :

١ – أثر العرب على الحضارة الأوربية / عباس محمود العقاد .ــ ط ٧ .ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩ .

٢ – أساسيات العلوم المعاصرة في التراث الإسلامي / أحمد فؤاد باشا .ــ القاهرة : دار الهداية ، ١٩٩٧ .

٣ – تاريخ الطباعة في الشرق العربي / خليل صابات .ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦ .

٤ – تاريخ العلم والإنسية الجديدة / جورج سارتون ، ترجمة وتقديم إسماعيل مظهر .ــ القاهرة : دار النهضة العربية ، –١٩ .

٥ – تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه / عبد الحليم منتصر .ــ ط ٣ .ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩ .

٦ – التراث العلمي الإسلامي : شيء من الماضي أم زاد اللآتي / أحمد فؤاد باشا . ــ القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠٠٢ .

٧ – التراث العلمي للحضارة الإسلامية ومكانته في تاريخ العلم والحضارة / أحمد فؤاد باشا .ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ .

٨ – الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري / آدم ميتز ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة .ــ ط ٢ .ــ القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٧.

٩ – دراسات في تاريخ العلوم عند العرب / مصطفى لبيب عبد الغنى .ــ القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٩٩ – ٢٠٠٢ .

١٠ – دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر / إعداد رشيد العناني .ـ لندن : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ١٩٩٧ .

١١ – شمس الله على الغرب ؛ أو : فضل العرب على أوربا / سيجريد هونكه ، ترجمة فؤاد حسنين علي .ـ القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦٤ .

١٢ – عبقرية العرب في العلم والفلسفة / عمر فروخ .ـ ط ٣ .ـ بيروت : ١٩٦٩.

١٣ – علوم المسلمين أساس التقدم العلمي الحديث / جلال مظهر .ـ القاهرة : الهيئة العامة للتأليف ، ١٩٧٠ .

١٤ – الكتاب في العالم الإسلامي / تحرير جورج عطية ، ترجمة عبد الستار الحلوجي .ـ الكويت : عالم المعرفة ، ٢٠٠٣ .

١٥ – لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات / عبد الستار الحلوجي .ـ ط٣ .ـ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ .

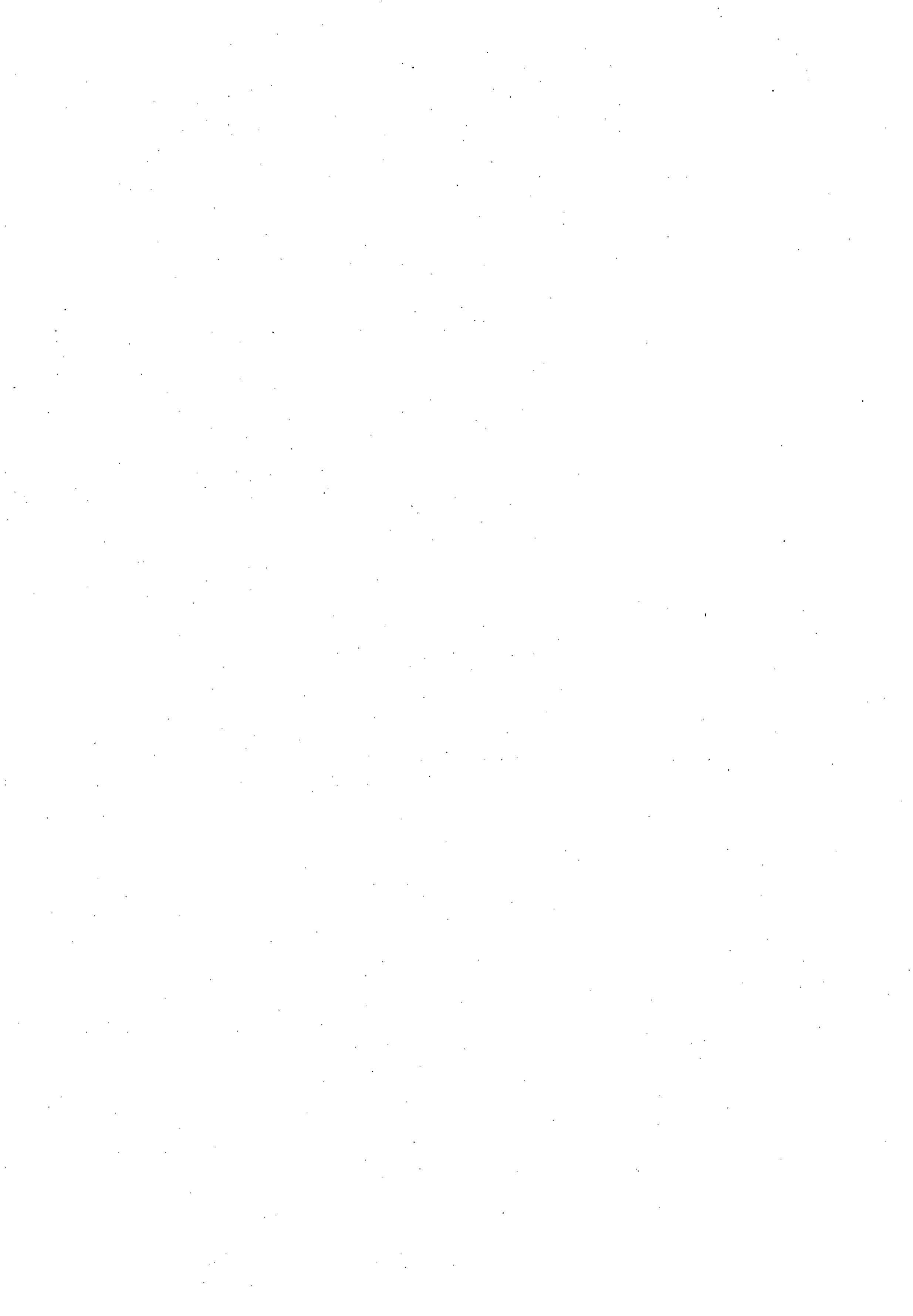
١٦ – مآثر العرب على الحضارة الأوروبية / جلال مظهر .ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠ .

١٧ – Five hundred years of printing/ S. Steinberg. 2nd ed.– Middlesex: Penguin Books, 1961 .



الفصل الأول

تاريخ المخطوط العربي



تاريخ المخطوط العربي

من المعلوم أن الكتب لا توجد في أمة من الأمم إلا إذا توافرت لها عناصر ثلاثة هي :

أ – وجود كتابة وكُتّاب .

ب – وجود مواد صالحة لتلقّي الكتابة وتكوين الكتب .

جـ – وجود تراث يحرص الناس على تسجيله واقتنائه .

وقد عرف العرب الكتابة قبل ظهور الإسلام ، وكان منهم من يجيد القراءة والكتابة. والأدلة على ذلك كثيرة يأتي على رأسها أن القرآن الكريم عند نزوله وجد من يكتبه ، وأن النبي ﷺ كان حريصًا على كتابته ، واتخذ كُتّابًا للوحي ، كما اتخذ كُتّابًا للرسائل وآخرين للكتابة في شئون المسلمين ، وأن بعض الصحابة كان يكتب القرآن لنفسه ، ومنهم من كان يكتب الحديث أيضًا[1] . والقرآن الكريم يثبت للعرب معرفتهم بالكتابة في العصر الجاهلي في أكثر من آية من آياته ؛ منها قوله تعالى :

﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُوراً وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيس﴾[2] .

﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[3] .

﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ

---

(١) مثل عبد الله بن عمرو بن العاص ، فقد كانت عنده صحيفة دوَّن فيها الحديث النبوي ، وكانت تسمى «الصادقة» .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٩١ .

(٣) سورة الفرقان ، آية ٥ .

مِّن نَّخيلٍ وَعنب فَتُفجِّرَ الأَنْهارَ خلالَها تَفْجيراً * أَوْ تُسقطَ السَّماءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ باللَّه وَالْمَلائكَة قَبيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ في السَّماء وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنزِّلَ عَلَيْنا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً﴾[1] .

والذين يجحدون القرآن ولا يؤمنون به لا يستطيعون أن ينكروا الدليل المادي الذي يثبت معرفة العرب بالكتابة في هذا العصر ، ونعني به النقوش التي عثر عليها في طرق القوافل شمال بلاد العرب مثل نقشي زبَد وحرّان المؤرخين في القرن السادس الميلادي ، واللذين لا يدلان على معرفة العرب بالكتابة منذ ذلك التاريخ فحسب ، وإنما يدلان أيضًا على أن الكتابة العربية التي كتب بها عرب الجاهلية قد تطورت عن الكتابة النبطية .

وإلى جانب النقوش والنصوص القرآنية ، هناك أخبار أوردتها كتب التاريخ عن أناس كانوا يعرفون الكتابة في العصر الجاهلي ، منها ما ذكره البلاذري في كتابه **فتوح البلدان** من أن الإسلام جاء وفي قريش بمكة سبعة عشر نفرًا يكتبون ، وفي الأوس والخزرج بالمدينة أحد عشر كاتبًا[2] . ومنها أيضًا ما ذكرته المصادر التاريخية عن عهود وأحلاف كتبت في الجاهلية مثل حلف ذي المجاز الذي كان بين بكر وتغلب ؛ والذي قال عنه الحارث بن حلِّزة :

واذكروا حلف ذي المجاز وما	قدِّم فيـه العهـود والكفـلاء
حذر الجور والتعدي وهل ينـ	قض ما في المهارق الأهواء[3]

وفي أول العهد بالإسلام كتبت قريش صحيفة المقاطعة التي التزمت فيها

(١) سورة الإسراء ، الآيات ٩٠ – ٩٣ .

(٢) فتوح البلدان ، ص ص ٥٨٠ ، ٥٨٣ .

(٣) شرح القصائد العشر ، ص ٢٥٥ .

بمقاطعة بني هاشم وبني المطلب . يقول ابن هشام فيما يرويه عن ابن اسحق إن القرشيين «أجمعوا أمرهم على ألا ينكحوا إليهم ولا ينكحوهم ، ولا يبيعوهم شيئًا ولا يبتاعوا منهم . فلما اجتمعوا لذلك كتبوا في صحيفة ثم تعاهدوا وتواثقوا على ذلك ثم علقوا الصحيفة في جوف الكعبة توكيداً على أنفسهم»[1] .

وهناك أشعار جاهلية تشبِّه الأطلال بالكتابة ، منها قول امرئ القيس :

لمن طللٌ أبصرته فشجاني ... كخط زبور في عسيب يمان[2]

وقول عديّ بن زيد :

ما تبين العين من آياتها ... غير نُؤْي مثل خط بالقلم[3]

هذا عن الكتابة والكُتّاب .

أما مواد الكتابة وأدواتها ، فمن المعلوم أن العرب في العصر الجاهلي كتبوا على العسب والكرانيف واللخاف (وهي الحجارة البيضاء الرقيقة) وعظام أكتاف الإبل وأضلاعها ، كما كتبوا في الرقوق والمهارق . والرقوق هي الجلود التي ترقّق ليُكتب فيها ، والمهارق أقمشة حريرية فارسية بيضاء كانت تُسقى الصمغ وتصقل ويكتب فيها[4] ، وربما كتبوا على البردي . وليس من بين تلك المواد ما يصلح لتكوين الكتب غير البردي والرّق والمهارق . وقد عرفت تلك المواد في العصر الجاهلي وورد ذكرها في شعر هذا العصر كقول حاتم الطائي :

أتعرف أطلالا ونُؤيا مهدَّ ما ... كخطِّك في رقٍّ كتابا منمنما[5]

---

(١) سيرة ابن هشام ، جـ ١ ، ص ٣٧٢ .

(٢) ديوانه ، ص ٨٥ .

(٣) الأغاني ، جـ ٢ ، ص ١١٩ . والنؤي هو الحفير حول الخيمة تتجمع فيه المياه .

(٤) لسان العرب ، جـ ١٠ ، ص ٣٦٨ .

(٥) ديوانه ، ص ٢٣ .

وذكر الرق في القرآن الكريم في قوله سبحانه :

﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ﴾[1] .

كما ذكرت القراطيس أكثر من مرة ، منها قوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[2] . والقرطاس هو الصحيفة من أي شيء كانت كما يقول الفيروزابادى[3] .

وإذن فقد عرف العرب الكتابة في العصر الجاهلي ، وعرفوا مواد صالحة لتلقى الكتابة وتكوين الكتب وإن كانت تلك المواد عزيزة المنال . وبقي العنصر الثالث وهو التراث الذي يحرص الناس على تسجيله واقتنائه . ولم يكن لدى العرب في هذا العصر تراث غير الشعر . والشعر بطبيعته لا يستعصي على الذاكرة ، والعرب أمة حافظة بطبيعتها بدليل أننا نجد رجلا كأبي عمرو الشيباني يروي شعر شعراء ثمانين قبيلة[4] . والشعر الجاهلي يحمل في ثناياه ما يدل على أنه لم يكتب في هذا العصر، وأنه كان ينتقل عبر الزمان والمكان بطريق الرواية الشفهية . ويمكن تلخيص هذه الأدلة في ثلاثة أمور :

أولها : ما نجده في هذا الشعر من خلاف في الروايات . وهو خلاف لم تسلم منه المعلقات التي زعم البعض أنها كتبت وعلقت على أستار الكعبة[5] ، مما يدعم الرأي القائل بأنها لم تكتب في هذا العصر وأن القصة كلها مختلقة[6] .

أما الدليل **الثاني** فهو ظاهرة الرواة الذين رووا هذا الشعر شفاهة حتى عصر

---

(١) سورة الطور ، آية ١ – ٣ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٧ .

(٣) القاموس المحيط ، جـ ٢ ، ص ٢٤٠ .

(٤) مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم ، ص ٢٠ .

(٥) العقد الفريد ، جـ ٥ ، ص ٢٦٩ .

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، راجع : المخطوط العربي ، ص ص ٥٦ – ٦٢ .

التدوين ، فقد كان لكل شاعر راوية أو أكثر ينقل عنه شعره ويذيعه بين الناس ، فكان للأعشى راوية اسمه عبيد يصحبه ويروى عنه أشعاره[1] وكان زهير راوية لأوس بن حجر ، وروى لزهير ابنه كعب والحطيئة .

وأما الدليل **الثالث** فهو ما يحمله هذا الشعر من إشارات إلى الرواية الشفهية على أنها قناة التوصيل الوحيدة لهذا الشعر . ومثال ذلك قول النابغة الذبياني[2] :

ألكني يا عُيَيْن إليك قولا ستهديه الرواة إليك عني

وقول عميرة بن جُعَيْل نادمًا على شعر قاله في هجاء قومه بني تغلب فلم يلبث أن ذاع بين العرب ولم يعد يستطيع له ردًا :

ندمت على شتم العشيرة بعدما مضت واستتبَّت للرواة مذاهبه

فأصبحت لا أسطيع دفعًا لما مضى كما لا يردّ الدرَّ في الضرع حالبه[3]

ومعنى هذا أن العناصر الثلاثة اللازمة لوجود الكتاب المخطوط لم تكتمل في العصر الجاهلي ، وأن عرب الجاهلية لم يعرفوا من الكتب غير نصوص دينية محدودة كان يتعبد بها الرهبان في أديرتهم وصوامعهم ، بدليل إطلاق تعبير «أهل الكتاب» في القرآن الكريم على أصحاب الديانات السماوية السابقة على الإسلام ، وبدليل إطلاق لفظ «الكتاب» على القرآن الكريم تارة في مثل قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾[4] وعلى الكتب السماوية الأخرى تارة أخرى في مثل قوله سبحانه : ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي

---

(١) الشعر والشعراء ، ص ٢٦٠ .

(٢) ديوانه ، ص ١٠٨ .

وألكني أي : كن رسولي إلى نفسك بالسلام .

(٣) الشعر والشعراء ، ص ٦٥٠ .

(٤) سورة الأنعام ، آية ١٥٥ .

إسْرَائيل﴾[1] وقوله جل وعلا : ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾[2] . وقد يتسع مدلول اللفظ ليشمل كل الكتب السماوية السابقة على إطلاقها كما في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾[3] . وقد اجتمع تخصيص اللفظ وتعميمه في قوله سبحانه : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[4] ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾[5] . فكلمة «الكتاب» الأولى تعني القرآن الكريم ، وكلمة «الكتاب» الثانية تنسحب على ما سبقه من كتب سماوية .

ولقد تضافر عاملان أساسيان أسهما في عدم ظهور الكتب في هذا العصر ، وهما : عدم توافر المواد الصالحة للكتابة عليها وتكوين الكتب ، وعدم وجود النص الذي يحرص الناس على تسجيله واقتنائه . والدليل على ذلك أنه على الرغم من حرص النبي ﷺ على كتابة القرآن الكريم ، وعلى الرغم من أن القرآن لم ينزل دفعة واحدة وإنما نزل منجّمًا (أي : مفرّقًا) على مدى ثلاثة وعشرين عامًا ، وعلى الرغم من أن صحابة رسول الله ﷺ كان منهم من يتمتع بثراء عظيم بحيث لا يعجزه شراء رق يكتب عليه مهما غلا ثمنه . على الرغم من ذلك كله لم يُكتب النص القرآني كاملاً في مكان واحد في حياة النبي ﷺ . وربما ساعد على ذلك قناعة المسلمين بأن حفظ القرآن في الصدور أَوْلى من حفظه في السطور .

والشيء الذي لا شك فيه أنه مع ظهور الإسلام ونزول القرآن بدأت الكتابة

---

(١) سورة الإسراء ، آية ٢ .

(٢) سورة النساء ، آية ٥٤ .

(٣) سورة الأنعام ، آية ١١٤ .

(٤) سورة المائدة ، آية ٤٨ .

(٥) سورة العنكبوت ، آية ٤٧ .

تنتشر ، وأخذت أعداد الكتّاب تتزايد ، فقد اتخذ النبي ﷺ كتّابا للوحي ، واتخذ كتابا آخرين لكتابة الرسائل والغنائم ، وللكتابة في شئون المسلمين . وكان حرصه شديداً على كتابة القرآن الكريم ، وكان بعض الصحابة رضوان الله عليهم يكتب القرآن لنفسه . وعلى قدر حرص النبي ﷺ على كتابة القرآن ، كان حرصه على ألا يكتب عنه الصحابة أحاديثه ، فقد روى مسلم في **صحيحه** عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : «لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فلْيَمْحُهُ ، وحدِّثوا عني ولا حرج ، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1] ، ويروي أيضاً عن أبي هريرة أنه قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال : ما هذا الذي تكتبون ؟ قلنا : أحاديث سمعناها منك . قال : أكتابا غير كتاب الله تريدون ؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله . يقول أبو هريرة : فقلت: أنتحدث عنك يا رسول الله ؟ قال : نعم ، تحدثوا ولا حرج، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[2] .

ويعلل الخطيب البغدادي هذا النهي عن كتابة الحديث بأمرين :

أولهما : أن القرآن الكريم لم يكن قد اكتمل نزوله بعد ، فكأنما خشي الرسول ﷺ أن يخلط المسلمون بين كلامه وكلام الله سبحانه وتعالى ، خاصة في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة ، فأمر بكتابة القرآن ونهى عن كتابة الحديث حتى «لا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيره ، أو يُشتغل عن القرآن بسواه» ، «ونهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدَّته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت والمميز بين الوحي وغيره ، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن ، ويعتقدون أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن»[3] .

---

(١) صحيح مسلم ، جـ ١٨ ، ص ١٢٩ .

(٢) تقييد العلم ، ص ٣٣ .

(٣) تقييد العلم ، ص ٥٧ . وانظر أيضاً : تدريب الراوي ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

والأمر **الثاني** هو الخوف من الاتكال على الكتابة وترك الحفظ خاصة في تلك الفترة الأولى التي كان الإسناد فيها قريبًا . يقول الخطيب : «ونهي عن الاتكال على الكتاب لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطل ، وإذا عدم الكتاب قوي لذلك الحفظ الذي يصحب الإنسان في كل مكان»[1] .

وحيثما يؤمن هذان الأمران ، أو تكون هناك ضرورة للاستثناء ، نجد تصريح النبي ﷺ بالكتابة ، فقد سمح لعبد الله بن عمرو بن العاص بكتابة الحديث عنه حين اطمأن إلى أنه لن يخلط بينه وبين القرآن ، وصرح لأبي شاه الذي قدم من اليمن ليتعلم من رسول الله ﷺ وشكا إليه من ضعف ذاكرته فقال ﷺ : «اكتبوا لأبي شاه»[2] .

وينبغي ألا يُفهم من ذلك أن النبي ﷺ قد نهى عن الكتابة على إطلاقها ، فقد كان النهي منصبًا على كتابة حديثه خاصة ، بدليل تكرار كلمة (عني) في الحديث ثلاث مرات .

ومن الثابت أيضًا أنه لم تكن هناك نسخة من المصحف تحوي نص القرآن الكريم كاملاً حين انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى . ويبدأ عصر الراشدين بخلافة الصديق أبي بكر رضي الله عنه ، وهي خلافة رغم قصر مدّتها إلا أنها أرست دعائم الإسلام وقضت على المرتدين في شتى أنحاء الجزيرة العربية . وفي حروب الرِّدَّة يخوض المسلمون معركة ضارية في اليمامة في العام الثاني عشر للهجرة ، يستشهد فيها سبعمائة من الصحابة، فيمضي عمر إلى خليفة رسول الله يقترح عليه أن يأمر بجمع القرآن خشية أن يضيع بمقتل حمَلته وحافظيه . ويتردد الصِّديق في أن يقدم على عمل لم يفعله رسول الله ﷺ ، ولكن عمر يراجعه ويقنعه بوجهة نظره ، فيستدعي زيد بن ثابت كاتب الوحي لرسول الله ﷺ ويكلفه بجمع القرآن .

---

(١) تقييد العلم ، ص ٥٨ .

(٢) صحيح البخاري ، ص ص ٢٤ ، ٤٥ . وانظر أيضًا : صحيح مسلم ، جـ ١٨ ، ص ١٣٠ .

ويستشعر زيد عِظَم المسئولية فيقـول : «فوالله لـو كلفـوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن»[1] .

وهكذا كان أول تدوين كامل للمصحف في عهد الصّدّيق ﷺ . وقد ظلت الصحف التي كتبها زيد عند خليفة رسول الله حتى لقي ربه ، فآلت إلى خليفته عمر ، وبعد عمر انتقلت إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر . وفي عهد الخليفة عثمان ابن عفان يلتقي الحجازيون بالشآميين والعراقيين في فتح أرمينية وآذربيجان سنة ٣٠ هـ ، ويشتد الخلاف بينهم في قراءة القرآن ، ويبلغ ذلك أمير المؤمنين فيرسل إلى حفصة يطلب منها ما عندها من الصحف لينسخها في المصاحف ، ويرسل إلى كل أفق بمصحف ، ويأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[2] .

وهذا المصحف العثماني هو أول مخطوط عربي يكتب في ظل الإسلام ، بل هو أول مخطوط عربي بالمعنى الدقيق لكلمة «مخطوط» .

وليس بين أيدينا معلومات مؤكدة عن المادة التي كُتب عليها هذا المصحف ، ولا عن الخط الذي كتب به ، ولكن الغالب على الظن أنه كتب على رق لمعرفة العرب به منذ العصر الجاهلي ، ولأنه أقوى احتمالاً من البردي الذي استخدمه العرب في الكتابة بعد الفتح الإسلامي لمصر في خلافة الفاروق عمر ، ولأن الورق لم يكن قد عرف بعد . وهذا الظن يرجحه قول القلقشندي : «وأجمع رأي الصحابة ﷺ على كتابة القرآن في الرق لطول بقائه أو لأنه الموجود عندهم»[3] .

وأكبر الظن أيضًا أن هذا المصحف كان مكتوبًا بالخط الذي أُطلق عليه فيما بعد اسم «الخط الكوفي» ، وهو الخط الذي يتميز عن غيره من الخطوط المستديرة بقدر كبير من الاستقامة والزوايا والأضلاع ، وكانت حروفه كلها بغير نقط ولا

(١) الجامع لأحكام القرآن ، جـ ١ ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ، جـ ١ ، ص ٦٣ .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ٤٨٦ .

ضبط. وهذا الظن يرجحه أمران : **أولهما** أن أقدم المصاحف في العالم مكتوبة على الرق ، وبهذا الخط ، وخالية من نقط الإعجام وعلامات الإعراب ، وفي مقدمتها مصحف جامع عمرو بن العاص الموجود حاليًا بدار الكتب بالقاهرة ، ومصحف سمرقند الذي انتهى به المطاف إلى طشقند ، والذي توجد منه نسخة مصورة بدار الكتب بالقاهرة ، ومصحف ثالث بمكتبة الجامع الكبير في صنعاء ، ورابع في النجف الأشرف ، وغيرها من المصاحف التي يدعي البعض أن كلاً منها هو المصحف الذي قتل الخليفة عثمان وهو يقرأ فيه وأنه وجدت عليه آثار دم الخليفة .

وإطلاق هذه الرواية على أكثر من مصحف يشكك فيها . ولا سبيل إلى التأكد من أن أيًّا من تلك المصاحف هو مصحف الخليفة عثمان ، حتى لو استطاع العلم الحديث أن يثبت أن الرق الذي كُتب عليه ، والمداد الذي كتب به ، وآثار الدم التي عليه ترجع كلها إلى عصر عثمان ، لأن فصيلة الدم إما أن تتفق في تلك المصاحف أو تختلف . وإذا اتفقت فهل يعقل أن الخليفة كان يقرأ فيها جميعًا ؟ وإذا اختلفت فمن ذا الذي يستطيع أن يقول لنا من أي الفصائل كانت فصيلة دم ذي النورين عثمان بن عفان ؟

أما **الأمر الثاني** فهو أن الكتابة العربية كانت في أول أمرها خالية من النقط التي تميز بين الحروف المتشابهة في الرسم كالباء والتاء والثاء والنون والياء ، بدليل أن النقوش الجاهلية والإسلامية التي عثر عليها مثل نقشي زبد وحرّان الجاهليين ونقش القاهرة الإسلامي المؤرخ سنة ٣١ هـ ليس فيها حرف واحد منقوط[١] ، كما أنها جميعًا خالية من علامات الإعراب .

وقد يبدو منطقيًا أن توجد النقط التي تميز بين الحروف المتشابهة في الرسم والمختلفة في النطق مثل الجيم والحاء والخاء، أو الدال والذال ، أو الراء والزاي قبل

---

(١) هذا النقش موجود حاليًا بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، وقد درسه خليل يحيى نامي في كتابه : أصل الخط العربي، ص ١٠٧ . وانظر أيضًا : مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، ص ٣٤ .

الحركات الإعرابية التي تميز بين المرفوع والمنصوب والمجرور ، بدليل أننا لا نجد الآن نصًّا في كتاب أو صحيفة بغير نقط ، في حين لا نكاد نجد علامات الإعراب إلا في الكتب التعليمية التي يقوِّم التلاميذ ألسنتهم بالقراءة فيها . ولكن الذي حدث بالنسبة للكتابة العربية هو عكس ذلك تمامًا ، فقد ظهرت فيها العلامات الإعرابية قبل النقط التي تميز بين الحروف المتشابهة . والسبب في ذلك أن القرآن الكريم كان يحفظ في الصدور ، ولم يكن يُخشى من أن تُنطق كلمة مكان كلمة ، ولكن دخول الأعاجم في الإسلام (وهم غرباء على اللغة) كان سببًا في ظهور اللحن في تلاوة القرآن ، الأمر الذي استدعى ضبط أواخر الكلمات لتمييز الفاعل من المفعول في مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1] وليستقيم فهمنا لمعاني الآيات.

ويقال إن السبب في ضبط المصحف هو أن قارئًا قرأ الآية الكريمة : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2] بكسر اللام في كلمة «رسوله» ففزع أمير المؤمنين عمر ، أو زياد أمير العراق في عهد معاوية – على خلاف في الروايات – واستدعى أبا الأسود الدؤلي وطلب منه أن يضبط آي القرآن الكريم ، فوضع أبو الأسود نقطة فوق الحرف المفتوح ، ونقطة تحت الحرف المجرور ، ونقطة على يمين الحرف المضموم، كل ذلك بلون مخالف للون مداد الكتابة . وهذه النقط الإعرابية هي أول صورة من صور ضبط الكتابة العربية .

وقد اختيرت النقطة للدلالة على الحركات الإعرابية لسببين :

أولهما : أن عرب العراق كانوا يجاورون السريان ، وكان السريان ينقطون كتابتهم على هذا العهد ، فنقل العرب عنهم النقط إلى كتابتهم .

---

(١) سورة فاطر ، آية ٢٨ .

(٢) سورة التوبة ، آية ٣ .

وثانيهما : أن النُّقط لا معنى لها ولا تلتبس بحروف الكتابة كما تلتبس الضمة بالواو مثلاً .

وبمرور الزمن قلّ الحفظ وزاد الاعتماد على الكلمة المكتوبة . وهنا ظهرت الحاجة ماسة إلى التمييز بين الحروف المتشابهة رسمًا المختلفة نطقًا ، فأمر الحجاج ابن يوسف الثقفي كُتَّابه بأن يضعوا للحروف المتشابهة في الرسم علامات تميّز بعضها عن بعض حتى يقضي على ما شاع في زمنه من تصحيف في القراءة[1] ، فقام يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم بوضع نقط على الحروف بنفس المداد الذي تكتب به على أساس أن نقط الحرف جزء منه ، فالباء لا تنطق باء إلا إذا كانت النقطة تحتها .

ولكن وجود نقطين أحدهما بلون المداد وهو نقط الإعجام ، والآخر بلون مخالف وهو نقط الإعراب ، كان أمرًا مجهدًا للكاتب والقارئ على السواء ، وكان مدعاة للبس خاصة إذا تقاربت السطور ، ومن ثم كان لابد للكتابة العربية أن تخضع لنوع من التيسير ، وهو ما لم يحدث إلا في القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي .

وإذن فقد خلت معظم مصاحف القرن الأول الهجري من النقط بنوعيه ، وبدأ نقط الإعراب يظهر في مصاحف القرن الثاني بمداد أحمر غالبًا لتجنُّب الخطأ في القراءة وما ينتج عنه من خطأ في الفهم . أما نقط الإعجام فقد دخلها على استحياء شديد لتحرُّج المسلمين من إضافة أي شيء إلى المصحف بصورته التي ورثوها عن الخليفة عثمان بن عفان .

ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمخطوطات العادية ، فقد دخلها إعجام الحروف منذ وقت مبكر لتعذر قراءتها بدون هذا النقط ، بخلاف المصحف الذي

(١) انظر : وفيات الأعيان ، جـ ١ ، ص ٣٤٤ .

كان الناس يتعبدون بتلاوته وحفظه ويسهل عليهم قراءته مجردًا من نقط الإعجام. ولم تكن نقط الإعجام تهمل في المخطوطات العادية إلا في الكلمات التي يُستبعد حدوث لبس في قراءتها مثل الباء في (بعد) والفاء في (في) والقاف في (قال) والنون في (من) والياء في (عليه) . أما نَقْط الإعراب فلا نكاد نجد له أثرًا في غير المصاحف .

ولم يكن تدوين المصحف ونقط الإعراب ومن بعده نقط الإعجام هو كل ما شهده القرن الأول الهجري ، وإنما شهد هذا القرن أمرين آخرين **أولهما** معرفة العرب بالبردي كمادة صالحة لتكوين الكتب بعد فتح مصر في سنة ٢٠ هـ . ومع أن البردي أضعف من الرق بكثير ، إلا أنه كان أرخص منه بكثير أيضًا ، ولذا يمثل الفتح العربي لمصر نقلة مهمة في تاريخ المخطوط العربي .

أما **الأمر الثاني** فهو ظهور بدايات حركة التأليف والترجمة منذ منتصف هذا القرن على وجه التقريب ، بدليل ما يرويه النديم من أن معاوية حين ولي الخلافة استقدم عبيد بن شريّة الجرهمي من صنعاء باليمن ، وسأله عن أخبار الأمم السابقة وأمر افتراق الناس في البلاد ، فأجابه إلى ما سأل ، فأمر معاوية بأن يدوّن ذلك وينسب إلى عبيد[١] ، وأن صحارا العبدي (في عصر معاوية) ألّف كتابا في الأمثال، وأن زياد بن أبيه (- ٥٣ هـ) ألف كتابا في المثالب[٢] ، وبدليل ما يذكره ابن خلكان من أن خالد بن يزيد بن معاوية (- ٨٥ هـ) له ثلاث رسائل في الكيمياء[٣] ، وما يذكره ياقوت الحموي من أن نصر بن عاصم الليثي (- ٨٩ هـ) ألف كتابا في العربية[٤] ، وما يذكره حاجي خليفة من أن عروة بن الزبير (- ٩٣ هـ) جمع مغازي رسول الله ﷺ[٥] .

(١) الفهرست ، ص ١٠٢ .

(٢) الفهرست ، ص ١٠١ .

(٣) وفيات الأعيان ، جـ ٢ ، ص ٤ .

(٤) معجم الأدباء ، جـ ١٩ ، ص ٢٢٤ .

(٥) كشف الظنون ، جـ ٢ ، ص ١٧٤٧ .

هذا عن التأليف ، أما الترجمة فيذكر النديم أن خالد بن يزيد بن معاوية كان أول من ترجمت له الكتب في الطب والكيمياء[1] ، ويذكر ابن جلجل (في القرن الرابع الهجري) أن ما سرجويه الطبيب البصري «تولى في الدولة المروانية تفسير كتاب أهرن بن أعين القس إلى العربية ، ووجده عمر بن عبد العزيز في خزائن الكتب فأمر بإخراجه»[2] لينتفع به الناس .

وإذا كان القرن الأول الهجري يمثل فترة الحضانة في تاريخ المخطوط العربي ، فقد كان **القرن الثاني** بمثابة فترة الصبا وبواكير الشباب ، فقد شهد هذا القرن عدة أمور أثْرت المخطوطات العربية لعل أهمها :

أولاً : حركة التدوين التي بدأت بتدوين الحديث النبوي في مطلع هذا القرن بعدما رأى عمر بن عبد العزيز ﵁ من تعذر الاعتماد على الرواية الشفهية نتيجة لتشعب الأسانيد وكثرة أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم ، فكلف ابن شهاب الزهري (- ١٢٤ هـ) بتدوين الحديث النبوي .

وبتدوين الحديث فتح الباب على مصراعيه أمام حركة التدوين . وفي ذلك يقول الذهبي إنه في حدود سنة ١٤٣ هـ «شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير ، فصنف ابن جريج التصانيف بمكة ، وصنف سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة ، وصنف الأوزاعي بالشام ، وصنف مالك **الموطأ** بالمدينة ، وصنف ابن اسحق **المغازي** ، وصنف معمر باليمن ، وصنف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة ، وصنف سفيان الثوري كتاب **الجامع**»[3] .

وإلى جانب جمع الحديث النبوي ، جمعت اللغة العربية من البادية حتى لَيُرْوَى أن أبا عمرو بن العلاء (- ٥٤ هـ) كتب عن العرب الفصحاء كتبا «ملأت بيتًا له

(١) الفهرست ، ص ٤١٩ .

(٢) طبقات الأطباء والحكماء ، ص ٦١ .

(٣) تاريخ الإسلام ، ورقة ٩٢ ظهر . وقد نقله السيوطي في «تاريخ الخلفاء» ، ص ٢٦١ .

إلى قريب من السقف»[1] .

ثانيًا : نشاط حركة التأليف والترجمة : فبعد تدوين الحديث النبوي بدأ تدوين السيرة النبوية والمغازي باعتبارها مكملة للسُّنَّة ، وبعد جمع اللغة بدأت تُستنبط منها القواعد النحوية والصرفية ، فأُلِّفت كتب النحو وأقدمها كتابان ينسبان إلى عيسى بن عمر أحد نحاة البصرة وهما **الجامع والمكمل** أو **الإكمال**[2] ، كما بدأ تأليف المعاجم على يد الخليل بن أحمد صاحب معجم **العين** ، وبدأت المؤلفات تظهر في مختلف فروع المعرفة . ومن يرجع إلى **فهرست** النديم يجد فيه أسماء مؤلفات كثيرة ترجع إلى هذا القرن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مؤلفات جابر بن حيان (–٢٠٠ هـ) التي تجاوزت الثلاثمائة .

وما شهده هذا القرن الثاني من نشاط في حركة التأليف كان يقابله نشاط آخر في حركة الترجمة ، ففي منتصف القرن ترجم ابن المقفع كتاب **كليلة ودمنة** من الفارسية ، وخلال النصف الثاني منه ترجم أبو يحيي بن البطريق وابنه يحيي كثيراً من مؤلفات أطباء اليونان وفلاسفتهم إلى العربية مثل كتابي **السماء والعالم والحيوان** لأرسطو ، وكتاب **الترياق** لجالينوس ، كما ترجما كتاب **السياسة** لأرسطو عن السريانية ، وترجم الفلكي إبراهيم بن حبيب الفزاري كتاب **السدهانتا** الهندي من اللغة السنسكريتية إلى العربية ، وقد عرف فيها باسم كتاب **السندهند** ، وترجم الحجاج بن يوسف بن مطر كتاب **المجسطي** في الفلك لبطليموس عن ترجمة سريانية[3] .

وقبل أن ينقضي هذا القرن الثاني تطالعنا أكبر حركة ترجمة في تاريخ العرب، وهي تلك التي بدأت في عصر الرشيد (١٧٠ – ١٩٣ هـ) وبلغت ذروتها في عهد

---

(١) البيان والتبيين ، جـ ١ ، ص ٣٢١ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، ص ص ١٥ ، ٣٧ .

(٣) دراسات في تاريخ العلوم عند العرب ، جـ ١ ، ص ص ٥٣ – ٥٥ .

المأمون (١٩٨ – ٢١٨ هـ) الذي يذكر ابن نباتة أنه لما هادن حاكم قبرص «أرسل إليه يطلب خزانة كتب اليونان ... فأرسلها إليه واغتبط بها المأمون وأمر العلماء بتعريبها»[١] .

وهكذا نُقل تراث الحضارات القديمة في الفلسفة والمنطق والجغرافيا والطب والفلك إلى اللغة العربية ، وقامت مكتبة بيت الحكمة أو خزانة الحكمة بدور رائد في مجال الترجمة ، وارتبطت بها أسماء كثير من المترجمين أمثال يوحنا ابن ماسويه ويوحنا بن البطريق «الذي ترجم كثيراً من كتب الأوائل» على حدّ تعبير ابن جلجل[٢] .

ولم يكن العرب مجرد نقلة لتراث اليونان ، ولم يقتصر دورهم على ترجمته وتلخيصه وحفظه ونقله للأجيال التالية فحسب ، وإنما تمثلوا هذا التراث واستوعبوه وعرضوه عرضًا نقديًا ، ولم يلبثوا أن صنفوا كتبا تناقشه وتردّ عليه ، بدليل الكتب التي تحمل في عناوينها كلمة «الشكوك» مثل **الشكوك على جالينوس** لأبي بكر الرازي (– ٣١١ هـ) وهو نقد لتراث جالينوس الطبي والفلسفي ، و**الشكوك على بطليموس** لابن الهيثم (– ٤٢٨ هـ) وهو نقد للنظرية الفلكية التي عرضها بطليموس في كتابه **المجسطي** ، و**إصلاح المجسطي** لابن أفلح الإشبيلي (في النصف الأول من القرن السادس الهجري) .

وفي **فهرست** النديم نجد ترجمات كتب أرسطو[٣] وفهرسا بكتب جالينوس وترجماتها إلى العربية عمله حنين بن إسحق (– ٢٦٠ هـ) لعلي بن يحيي المنجم[٤]. وقد يبدو مثيراً للدهشة أن يجمع حنين قائمة ببليوجرافية بما ترجم من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية حتى عصره وهو منتصف القرن الثالث الهجري[٥] .

(١) سرح العيون ، ص ٢٤٢ .

(٢) طبقات الأطباء والحكماء ، ص ٦٥ .

(٣) الفهرست ، ص ص ٣٠٨ – ٣١٢ .

(٤) الفهرست ، ص ٣٤٨ .

(٥) الفهرست ، ص ٣٥٣ .

وقد نهض الموالي بدور كبير في حركة الترجمة ، وهو دور كان طبيعيًا في ظل الدولة العباسية التي كانت الخلافة فيها لبني العباس أبناء عم النبي ﷺ وكان النفوذ الفعلي فيها للعناصر الفارسية التي أدت دورًا بارزًا في الانقلاب على بني أمية ، والتي كانت تمثل جزءًا كبيرًا من الجيش الذي قلب نظام الحكم ، ولهذا نقلت عاصمة الخلافة من دمشق إلى بغداد حيث يتركز الأعوان والمؤيدون للدولة الجديدة. صحيح أن هؤلاء الموالي كانوا موجودين أيام الأمويين ، ولكن صوتهم كان خافتًا وسلطانهم كان محدودًا للغاية ، وقد أتيح لهذا الصوت أن يرتفع ، ولهذا السلطان أن يتسع في ظل دولة بني العباس .

ثالثًا : تطور الكتابة العربية ، فقد كانت الكتابة في القرن الأول تستخدم نوعين من النقط أحدهما للإعجام والآخر للإعراب ، وكان ذلك يمثل صعوبة للكاتب والقارئ على السواء ، وكان في الوقت نفسه سببا لحدوث الالتباس بين السطور المتقاربة ، فجاء الخليل بن أحمد (- ١٧٥ هـ) ووضع علامات الإعراب التي نستخدمها حتى اليوم لتحلّ محل نقط الإعراب . ولم يكتفِ الخليل بوضع العلامات الأصلية (الفتحة والضمة والكسرة) وإنما أضاف إليها خمس علامات أخرى هي السكون والشدّة والمدة وعلامة الصلة والهمزة . فالفتحة ألف مضطجعة فوق الحرف ، والكسرة ياء[1] تكتب تحت الحرف ، والضمة واو صغيرة تكتب فوقه، وعلامة السكون دائرة صغيرة (٥) هي رمز الصفر عند الهنود للدلالة على خلوّ الحرف من الحركة . وقيل بل هي الجيم أول حروف كلمة (جزم) ، وقيل بل هي الميم آخر حروف كلمة (جزم) تكتب بغير عراقة (أى اكتمال)[2] . والشدّة شين صغيرة هي أول حروف كلمة (شدة) تكتب بغير نقط ولا عراقة (ـسـ) ، وعلامة الصلة صاد صغيرة (صـ) تكتب فوق الحرف إشارة إلى الوصل ، والهمزة رأس عين (عـ) لقرب مخرجها من مخرج حرف العين[3] .

(١) الياء حينما تأتي في وسط الكلمة تكون هكذا (ـيـ) ، فإذا جردناها من النقط صارت هكذا (ـــ) .

(٢) أي : (جـ) وليس (ج) .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ص ١٦٤ - ١٧٠.

وبوجود العلامات الإعرابية بلغت الكتابة العربية مرحلة النضج ، واستوت في صورتها النهائية ، ولم يطرأ عليها أي تغير عبر القرون ، وكل ما حدث لها من تطور بعد الخليل لم يخرج عن إطار تحسين الخطوط وتجميلها .

رابعًا : صناعة الورق : فمع بداية العصر العباسي ، وفي سنة ١٣٣ هـ على وجه التحديد ، حققت الجيوش الإسلامية بقيادة زياد بن صالح الحارثي حاكم سمرقند انتصاراً على إخشيد فرغانة الذي كان يناصره ملك الصين ، وعاد المسلمون إلى سمرقند بأسرى بينهم صينيون ممن يعرفون صناعة الورق . وعلى أيدي هؤلاء الأسرى الصينيين قامت أول صناعة للورق في سمرقند . فالثعالبي يروي لنا أنه «وقع من الصين إلى سمرقند في سبي سباهم زياد بن صالح في وقعة أطلح من اتخذ الكواغيد[1] ، ثم كثرت الصنعة واستمرت العادة حتى صارت متجراً لأهل سمرقند ، فعمّ خبرها والارتفاق بها جميع البلدان في الآفاق»[2] .

وفي عصر الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) تنتقل صناعة الورق إلى بغداد ، ويقيم فيها وزيره الفضل بن يحيي البرمكي مصنعًا للورق، وفي ذلك يقول ابن خلدون : «وكانت السجلات أولاً لانتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والإقطاعات والصكوك في الرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد لكثرة الرفه وقلة التآليف صدر الملّة كما نذكره ، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك ، فاقتصروا على الكتابة في الرق تشريفًا للمكتوبات وميلاً بها إلى الصحة والإتقان . ثم طما بحر التأليف والتدوين ، وكثر ترسيل السلطان وصكوكه ، وضاق الرق عن ذلك ، فأشار الفضل بن يحيي بصناعة الكاغد وصنعه وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه واتخذه الناس من بعده صحفا لمكتوباتهم السلطانية والعلمية ، وبلغت الإجادة في صناعته ما شاءت»[3] .

---

(١) جمع كاغد ، وهو لفظ صيني الأصل ، أطلقه العرب على الورق .

(٢) ثمار القلوب ، ص ٥٤٣ ؛ ولطائف المعارف ، ص ٢١٨ . نقلاً عن كتاب المسالك والممالك .

(٣) المقدمة ، ص ٩٦٢ .

ويؤكد القلقشندي أنه في عصر الرشيد «كثر الورق وفشا عمله بين الناس ، فأمر ألا يكتب الناس إلا في الكاغد ... وانتشرت الكتابة في الورق إلى سائر الأقطار ، وتعاطاها من قرب وبَعُد ، واستمر الناس على ذلك إلى الآن»[1] .

ولا شك أن صناعة الورق كانت تمثل نقلة مهمة في تاريخ المخطوط العربي، فهو أرخص من الرق بكثير ، وأقوى من البردي بكثير أيضًا . وقد أتاحت صناعته في حاضرة الخلافة العباسية أن يتوافر بكميات كبيرة وبأسعار معقولة تجعله في متناول أوساط الناس من العلماء وطلاب العلم . ونتيجة لذلك كثرت أعداد المخطوطات وتضخمت أحجامها ، فقد كانت كميات الرق محدودة ، وكانت أسعاره باهظة ، وكان البردي من الهشاشة بحيث لم يكن يتحمل الثَّنْي ولا كثرة الاستخدام ، ولذا لم يكن يمكن أن تُعمل منه كتب على شكل دفاتر وكراريس وإنما كان الشكل الأمثل له هو اللفائف . وهذه اللفائف كانت محدودة الحجم حتى يسهل استخدامها ، ولذا كانت النصوص الطويلة تقسم بالضرورة على أكثر من لفافة . أما الورق فقد كان صالحًا لأن تُعمل منه الكتب في شكلها العادي الذي نألفه اليوم ، والذي يسمح بزيادة حجم الكتاب من ناحية ، ويسمح من ناحية أخرى بالإشارة إلى نصّ سابق أو لاحق . ولذا أعطت صناعة الورق في بلاد العرب دفعة قوية للمخطوط العربي .

خامسًا : الوراقة : وهي مهنة اشتقت اسمها من الورق وارتبطت به ، ويقصد بها عملية صناعة الكتاب من نسخ وتصحيح وتجليد . وقد كان الوراقون يقومون بما تقوم به المطابع ودور النشر في عصرنا ، فيحصلون من المؤلف على ما يمكن أن نسميه «حقوق التأليف» بمصطلح العصر الحديث ، ويقومون بنسخ الكتاب وتسويقه أو بيعه لطلاب العلم . وقد أسهم هؤلاء الوراقون بدور كبير في إنتاج المخطوطات وتداولها ، وفي نشر الثقافة ، وكانت حوانيتهم مركزًا للنشاط

(١) صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ٤٨٦ .

العقلي وملتقى للمثقفين في زمانهم . وعلى الرغم من أنهم اتهموا بأنهم زادوا في معجم **العين** وأفسدوه[١] ، وأخطأوا في تبييض **الصحاح** «فغلطوا فيه في عدة مواضع غلطا فاحشا»[٢] ، وعلى الرغم من أن بعضهم اتُّهم بنسبة الكتب إلى غير أصحابها ، إلا أن دورهم في إثراء الفكر ونشر الثقافة العربية لا يُنكر ، فقد كانت حوانيتهم مستودعا لكل ثمار العقل العربي في مختلف مجالات المعرفة ، وكانت كثرة تلك الحوانيت ورواج سوقها دليلاً واضحًا على خصوبة الفكر العربي واهتمام الناس في ذلك الزمان بكل ما يدوَّن في بطون الكتب من علوم الدنيا والدين[٣] .

* * *

ومعنى هذا أنه في أواخر القرن الثاني الهجري كان المخطوط العربي قد تغلب على كل المعوقات التي كانت تحدّ من انطلاقه ، وأصبح كل شيء مهيأ لدخول مرحلة الفتوة والازدهار . ولذا كان **القرنان الثالث والرابع** فترة انطلاق واسع المدى في تاريخ المخطوط العربي سواء في حركة التأليف والترجمة ، أو في صناعة الوراقة. ففي هذين القرنين ظهر المؤلفون العظام من أمثال الجاحظ والكندي والطبري والرازي والأصفهاني والمسعودي والفارابي والخوارزمي والبيروني وابن سينا ، وفيهما ظهر أشهر المترجمين مثل حنين بن اسحق وابنه اسحق وثابت بن قرَّة ويحيي بن عديّ ، وفيهما غصَّت أسواق الوراقين بحوانيت الوراقة التي بلغت أكثر من مائة في بغداد وحدها في أواخر القرن الثالث الهجري[٤] ، وفيهما ظهرت

(١) انظر : المزهر ، جـ ١ ، ص ص ٨٢ – ٨٣ .

(٢) معجم الأدباء ، جـ ٦ ، ص ١٥٧ .

(٣) لمعرفة المزيد عن الوراقة ، وللتعرف على كيفية ممارستها ، يمكن الرجوع إلى مقال حبيب زيات : الوراقة والوراقون في الإسلام . مجلة المشرق ، مج ٤١ ، ع ٣ (تموز ١٩٤٧) ، ص ص ٣٠٥ – ٣٥٠ .
وإلى كتاب : المخطوط العربي ، ص ص ١١٩ – ١٣٤ .

(٤) البلدان ، ص ١٣ .

مجالس الإملاء وانتشرت في الحواضر الإسلامية وفي مقدمتها بغداد عاصمة الخلافة ومركز النشاط العلمي . وهي مجالس علم أو محاضرات عامة في الموضوعات التي تهم الناس ، يتحدث فيها كبار العلماء ويكتب عنهم جمهور الحاضرين . ومن يرجع إلى **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة يجد كتبا كثيرة تحمل كلمة «الأمالي» في عناوينها مثل **أمالي ثعلب وأمالي الزجاج وأمالي ابن دريد وأمالي أبي جعفر البختري وأمالي أبي علي القالي وأمالي بديع الزمان الهمذاني**.

وكانت أعداد الذين يشهدون مجالس الإملاء هذه من الضخامة بحيث قُدِّرت بالألوف ، حتى ليروي الخطيب البغدادي أن مجلس عاصم الواسطي (– ٢٢١ هـ) في الحديث كان يحضره أكثر من مائة ألف[١] ، ومجلس سليمان بن حرب الواشجي (– ٢٢٤ هـ) كان يحضره أربعون ألفا[٢] ، وأن ابن الجعابي (– ٣٥٥ هـ) كان «يملي مجلسه فتمتلئ السِّكة التي يملي فيها والطريق»[٣] ، كما يروي ابن الجوزي أن مجلس جعفر الفريابي (– ٣٠١ هـ) ببغداد كان يحضره نحو ثلاثين ألفًا لسماع الحديث[٤] .

ومهما يكن في هذه الأرقام من مبالغة ، فإنها تدل على الكثرة الكاثرة لجموع الحاضرين ، وهي كثرة تمخضت عن أعداد كبيرة من المخطوطات . فالمجلس الذي يحضره ألف شخص ينتهي بألف نسخة مما قاله الشيخ ، أو بعدد من النُّسَخ يقترب من الألف . وهذه النسخ تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا في الشكل والمضمون . فكل نسخة تتميز عن غيرها من النسخ بنوع الورق وحجمه وطول السطور وعددها في كل صفحة ، كما تختلف في نوع الخط وحجمه ولون المداد المكتوب

(١) تاريخ بغداد ، جـ ١٢ ، ص ٣٤٨ .

(٢) تاريخ بغداد ، جـ ٩ ، ص ٣٣ .

(٣) تاريخ بغداد ، جـ ٣ ، ص ٢٨ .

(٤) المنتظم ، جـ ٦ ، ص ١٢٤ .

به. فإذا أضفنا إلى ذلك أن السامعين يتفاوتون في دقة السماع وفي سرعة الكتابة وفي المستوى اللغوي والإملائي ، أدركنا سبباً آخر لاختلاف النُّسخ . فنسخة كتبت كل ما قاله الشيخ أو معظمه ، ونسخة أخرى فاتها كثير مما قيل في المجلس. ناهيك عن أخطاء السماع وعن الأخطاء النحوية والإملائية التي تختلف من نسخة إلى أخرى بسبب اختلاف السامعين في مبلغ علمهم بالنحو والإملاء . يضاف إلى ذلك أن المؤلف قد يملي الموضوع الواحد أو الكتاب الواحد في أكثر من مكان ، فيختلف النص هنا عن هناك ، وينتج عن ذلك عائلتان من نُسَخ الكتاب الواحد . ومن الأمثلة على ذلك كتاب **الجمهرة في اللغة** لابن دريد (− ٣٢١ هـ) فقد «أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه ، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص»[١] .

* * *

ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة ، نشطت أسواق الكتب ، وبدأت تظهر المكتبات بمختلف أنواعها . ولم تكن كثرة المكتبات وتنوعها هو وحده الذي يلفت الانتباه ، وإنما الذي كان يستلفت الانتباه أكثر هو تضخم تلك المكتبات وكثرة أعداد المخطوطات التي كانت تقتنيها ، حتى لقد بلغ فهرست مكتبة الصاحب بن عباد (− ٣٨٥ هـ) بالريّ عشرة مجلدات[٢] ، وذهب آرثر بوب إلى أن مجموعة كتبها كانت تعادل ما كان موجوداً في مكتبات أوروبا مجتمعة[٣].

ولم تكن عاصمة العباسيين وحدها التي تزخر بالمكتبات العامرة بألوف المخطوطات ، وإنما كانت تنافسها عاصمة الأمويين في الأندلس ، فقد كانت قرطبة أكثر بلاد الأندلس كتبا ، حتى قيل إنه «إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حُملت إلى قرطبة حتى تباع فيها ، وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته

---

(١) الفهرست ، ص ٦٧ .

(٢) معجم الأدباء ، جـ ٦ ، ص ٢٥٩ .

(٣) Pope, Arthur : Masterpieces of Persian Art, p. 151 .

حملت إلى إشبيلية»[1] . ومعنى هذا أن قرطبة كانت سوقًا رائجة لتجارة الكتب ، بدليل أن المزادات التي تبيعها جديدة ومستعملة كانت تنتشر في مختلف أحيائها[2]، حتى ليخيَّل إلى المرء أنه لم يكن يخلو بيت من بيوت الأندلسيين من المخطوطات .

ولعل أبرز دليل على أن المخطوطات العربية قد كثرت في هذين القرنين كثرة هائلة هو كتاب **الفهرست** الذي ألفه النديم ليكون سجلاً يحصي المؤلفات العربية والمعربة في شتى فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧ هـ كما نص على ذلك في مستهل الكتاب . وهو أول عمل ببليوجرافي عربي يصلنا كاملاً ، وقد سبقته أعمال أخرى أصغر حجما وأضيق مجالا ، نقل النديم عن كثير منها في كتابه[3] . ويعد كتاب **الفهرست** أشمل وثيقة تبين ما وصلت إليه الحياة العقلية والعلمية للمسلمين في هذا العصر ، وكأنما أراد مؤلفه أن يجعل منه نُصُبًا تذكاريًا لحركة التأليف والترجمة في تلك الفترة الزاهرة من تاريخ العرب والمسلمين .

ويقبل **القرن الخامس** الهجري حاملاً معه نُذر شؤم للمخطوط العربي ، فقد بدأ الوهن يدبّ في جسد الأمة الإسلامية ، وأخذت أوصالها تتفكك ، وبدأ بنيانها يتصدع ، وشُبَّت الثورات وظهرت الفتن في مناطق مختلفة ، و«سقطت قواعد الأندلس الشهيرة في سلسلة من المعارك والمحن الطاحنة التي تقلبت فيها الأمة الأندلسية منذ انهار صرح الخلافة الأموية في الأندلس في أواخر القرن الرابع الهجري ، وقامت دول الطوائف الصغيرة المفككة على أنقاض دولة عظيمة شامخة. وكان سقوط كل قاعدة من هذه القواعد الشهيرة التي كانت تسطع بمجتمعاتها وحضارتها الزاهرة خلال حلك العصور الوسطى يمثل ضربة مميتة للدولة الإسلامية في الأندلس ، ويحدث أعمق صدى في جنبات الدول الإسلامية في

---

(١) نفح الطيب ، جـ ١ ، ص ٣٠٢ .

(٢) نفح الطيب ، جـ ١ ، ص ٣٠٢ .

(٣) انظر : المخطوطات والتراث العربي ، ص ص ١٣١ – ١٤٢ .

الشرق والغرب»[1] . ولم يكن مستغربًا أن تأتي تلك الصراعات الدامية على أعداد هائلة من المخطوطات العربية التي كانت تزخر بها المكتبات الأندلسية .

وفي عام ٤٦١ هـ تصاب مصر بالقحط فيما يعرف بالشّدة المستنصرية ، وتعجز الدولة عن دفع رواتب الجند المغاربة ، فيطبقون على خزائن كتب القصر ويحرقونها ويتخذون من جلود كتبها نعالاً لهم «وبقي منها ما لم يحرق وسفت عليه الرياح التراب فصار تلالاً باقية إلى اليوم في نواحي آثار تعرف بتلال الكتب» على حدّ تعبير المقريزي[2] .

وقبل أن ينقضي هذا القرن يواجه العالم العربي موجات الغزو الصليبي التي بدأت تتدفق عليه في عام ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٦ م ، والتي دمرت خزائن الكتب في الشام وعلى رأسها مكتبة بني عمار في طرابلس ، وكانت كتبها في ذلك الوقت تقدر في بعض الروايات بثلاثة ملايين مخطوط[3] ، وهو رقم قد لا يخلو من مبالغة، ولكنه يشير – بما لا يدع مجالا للشك – إلى ضخامة تلك المكتبة وثرائها المنقطع النظير .

ويقدَّر حجم ما أحرقه الصليبيون من هذه المكتبة عند احتلالهم المدينة في عام ٥٠٢ هـ (١١٠٩ م) بما لا يقل عن مائة ألف مخطوط ، فضلاً عما عادوا به إلى بلادهم من مخطوطات استولوا عليها وأخذوها أسلابًا وغنائم .

وفي القرن السادس الهجري تسقط الخلافة الفاطمية في مصر سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) ، وتباع مقتنيات خزانة كتب الفاطميين بالقاهرة في مزاد أقيم بالقصر واستمر «مدة عشر سنين» كما يروي أبو شامة، «ويقال إنها كانت تحتوي على ألفي ألف كتاب ، وكان فيها من الخطوط المنسوبة شيء كثير ، وحصل للقاضي الفاضل

(١) دولة الإسلام في الأندلس ، جـ ٧ ، ص ١٢ .

(٢) المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٠٩ .

(٣) مختصر الثقافة الإسلامية ، ص ١٣٤ . وقد أكّد جيبون هذا الرقم .

قدر منها كبير حيث شغف بحبّها ، وذلك أنه دخل إليها واعتبرها ، فكل كتاب صلح له قطع جلده ورماه في بركة كانت هناك ، فلما فرغ الناس من شراء الكتب اشترى تلك الكتب التي ألقاها في البركة على أنها مخرومات»(1) .

وفي **القرن السابع** تتعرض الأمة العربية والدولة الإسلامية لهول عظيم ، فقد دهمتها جحافل المغول والتتار في فارس والعراق ، وسقطت بغداد على يد هولاكو سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م بعد أن قتل من أهلها ثمانمائة ألف . وعلى أيدي هؤلاء الغزاة لقيت مكتبة بيت الحكمة مصيرها الفاجع ، فأحرق من مقتنياتها ما أحرق ، وطُرح في نهر دجلة منها أعداد كبيرة حتى قيل إن مياه النهر قد اسودَّت لكثرة ما ألقي فيها من مداد العلماء ، وإن «الكتب سدّت مجرى دجلة وجاز الناس عليها ما بين شطَّيه كأنها جسر معقود»(2) .

في هذه الأجواء الكئيبة التي بدأت فيها شمس الحضارة العربية تتجه نحو الغروب ، لم تجد المخطوطات العربية مكانًا آمنًا تأوى إليه غير المساجد والبيوت التي احتفظت بها وديعة غالية حتى بدأت بشائر فجر النهضة الحديثة تلوح في الأفق.

وهكذا نرى أن التراث العربي المخطوط الذي أثرى البشرية كلها قد عدت عليه عوادي الزمن ، وعصفت به رياح الغزو الخارجي التي اجتاحت الأمة العربية من الشرق والغرب ، ودمرت أهم المراكز العصبية للحضارة الإسلامية في ذلك الزمان ، كما عصفت به الفتن الداخلية التي كانت تحركها عوامل سياسية حينا ، ودينية حينًا آخر ، واقتصادية في أحيان ثالثة .

وتتابع فصول المأساة ، ففي مطلع **القرن العاشر** الهجري ، في سنة ٩٠٥ هـ/ ١٤٩٩ م أمر الكردينال الأسباني خمنيس «بجمع كل ما يستطاع جمعه من الكتب العربية من أهالي غرناطة وأرباضها ، ونظمت أكداسا هائلة في ميدان باب الرملة

(١) الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ١ ، ص ٢٠٠ .

(٢) تراثنا بين ماض وحاضر ، ص ٣٦.

أعظم ساحات المدينة ، ومنها كثير من المصاحف البديعة الزخرف ، وآلاف من كتب الآداب والعلوم ، وأضرمت النيران فيها جميعًا ، ولم يستثن منها سوى ثلاثمائة من كتب الطب والعلوم حملت إلى الجامعة التي أنشأها في مدينة ألكالادي هنارس، وذهبت ضحية هذا الإجراء الهمجي عشرات ألوف من الكتب العربية هي خلاصة ما بقي من تراث التفكير الإسلامي في الأندلس»[1] . «ولم تبق معاول التعصب والجهالة إلا على بقية صغيرة من الكتب العربية ، جمعت فيما بعد من مختلف الأنحاء ، وأودعت أيام فيليب الثاني في قصر الإسكوريال على مقربة من مدريد ، وحجبت عن كل باحث ومطَّلع»[2] . وما زال بهذه المكتبة إلى اليوم ما يقرب من ١٨٧٠ مخطوطًا عربيًا[3] .

وهكذا نرى أن الفتن الداخلية على اختلاف أسبابها من سياسية واقتصادية ودينية ، قد تضافرت مع الغزو الخارجي في تدمير ذخائر التراث العربي المخطوط. وأضيف إليها عوامل أخرى بعضها يتصل بالبشر ، وبعضها الآخر يتصل بالظروف البيئية ، وأعني بذلك الإهمال وعدم الوعي بقيمة المخطوطات من ناحية ، والظروف الجوية التي لا تساعد على احتفاظ المخطوطات بحالتها المادية من ناحية أخرى .

ويدور الزمن دورته ، ويقبل **العصر الحديث** حاملاً معه حربين عالميتين . وننظر فنرى المنطقة العربية وقد أصبحت غنيمة تقاسمتها الدول الغربية ، فخضع بعض بلدانها كمصر والعراق للاحتلال البريطاني ، وبعضها الآخر كلبنان والمغرب للحكم الفرنسي ، وخضعت ليبيا لسلطان الإيطاليين .

وكان طبيعيًا أن تستقر أعداد كبيرة من تراثنا المخطوط في مكتبات الدول التي أغارت على المنطقة العربية في العصور الوسطى ، والتي احتلتها في العصر الحديث، فقد عاد الغزاة إلى ديارهم بالكثير من نفائس هذا التراث .

---

(١) دولة الإسلام في الأندلس ، جـ ٧ ، ص ٣١٦ .

(٢) المرجع السابق ، جـ ٧ ، ص ٥٠٤ .

(٣) المخطوطات الإسلامية في العالم ، جـ ١ ، ص ٤٠ .

والحق أن المكتبات الغربية قد حفظت ما عاد به هؤلاء الغزاة والمستعمرون من المخطوطات العربية ، وأولَتْها عناية شديدة تمثلت في صيانتها وترميمها من ناحية ، وفي فهرستها فهرسة علمية مفصلة ، ونشر الفهارس التي تعرِّف بها(١) من ناحية أخرى .

وهكذا استقرت أعداد كبيرة من المخطوطات العربية في المكتبات الكبرى للدول الغربية التي كانت لها علاقات حوار أو شجار مع الأمة العربية ، كما استقرت أعداد كبيرة منها في مكتبات الأفراد الذين شغفوا بالشرق وتراثه ، ويكفي أن نذكر مكتبة جون رايلاندز بمانشستر (بانجلترا) ، فقد كان الرجل ممن افتتنوا بالتراث العربي وجمعوا بعض نفائسه ، فلما توفي أرادت أرملته أن تخلِّد ذكراه ، فأنشأت مكتبة ضخمة تحمل اسمه وتضم بين جنباتها عدداً كبيراً من المخطوطات العربية والمصاحف التي يرجع بعضها إلى القرن الثامن الميلادي(٢) .

أما في الوطن العربي فقد توزعت معظم مخطوطات التراث العربي بين مكتبات المساجد والمكتبات الوطنية والجامعية . والسبب في ذلك أن المساجد ارتبطت بالكتب والمكتبات منذ عصور الإسلام الأولى ، لأنها كانت أماكن التعليم قبل أن تنشأ المدارس ، وطبيعي أن توجد الكتب حيث تتم العملية التعليمية ، ولأن كثيراً من العلماء كانوا يوقفون كتبهم على المساجد ابتغاءً لثواب الله من ناحية ، وضماناً لسلامتها واستفادة الناس بها من ناحية أخرى ، فقد كانت المساجد أكثر الأماكن أمنا في أيام الفتن والحروب والثورات ، وكانت في الوقت نفسه الأماكن العامة الوحيدة التي لا يمنع أحد من دخولها . وما زالت بعض المساجد الكبرى تحتفظ بآلاف مؤلفه من المخطوطات مثل مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة ، وجامع الزيتونة في تونس ، وجامع القرويين في فاس بالمغرب .

---

(١) انظر على سبيل المثال فهارس المخطوطات العربية التي نشرتها مكتبة المتحف البريطاني .

(٢) The John Rylands Library, Manchester, p. 12 .

أما المكتبات الوطنية فهي المنوطة بحفظ تراث الأمم مخطوطًا ومطبوعًا في كل دول العالم . ولهذا تجمَّع أكبر عدد من مخطوطات مصر في دار الكتب المصرية ، أقدم مكتبة وطنية في العالم العربي . وكثير من تلك المخطوطات آل إليها إهداء ووقفًا من أصحابها أمثال أحمد تيمور باشا وأحمد زكي باشا وأحمد طلعت باشا.

وفي الدول التي تأخرت فيها نشأة المكتبات الوطنية ، نهضت المكتبات الجامعية بتجميع التراث المخطوط كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي زخرت مكتبات بعض جامعاتها مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأعداد كبيرة من المخطوطات الأصلية والمصورة .

تلك لمحة سريعة وعرض موجز لتاريخ المخطوط العربي منذ النشأة الأولى حتي الآن. وهذا الجانب التاريخي لا يمثل أحد أضلاع علم المخطوطات العربي فحسب ، وإنما يمثل الخلفية التي لا غنى عنها لدارسي المخطوط العربي في أي جانب من جوانبه .

المراجع :

١ - الإتقان في علوم القرآن / السيوطي .ـ القاهرة : مطبعة الشيخ عثمان عبد الرازق ، ١٣٠٦ هـ .

٢ - أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام / خليل يحيى نامي .ـ القاهرة: مطبعة بول باربيه ، ١٩٣٥ .

٣ - الأغاني / أبو الفرج الأصفهاني .ـ القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٢٧ - ١٩٦١.

٤ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤ – ١٩٦٥ .

٥ – البلدان / اليعقوبي . ط ٣ .ـ النجف : المطبعة الحيدرية ، ١٩٥٧ .

٦ – البيان والتبيين / الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون .ـ القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٨ – ١٩٥٠ .

٧ – تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام / الذهبي . مخطوطة دار الكتب بالقاهرة رقم ٤٢ تاريخ .

٨ – تاريخ بغداد أو مدينة السلام/ الخطيب البغدادي .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٣١.

٩ – تاريخ الخلفاء / السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٩٦٤ .

١٠ – تاريخ الكتاب / ألكسندر ستيبتشفيج ، ترجمة محمد الأرناؤوط .ـ الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٩٣ .

١١ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / السيوطي .ـ القاهرة : المطبعة الخيرية ، ١٣٠٧ هـ .

١٢ – تراثنا بين ماض وحاضر / عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ» .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠ .

١٣ – تقييد العلم / الخطيب البغدادي ، تحقيق يوسف العش .ـ دمشق : المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، ١٩٤٩ .

١٤ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب / الثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥ .

١٥ - الجامع لأحكام القرآن / القرطبي .ـ القاهرة : دار الكتب ، ١٩٣٣ - ١٩٥٠.

١٦ - دراسات في تاريخ العلوم عند العرب / مصطفى لبيب عبد الغني . القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ .

١٧ - دولة الإسلام في الأندلس / محمد عبد الله عنان .ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .

١٨ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨ .

١٩ - ديوان حاتم الطائي وأخباره .ـ لندن : مطبعة آل سام ، ١٨٧٢ .

٢٠ - ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق عبد الرحمن سلام .ـ بيروت : المكتبة الأهلية ، ١٩٢٩ .

٢١ - الروضتين في أخبار الدولتين / أبو شامة .ـ بيروت : دار الجيل ، ١٢٨٨ هـ.

٢٢ - سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون / ابن نباتة المصري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٤ .

٢٣ - سيرة النبي ﷺ / ابن هشام ، مراجعة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٩٣٧ .

٢٤ - شرح القصائد العشر / التبريزي .ـ القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية ، ١٣٤٣ هـ.

٢٥ – الشعر والشعراء / ابن قتيبة الدينوري ، تحقيق أحمد محمد شاكر .ـ القاهرة: دار المعارف ، ١٩٦٦ .

٢٦ – صبح الأعشى في صناعة الإنشا / القلقشندي .ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

٢٧ – صحيح البخاري .ـ ط ٢ .ـ الرياض : دار السلام للنشر والتوزيع ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٢٨ – صحيح مسلم ، بشرح النووي .ـ القاهرة : محمود توفيق ، [١٩٣٠] .

٢٩ – طبقات الأطباء والحكماء / ابن جلجل ، تحقيق فؤاد سيد .ـ القاهرة : المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، ١٩٥٥ .

٣٠ – طبقات النحويين واللغويين / الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٥٤ .

٣١ – العقد الفريد / ابن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق أحمد أمين وآخرين .ـ القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٠ – ١٩٥٣ .

٣٢ – فتوح البلدان / البلاذري ، تحقيق صلاح الدين المنجد .ـ القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ .

٣٣ – الفهرست / أبو الفرج محمد بن إسحق النديم ، تحقيق رضا تجدد .ـ ط ٣ .ـ بيروت : دار الميسرة ، ١٩٨٨ .

٣٤ – القاموس المحيط / الفيروزابادي .ـ ط ٥ .ـ القاهرة: المكتبة التجارية ، ١٩٥٤.

٣٥ – الكتاب الإسلامي/ محمد محمد أمان ، ترجمة وتعليق سعد بن عبد الله الضبيعان .ـ الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٠ .

٣٦ – الكتاب في الحضارة الإسلامية / عبد الله محمد الحبشي .ـ الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ .

٣٧ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / حاجي خليفة .ـ استانبول : وكالة المعارف ، ١٩٤١ – ١٩٤٣ .

٣٨ – لسان العرب / ابن منظور .ـ بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٩٥٥ – ١٩٥٦.

٣٩ – لطائف المعارف / الثعالبي ، تحقيق إبراهيم الإبياري وحسن كامل الصيرفي .ـ القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٠ .

٤٠ – مختصر الثقافة الإسلامية / أ.م. شوشتري .ـ بانغالور : مطبعة بانغالور ، ١٩٣٨.

٤١ – المخطوط العربي/ عبد الستار الحلوجي .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٢.

٤٢ – المخطوطات الإسلامية في العالم / تحرير جيوفري روبر ، ترجمة وتحقيق عبد الستار الحلوجي .ـ لندن : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ١٩٩٧ – ٢٠٠٢.

٤٣ – المخطوطات والتراث العربي/ عبد الستار الحلوجي .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١ .

٤٤ – المزهر في علوم اللغة / السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين .ـ القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، د. ت .

٤٥ – مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم/ عمر الدقاق . ط ٢ .ـ حلب : المكتبة العربية ، ١٩٧٠ .

٤٦ – مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية/ ناصر الدين الأسد .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٢ .

٤٧ – معجم الأدباء / ياقوت الحموي . نشر مرجليوث .ـ ط ٣ .ـ القاهرة : دار المأمون ، ١٩٢٢ – ١٩٣٨ .

٤٨ – المفضليات / المفضل الضبي . شرح الأنباري ، تحقيق كارلوس يعقوب لايل .ـ بيروت : مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٢٠ .

٤٩ – المقدمة / ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي .ـ القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥٧ – ١٩٦٢ .

٥٠ – المنتظم في تاريخ الملوك والأمم / ابن الجوزي .ـ حيدر اباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٧ هـ .

٥١ – المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار / المقريزي .ـ القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٤٣.

٥٢ – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب/ المقري ، نشر ر . دوزي وآخرين .ـ ليدن : مطبعة بريل ، ١٨٥٥ – ١٨٦١.

٥٣ – الوراقة : دراسة في المفهوم والمصطلحات / يحي محمود بن جنيد «الساعاتي» ، في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٨٧ – ١٤١ .

٥٤ – الوراقة والوراقون في الإسلام / حبيب زيات . مجلة **المشرق** ، مج ٤١ ، ع ٣ (تموز ١٩٤٧) ، ص ص ٣٠٥ – ٣٥٠ .

٥٥ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / ابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ – ١٩٤٩ .

٥٦ – The John Rylands Library, Manchester : a brief descriptive account. Manchester, The Manchester University Press, 1958 .

٥٧ – Masterpieces of Persian Art / Arthur Pope .– New York : The Dryden Press, n.d. .

الفصل الثاني

صناعة المخطوط

(الكيان المادي للمخطوط)



صناعة المخطوط

(الكيان المادي للمخطوط)

وإذا كانت الدراسة التاريخية للمخطوط العربي تمثل الضلع الأول من أضلاع علم المخطوطات ، فإن الضلع الثاني هو دراسة المخطوط باعتباره وعاء من أوعية المعلومات ، أو بعبارة أخرى : دراسة الحالة المادية للمخطوط : ممّ صُنع ؟ على أي شيء كُتب ؟ وبأي الخطوط والأقلام كُتب ؟ وما الذي أضيفت إليه من وسائل التوضيح ومظاهر التجميل ؟ وكيف استوى في صورته النهائية التي وصلت إلينا ؟

وهذه العناصر التي تدور حول الوصف المادي للمخطوط هي التي يطلق عليها البعض مصطلح «الدراسة الكوديكولوجية» ، وهي دراسة أساسية ولا شك ، وتمثل عنصراً مهمًا من عناصر علم المخطوط ولكنها لا تتسع لتشمل بقية العناصر التي تدخل في نسيج هذا العلم .

والمخطوط ككيان مادي يتكون من مادة يُكتب عليها ، ومادة يُكتب بها ، وأداة تستخدم في الكتابة ، وخط يُختار للكتابة ، وأسلوب معين للكتابة ، ثم ألوان مختلفة من الفن يمكن أن تضاف إليه ، وأخيراً أسلوب معين للتجليد .

تلك - باختصار - هي عناصر صناعة المخطوط . وفيما يلي عرض موجز لكل منها .

١ - المواد التي يكتب عليها :

لم يُكتب المخطوط العربي إلا على ثلاث مواد هي : البردي والرق والورق. وقبل ظهور الورق تعاون البردي والرق على حمل أمانة الكلمة المكتوبة ، وكان لكل منهما مميزاته وعيوبه . فالبردي يتميز برخص أسعاره وسهولة الحصول عليه بكميات كبيرة . ولكنه في مقابل ذلك كان يفرض قيوداً على شكل المخطوط ، فلم يكن يصلح إلا لأن يكون دروجًا أو لفائف ، لأنه إذا طوى تقصّف ولم يعد إلى

حاله. واللفائف بطبيعتها ينبغي أن تكون محدودة الحجم حتى تسهل كتابتها وتسهل قراءتها . وتلك مشكلة بالنسبة للنصوص الطويلة التي تستلزم بالضرورة أن تقسم على عدة لفائف .

ولم يكن هذا هو العيب الوحيد للفائف ، وإنما كانت هناك عيوب أخرى نذكر منها صعوبة الاستخدام حيث كان ينبغي على القارئ أن يستخدم كلتا يديه ، إحداهما تفك اللفافة من جانب ، والأخرى تطويها من الجانب الآخر . كما نذكر منها صعوبة الإشارة إلى نص سابق أو نص لاحق ، لأن ذلك يستدعي من الكاتب أو القارئ أن يعيد فك الدرج أو طيّ ما سبق له أن فكّه .

وهذه الصعوبات مجتمعة هي التي جعلت رجال الدين ورجال القانون أيام الإمبراطورية الرومانية يفكرون في استحداث شكل جديد للكتاب يسهل استخدامه من ناحية ، ويسمح بزيادة الحجم من ناحية ثانية . وكان الشكل الجديد هو شكل الدفاتر والكراريس الذي استخدمه الرومان في القرن الأول الميلادي عوضاً عن اللفائف والدروج . ولكن هذا التحول لم يكن يمكن أن يتم في ظل البردي، وإنما كان يتطلب وجود مادة أخرى أقوى وأصلح ، وكان الرق هو البديل الذي وقع الاختيار عليه بسبب توافر قطعان الماشية ، ولذا تطورت صناعته في أوروبا في تلك الفترة تطوراً كبيراً . ولكن التحول في شكل الكتاب من الدروج إلى الشكل العادي الذي نألفه الآن لم يتم بين يوم وليلة وإنما استغرق ما يقرب من قرنين من الزمان .

وعلى خلاف الأوروبيين الذين ظلوا قرونا يكتبون على أوراق البردي المجلوبة من مصر منذ خضوعها لحكم اليونان ومن بعدهم الرومان حتى بدأ الرق يدخل منافساً له في أواخر القرن الأول الميلادي[1] ، فإن العرب عرفوا الرق وكتبوا فيه قبل

(١) عن الرق ودوره في صناعة الكتاب عند الأوروبيين ، انظر :

Books & Readers in Ancient Greece and Rome, pp. 87 - 120 .

أن يكتبوا في البردي . وقد سبق أن ذكرنا الروايات التي تقول إن المصاحف التي بعث بها الخليفة عثمان بن عفان إلى الأمصار كانت مكتوبة على الرق . وقد ارتبط المصحف بالرقوق حتى العصر الحديث لأنها الأكثر احتمالا والأجمل شكلاً. فعلي الرقوق كتبت مصاحف الخلفاء والأمراء والوزراء على مدى قرون من الزمان طويلة ، وخاصة في المناطق التي كانت فيها دباغة الجلود وصناعة الرقوق متقدمة كالمغرب العربي والأندلس ومصر واليمن[1] . وفي كتاب **الحيوان** يحدثنا الجاحظ[2] أنه دخل على إسحق بن سليمان بعد عزله من إمارة البصرة في عهد الرشيد فوجده في بيت كتبه «وحواليه الأسفاط والرقوق والقماطر والدفاتر والمساطر والمحابر»[3] . وفي **فهرست** النديم نقرأ أن الدواوين نهبت في الفتنة بين الأمين والمأمون ، وأنها «كانت في جلود ، فكانت تمحى ويكتب فيها» وأن الكتب كانت «في جلود دباغ النورة وهي شديدة الجفاف ، ثم كانت الدباغة الكوفية تدبغ بالتمر وفيها لين»[4] . وفي موضع آخر من **الفهرست** يحدثنا النديم أنه رأى في خزانة ابن أبي بعرة بمدينة الحديثة (مما يلي الموصل بالعراق) قمطراً كبيراً فيه نحو ثلثمائة رطل من الأدم والفلجان (وهي جلود الحُمر الوحشية) والصكاك والقراطيس المصرية والورق الصيني والتهامي والخراساني «فيها تعليقات عن العرب ، وقصائد مفردات من أشعارهم ، وشيء من النحو والحكايات والأخبار والأسمار والأنساب وغير ذلك من علوم العرب وغيرهم»[5] .

---

(١) عن أصل الرق ووسائل تحضيره وخواصه واستخدامه في المخطوطات الإسلامية ، انظر : فرانسوا ديروش : استخدام الرق في المخطوطات الإسلامية ؛ ملاحظات تمهيدية . في : **دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر** ، ص ص ٩٣ – ١٣٣ .

(٢) للجاحظ رسالة طريفة يستعرض فيها مزايا الرق وعيوبه أطلق عليها «رسالة الجد والهزل». انظر : رسائل الجاحظ، جـ ١ ، ص ص ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٣) الحيوان ، جـ ١ ، ص ٦١ . والأسفاط جمع سفَط وهو كالقُفّة .

(٤) الفهرست ، ص ٢٣ . والنورة هي ماء الجير .

(٥) الفهرست ، ص ٤٦ .

أما **البردي** فقد عرفه العرب بعد فتحهم مصر في سنة ٢٠ هـ . ولعلهم عرفوه مجلوبا منها بكميات محدودة قبل هذا الفتح ، وهو أمر يرجحه أنهم كانوا يطلقون عليه اسم «القراطيس» . وقد ورد اللفظ في القرآن الكريم مفرداً وجمعاً[١] ، وإن كان معناه يتسع ليشمل الصحيفة من البردي أو من غيره من المواد الصالحة للكتابة. يقول ابن البيطار إن أوراق البردي المصري كان يعمل منها «كاغد أبيض يقال له القراطيس»[٢] . ويذكر السيوطي أن هذه القراطيس كانت «أحسن ما كُتب فيه»[٣] . وبلغ من كثرتها وانتشارها أن وُجد لها في حيّ الكرخ ببغداد درب يُعرف بدرب القراطيس ذكره الطبري (– ٣١١ هـ) في أحداث سنة ٢٠٠ هـ[٤] ، وأشار إليه الجاحظ (– ٢٥٥ هـ) أكثر من مرة في كتابه **المحاسن والأضداد**[٥] .

وكانت أوراق البردي تصنع على هيئة لفائف يروي لنا السيوطي أن طول الواحدة منها «ثلاثون ذراعا وأكثر في عرض شبر»[٦] ، ويحدثنا ابن المدبر (في القرن الثالث الهجري) عن طرق إلصاق تلك اللفائف فيقول : «ولم أر شيئًا في إلصاقها ألطف من أن ينقع الصمغ العربي في الماء ساعة حتى يذوب ثم يلصق به ، وكذلك ماء الكثير أو النشاستج ، ثم تطويه طيًّا رقيقًا وتجعله في منديل نظيف ويوضع تحت وسادة حتى يجف»[٧] .

وقد وصلنا كثير من وثائق البردي العربية التي يرجع بعضها إلى القرن الأول الهجري ، والتي تحتفظ بها دور الكتب والوثائق في دول العالم مثل دار الوثائق

(١) سورة الأنعام ، آية ٧ ، ٩١ .
(٢) الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، جـ ١ ، ص ٨٦ .
(٣) حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٣٠ .
(٤) تاريخ الطبري ، جـ ٨ ، ص ٥٤٤ .
(٥) ص ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
(٦) حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٣٠ .
(٧) الرسالة العذراء ، ص ص ٢٧ – ٢٨ . والكثير طلع النخل ، والنشاستج هو النشا .

القومية بالقاهرة[1] ، كما تزخر بها مجموعات خاصة مثل مجموعة الأرشيدوق راينر بڤيينا التي عرض لها بالدراسة توماس آرنولد وأدولف جروهمان في كتابهما Islamic Book .

وكان طبيعيًا ألا تصلنا كتب مكتوبة على البردي ، لأن مثل هذه الكتب لو وجدت أصلاً ما استطاعت أن تتحمل عوادي الزمن والظروف الجوية في المنطقة العربية بكل ما فيها من حرارة وجفاف ، وما استطاعت أن تقاوم مختلف صور الإهمال في الحفظ والصيانة . أما المخطوطات المكتوبة على الرق فلدينا منها أعداد لا بأس بها . ربما لأن الرق أقوى احتمالاً ، وربما لأن استخدامه مكلف ومن ثم لم يكن يُكتب عليه إلا لذوي الجاه والمال ، وكانت تلك المكتوبات تحظى بما تستحق من عناية واهتمام في الحفظ والتداول . فضلاً عن أن أكثرها كان مصاحف ، وقد كانت المصاحف – وما زالت – موضع تقدير واهتمام وعناية من المسلمين في شتى البقاع والأزمان .

ولكننا لا نكاد نصل إلى أواخر القرن الثاني الهجري حتى يظهر منافس خطير للرق والبردي معًا وهو **الورق** الذي جمع بين الحُسنَيين ، أو بين مميزات المادتين معًا. فهو بالقياس إلى البردي أقوى وأكثر تحملاً ، وأصلح لعمل الكتب على هيئة دفاتر وكراريس يسهل زيادة حجمها ، وتسهل الإشارة إلى أي نصّ فيها ، سواء كان هذا النص سابقًا أم لاحقًا . وهو بالقياس إلى الرق أرخص ثمنًا وأقل سُمكا وأخف وزنًا ، ولا يعيبه ما يعيب الرق من صُفرة وفساد رائحة وتَشَرُّب للمداد[2] . ولهذا لم يكد يصنع في بغداد حتى تحول الناس إلى الكتابة فيه بدلاً من الرق . وفي ذلك يقول القلقشندي إن الناس كانوا يكتبون على الرق إلى أن ولي الرشيد الخلافة وكثر الورق ، فأمر ألا يكتب الناس إلا فيه «لأن الجلود ونحوها تقبل المحو والإعادة فتقبل

(١) انظر : أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية .

(٢) انظر : رسالة الجد والهزل في : **رسائل الجاحظ** ، جـ ١ ، ص ص ٢٥٢ – ٢٥٣ .

التزوير ، بخلاف الورق فإنه متى محي منه فسد ، وإن كُشط ظهر كشطه»[١].

وقد ذكر النديم الورق الصيني والخراساني ، كما عدَّد أنواع الورق الخراساني وهي : السليماني والطلحي والنوحي والفرعوني والجعفري والطاهري[٢]، وكلها تنسب إلى أمراء ووزراء ، فالسليماني ينسب إلى سليمان بن رشيد ناظر بيت المال في عهد الرشيد ، والطلحي ينسب إلى طلحة بن طاهر ثاني أمراء بني طاهر، والنوحي ينسب إلى الأمير نوح الأول من بني ساسان ، والفرعوني ما كان تقليداً للقراطيس المصرية التي كانت تستعمل حتى ذلك الوقت ، والجعفري نسبة إلى جعفر البرمكي .

كما ذكر القلقشندي ثلاثة أنواع من الورق يأتي على رأسها الورق البغدادي يليه الشامي ثم المصري[٣] .

ومعنى هذا أن نوعية الورق كانت تختلف من مكان إلى مكان ومن عصر إلى عصر[٤] ، ولكن ليس بين أيدينا نصوص يمكن أن نستنتج منها طبيعة تلك الفروق ، ولا علامات مائية تساعدنا على ذلك ، وكل ما وصلنا لا يعدو أن يكون أوصافًا عامة كقول ابن حوقل (ـ حوالي ٣٨٠ هـ) إن بلاد ما وراء النهر تميزت بـ «الكاغد الذي لا نظير له في الجودة والكثرة»[٥] ، وقول المقدسي (ـ ٣٨٠ هـ) إن كواغيد سمرقند «منعدمة النظير»[٦] وقول الثعالبي (ـ ٤٢٩ هـ) إن هذه الكواغيد «عطلت قراطيس مصر والجلود التي كان الأوائل يكتبون فيها لأنها أحسن وأنعم وأرفق

(١) صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ٤٨٦ .

(٢) الفهرست ، ض ٢٣ .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ٤٨٧ .

(٤) عن الورق وصناعته وألوانه وأنواعه في العالم الإسلامي وإيران خاصة ، انظر ما كتبه إيرج أفشار بعنوان : استخدام الورق في المخطوطات الإسلامية كما سجلته النصوص الفارسية القديمة . في : **دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر** ، ص ص ٣٥ – ٥٥ .

(٥) المسالك والممالك ، ص ٣٣٧.

(٦) أحسن التقاسيم ، ص ٣٢٦ .

وأوفق»[1] . وفي سنة ٤٣٨ هـ يزور ناصر خسرو طرابلس الشام ويصف أهلها بأنهم «يصنعون بها الورق الجميل مثل الورق السمرقندي ، بل وأحسن منه»[2] . وفي أوائل القرن السابع الهجري يذكر ياقوت الحموي (- ٦٢٦ هـ) أن شاطبة بالأندلس كان «يعمل الكاغد الجيد فيها ويُحمل منها إلى سائر بلاد الأندلس»[3] . وفي مطلع القرن التاسع يفاضل القلقشندي (- ٨٢١ هـ) بين أنواع الورق على أساس درجة البياض والسُّمك والليونة والنعومة وتناسب الأطراف وقوة الاحتمال والحجم أو القطع حيث يقول : «وأحسن الورق ما كان ناصع البياض غرفا صقيلاً متناسب الأطراف صبوراً على مرور الزمان . وأعلى أجناس الورق فيما رأيناه البغدادي وهو ورق ثخين مع ليونة ورقة حاشية وتناسب أجزاء ، وقطعه وافر جدًا، ولا يكتب فيه في الغالب إلا المصاحف الشريفة. وربما استعمله كُتّاب الإنشاء في مكاتبات القانات ونحوها كما سيأتي بيانه في المكاتبات السلطانية . ودونه في الرتبة الشامي وهو على نوعين : نوع يعرف بالحموي وهو دون القطع البغدادي ، ودونه في القدر وهو المعروف بالشامي وقطعه دون القطع الحموي . ودونهما في الرتبة الورق المصري وهو أيضًا على قطعين : القطع المنصوري وقطع العادة . والمنصوري أكبر قطعا وقلَّما يُصقل وجهاه جميعا . أما العادة فإن فيه ما يصقل وجهاه ويسمى في عرف الوراقين : المصلوح ، وغيره عندهم على رتبتين : عالٍ ووسط ، وفيه صنف يعرف بالفوّيّ صغير القطع خشن غليظ خفيف الغرف لا ينتفع به في الكتابة»[4] .

فوصف الورق السمرقندي بأنه «منعدم النظير» ، وبأنه «أحسن» و«أنعم» من البردي المصري ، ووصف ورق الشام بأنه «جميل» ، وورق الأندلس بأنه «جيد»

---

(١) لطائف المعارف ، ص ٢١٨ .

(٢) سفرنامة ، ص ١٣ .

(٣) معجم البلدان ، جـ ٣ ، ص ٢٣٥ .

(٤) صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ٤٨٧ .

ووصف الورق البغدادي بأنه «ثخين ليِّن ناعم وافر (أي كبير) القطع» ، كل هذه الأوصاف لا تكفي لتحديد الملامح والخصائص التي كان يتميز بها كل نوع من هذه الأوراق .

ومن يتعامل مع المخطوط العربي مطالب بأن يتعرف على نوعية الورق المكتوب عليه ، وبأن يحاول تحديد الفترة الزمنية التي يرجع إليها ، والمكان الذي صنع فيه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً . فمثل هذا التحديد لا يساعد على تأريخ المخطوط في حالة عدم وجود التاريخ فحسب ، وإنما يسهم أيضًا في اكتشاف أي تزوير في التواريخ.

٢ - المداد والأقلام (أو الخطوط) :

ومن عناصر الوصف المادي للمخطوط ، وصف المداد الذي كتب به : نوعه وألوانه ، ووصف الأقلام أو الخطوط التي كُتب بها .

أما المداد فقد عرف العرب منه نوعين أحدهما كان يسمى الحبر المطبوخ[١] أو الحبر الرأس[٢] ، وكان يصنع من العفص والزاج[٣] والصمغ ، ويتصف بالبريق واللمعان ، ويناسب الكتابة في الرقوق ، وثانيهما حبر الدخان ، وكان يناسب الورق ولا يصلح لأن يُكتب به في الرقوق لأنه - كما يقول ابن السيد البطليوسي - «قليل اللبث فيها ، سريع الزوال عنها»[٤] .

ولابن مقلة (- ٣٢٦ هـ) **رسالة في علم الخط والقلم**[٥] ، ولابن البواب (- ٤٢٣ هـ) **قصيدة في آلات الكتابة والخط** تناول فيها الأقلام والأحبار

(١) الاقتضاب ، ص ٦٨ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٢ ، ص ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٣) العفص : حمل شجرة البلوط ، تحمل سنة بلوطا وسنة عفصا ، وهو مادة سوداء غنية بحمص التنيك ، إذا نقعت في الخلّ سوّدت الشعر . أما الزاج الأخضر في كبريتات الحديد .

(٤) الاقتضاب ، ص ٦٨ .

(٥) تقع في عشر صفحات مخطوطة ، ضمن مجموعة في دار الكتب المصرية برقم ١٩٠ مجاميع .

وصناعتها[١] . وينسب للمعز بن باديس (- ٤٥٤ هـ) كتاب عن صناعة الكتاب يسمى **عمدة الكتّاب وعدة ذوي الألباب**[٢] تناول فيه صناعة الأحبار بالتفصيل في خمسة أبواب هي الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس ، وخصص فصلا للكتابة بالذهب والفضة والنحاس والقصدير وما يقوم مقامها[٣] .

ولعبد الرحمن بن أبي حميدة كتيب بعنوان **تدبير السفير في صناعة التسفير**[٤] . وفي أواخر القرن الثامن الهجري وأوائل التاسع كتب عبد الرحمن ابن الصايغ كتابا في صناعة الكتابة والقلم وما يتعلق بهما سماه **تحفة أولي الألباب في صناعة الخط والكتاب**[٥] .

وفي دراسة قيّمة له ، ذكر إبراهيم شبوح مصدرين جديدين عن صناعة المداد يرجعان إلى القرن السابع الهجري ، أولهما مخطوط فريد عن صناعة المداد اسمه «الأزهار في عمل الأحبار» لمحمد بن ميمون بن عمران المراكشي الحميري ، وقد ألفه ببغداد سنة ٦٤٩ هـ وهو «أوسع وأشمل ما فصّل عن فنون الحبر»[٦] ، وقد قسمه صاحبه إلى سبع وعشرين مقالة قسم كلاً منها إلى أبواب . وبعض هذه المقالات لا صلة له بصناعة الكتاب كالمقالة التاسعة الخاصة بالكتابة على الأواني المعدنية، والمقالة الحادية عشرة الخاصة بالكتابة على الزجاج ، والمقالة الثانية عشرة الخاصة بالكتابة على الأكفّ . «وتبقى الميزة الكبرى لكتاب **الأزهار** في اشتماله على «وصفات» لتركيب المداد منسوبة لكبار العلماء والأدباء الذين تركوا في الثقافة

---

(١) تقع في سبع ورقات مخطوطة ، رقم ١١٩ مجاميع م بدار الكتب المصرية .

(٢) حققه عبد الستار الحلوجي وعلي عبد المحسن زكي ، ونشر بمجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد ١٧ ، جـ ١ (مايو ١٩٧١) ، ص ص ٤٣ - ١٧٢ .

(٣) الفصل السابع ، ص ص ١٣٠ - ١٣٤ .

(٤) مخطوط رقم ٣١٩ صناعة بدار الكتب المصرية .

(٥) مخطوط رقم ١٤ صناعة بدار الكتب المصرية .

(٦) مصدران جديدان عن صناعة المخطوط : حول فنون تركيب المداد . في : **دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر** ، ص ١٩ .

الإسلامية أثرًا كبيرًا»[1] مثل الجاحظ والإمام البخاري والإمام مسلم وابن قتيبة وأبي بكر الرازي وابن مقلة وأبي الفرج الأصفهاني وأبي حيان التوحيدي وابن البواب.

أما المخطوط الثاني فهو **تحف الخواص في طُرَف الخواص** لمحمد بن محمد ابن إدريس القضاعي المعروف بالقللوسي (- ٧٠٧ هـ) وهو في ثلاثة أبواب يضم كل منها عدة فصول . الباب الأول عن صناعة المداد ، والثاني عن قلعه من الدفاتر والثياب ، أما الثالث فيضم مجموعة فوائد تتصل «بخواص المفردات المكونة لأصناف من المواد والأصباغ وطرق إعدادها ، وما يتفق منها عند المزج وما يتنافر ، وما يصلح للورق والرق خاصة ، وما يقتصر على الخشب والجدران»[2]

هذا عن المصادر المخطوطة . أما المصادر المطبوعة فيكفي أن نذكر منها **أدب الكتّاب** الذي تحدث فيه الصولي (- ٣٣٦ هـ) عن الأحبار وطرائق صنعها وعن الدويّ والمحابر وصفاتها[3] . وقد شرحه ابن السيد البطليوسي (- ٥٢١ هـ) وسمى الشرح **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** .

ويستوفي القلقشندي (- ٨٢١ هـ) الحديث في هذا الموضوع ويفصّله تفصيلاً في كتابه **صبح الأعشى**[4] الذي ينقل فيه عن مصادر فُقد معظمها مما يضفي على كلامه أهمية كبيرة .

وكان اللون الأسود والأسود المائل إلى الاخضرار هو اللون السائد في كتابة المخطوطات . وكانت أسماء السور في المصاحف تميز بكتابتها بماء الذهب في أغلب الأحوال ، في حين كانت العناوين والكلمات التي يراد تمييزها في المخطوطات العادية تكتب باللون الأحمر . وقد ارتبطت الكتابة بماء الذهب بالمصاحف حتى إننا نجد بعضها مكتوبا كله بالذهب .

(١) مصدران جديدان عن صناعة المخطوط ... في : **دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر** ، ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٣) ص ص ٦٩ - ١٠٤ .

(٤) جـ ٢ ، ص ص ٤٤٠ - ٤٨٣ .

هذا عن المداد .

أما الأقلام فلا نعني بها هنا الأقلام التي كانوا يكتبون بها ، وصفاتها وبَرْيها وما يتصل بذلك من أمور تحدث عنها ابن المدبر في القرن الثالث الهجري[١] ، والصولي[٢] وابن عبدربه[٣] في أوائل القرن الرابع ، وردد القلقشندي كلامهم وزاد عليه في **صبح الأعشى**[٤] ، وإنما نعني بها **الخطوط** التي كُتبت بها المخطوطات ، فيقال : مخطوط بقلم تعليق ، أو بقلم نسخ ، وهكذا .

وقبل أن نتحدث عن أنواع الخطوط التي كتبت بها المخطوطات العربية ينبغي أن نفرق بين خطوط العلماء وخطوط الوراقين ، فقد كان «الخط يوصف بالجودة إذا خرج عن نمط الوراقين»[٥] ، وكانت الثقافة الإملائية واللغوية لبعض الوراقين محدودة ، فكان نسخهم للكتب لا يسلم من الأخطاء . وقد سبق أن أشرنا إلى ما أصاب معجم **العين** و**صحاح** الجوهري من فساد بسبب الوراقين .

ولم يكن عدم الدقة هو كل ما يميز نُسَخ الوراقين ، وإنما كانت هذه النسخ تتميز أيضًا بأحجامها ، فقد كان بعض الوراقين يضخّمون الخط ويوسعون المسافات بين السطور ليزداد عدد أوراق النسخة فتزداد أجورهم تبعًا لذلك . ولذا يروي ابن عساكر (– ٥٧١ هـ) أن مسند الحسين بن أحمد النيسابوري (– ٣٦٥ هـ) «وقع في خطه في ألف وثلاثمائة جزء ... وفي خطوط الوراقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء» وأن مسند أبي بكر الصديق ﷺ كتبه الحسين النيسابوري في بضعة عشر جزءًا بعلله وشواهده ، وكتبه الوراقون في نيف وستين جزءًا»[٦] .

---

(١) الرسالة العذراء ، ص ٢٤ .

(٢) أدب الكتّاب ، ص ص ٦٦ – ٦٨ .

(٣) العقد الفريد ، جـ ٤ ، ص ص ١٩١ – ٢٠٠ .

(٤) جـ ٢ ، ص ص ٤٣٤ – ٤٧١ .

(٥) أدب الكتّاب ، ص ٥٠ .

(٦) التاريخ الكبير ، جـ ٤ ، ص ٣٥٢ .

على أننا ينبغي ألاننسى أن بعض الوراقين كانوا من كبار العلماء ، فأبو حيان التوحيدي الذي وصف بأنه «فيلسوف الأدباء وأديب الفلاسفة ، ومحقق الكلام ومتكلم المحققين وإمام البلغاء»[1] اشتغل بالوراقة ، وأبو العباس الأصم (- ٣٤٦ هـ) كان من أكبر علماءخراسان ومحدّثيهم ومع ذلك فقد كان «يورِّق ويأكل من كسب يده» ويكره أن يأخذ شيئًا على التحديث[2] . وكان أبو زكريا يحيي ابن عديّ من أكبر فلاسفة القرن الرابع ومع هذا فقد نسخ بخطه نسختين من **تفسير الطبري** وكتب من كُتب المتكلمين ما لا يحصى حتى ليقول : «ولعهدي بنفسي وأنا أكتب في اليوم والليلة مائة ورقة وأقل»[3] .

وكان الوراقون يلجأون إلى بعض العلماء يستنسخونهم ، فقد روي أن القاضي أبا سعيد السيرافي (وهو من رجال القرن الرابع الهجري) كان زاهدًا ورعًا لا يأكل إلا من كسب يده ، ولذا «كان لا يخرج إلى مجلس الحكم ولا إلى مجلس التدريس في كل يوم إلا بعد أن ينسخ عشر ورقات يأخذ أجرتها عشرة دراهم تكون مئونته ثم يخرج إلى مجلسه»[4] ، وكان أبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرماني (- ٣٢٩ هـ) يورق بالأجرة لأنه كان «مليح الخط صحيح النقل»[5] .

وينبغي ألا ننسى أيضًا أن بعض الوراقين عرفوا بالدقة وحسن الخط ، فأبو موسى الحامض (- ٣٠٥ هـ) كان «يوصف بصحة الخط وحسن المذهب في الضبط فكان يورّق»[6] ، وأحمد بن محمد القرشي (- ٣٥٠ هـ) وصفه ابن عساكر بأنه «صاحب الخط المشهور»[7] ، وأحمد بن محمد بن الحسن الخلال (في

(١) معجم الأدباء ، جـ ١٥ ، ص ٥ .

(٢) المنتظم ، جـ ٦ ، ص ٣٨٦ .

(٣) الفهرست ، ص ٣٢٢ .

(٤) تاريخ بغداد ، جـ ٧ ، ص ٣٤٢؛ معجم الأدباء ، جـ ٨ ، ص ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٥) الفهرست ، ص ٨٧ ؛ معجم الأدباء ، جـ ١٨ ، ص ٢١٣ .

(٦) الفهرست ، ص ٨٧ .

(٧) التاريخ الكبير ، جـ ٢ ، ص ٥٢.

القرن الرابع الهجري) وصفه ياقوت بأنه «صاحب الخط المليح الرائق والضبط المتقن الفائق»[1] ، وظفر البغدادي كان «من رؤساء الوراقين المعروفين بالضبط وحسن الخط واستخدمه الحكم المستنصر بالله في الوراقة»[2] ، ومحمد بن حمدون الغافقي (من رجال القرن الرابع) وصفه ابن الفرضي بأنه كان «حسن الخط ضابطًا»[3] .

فإذا انتقلنا إلى الخطوط التي كتبت بها المخطوطات فإن أول ما يلفت انتباهنا هو غلبة الخط الكوفي في كتابة المصاحف . وربما كان ذلك راجعًا إلى ما يتميز به هذا الخط من الاستقامة والميل إلى التضليع ، وما يتسم به من طابع هندسي يضفي عليه من الجلال ما يناسب النص القرآني ، في حين كانت المخطوطات العادية تكتب «بالخطوط اللينة أو المرسلة لأنها أطوع وأكثر مرونة وأوفر للوقت»[4] .

وليس هنا مجال الحديث عن تطور الخط العربي بدءًا من قلم الطومار ومرورًا بالقلم الجليل ثم الثلث والثلثين ، وانتهاء بابن البواب (– ٤٢٣ هـ) الذي «أكمل قواعد الخط وتممها واخترع غالب الأقلام التي أسسها ابن مقلة»[5] ، فيكفي الرجوع إلى كتابي **الفهرست وصبح الأعشى** . ففي الكتاب الأول يذكر النديم أربعة أقلام رئيسة خرجت منها كل الأقلام وهي «قلم الجليل ، وقلم الطومار الكبير ، وقلم النصف الثقيل ، وقلم الثلث الكبير الثقيل . ومخرج هذه الأربعة الأقلام من القلم الجليل وهو أبو الأقلام»[6] . وفي الكتاب الثاني يتحدث القلقشندي عن الأقلام التي كانت مستعملة في ديوان الإنشاء وهي : الطومار ومختصره ، والثلث الثقيل والخفيف ، والتوقيع والرقاع والغبار[7] .

(١) معجم الأدباء ، جـ ٤ ، ص ٢٦٤ .

(٢) نفح الطيب ، جـ ٢ ، ص ٧٦ .

(٣) تاريخ علماء الأندلس ، جـ ٢ ، ص ٧٥ .

(٤) الزخارف الكتابية في الفن الإسلامي . **مجلة الكتاب** ، يناير ١٩٦٤ ، ص ٢٧٩ .

(٥) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ١٣ .

(٦) الفهرست ، ص ١١ .

(٧) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ص ٤٧ – ١٢٩ .

وجميع الكتب التي تؤرخ للكتابة العربية والخط العربي تذكر أنواع الخطوط التي استخدمت في كتابة المخطوطات وغيرها ، وتعرضها بدرجات متفاوتة من التفصيل ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- **الخطاطة** : الكتابة العربية ، تأليف عبد العزيز الدالي . ففي الفصل السابع من هذا الكتاب[١] يقدم المؤلف عرضاً للخطوط القديمة والحديثة ، فيذكر من الأقلام القديمة قلم الطومار ومختصره وقلم التوقيع وقلم الرقاع ، ومن الخطوط الحديثة الثلث والنسخ والرقعة والفارسي (التعليق والنستعليق) وخط الشكستة (وهو خط استخدمه الفرس) والخط الديواني والديواني الجلي والكوفي والمغربي والأندلسي.

- **الخط العربي** ، تأليف زكي صالح . وفيه يستعرض المؤلف أنواع الخطوط[٢] فيذكر الكوفي والجليل ، والطومار ومختصره ، والثلث وخفيفه ، والثلثين والنسخ والمشق ، والنصف والمسلسل والغبار والتوقيع والخط الرياسي وغيرها ، كما يذكر خطوطا كتب بها الأتراك مثل خط سياقت وخط القرمة والخط الديواني والهمايوني والجلي والريحاني والرقاع ، وخطوطا أخرى استخدمت في فارس كالخط الفارسي وخط التعليق والنستعليق ، وخطوطا استخدمت في شمال أفريقيا والأندلس كالخط المغربي والأندلسي .

- **دراسات في علم الكتابة العربية** ، تأليف محمود عباس حمودة . وهو يذكر أنواع الخطوط[٣] ويعرِّف بالخط الكوفي والثلث والنسخ والرقعة والديواني وجليِّ الديواني والطرة (الطغراء) وقلم الاختزال بشيء من التفصيل في الفصل الرابع[٤] .

---

(١) ص ص ٧١ – ١٠٤ .

(٢) ص ص ١١١ – ١٥٣ .

(٣) ص ص ٥٩ – ١٢١ .

(٤) ص ص ٦٩ – ١٢١ .

• **المخطوط العربي وشيء من قضاياه** ، تأليف عبد العزيز محمد المسفر . وهو يعرِّف بأشهر أنواع الخط العربي كالكوفي والنسخ والثلث والرقعة والديواني والفارسي[1] .

• **الخط العربي من خلال المخطوطات** . وهو كتاب تمخض عنه معرض الخط العربي الذي أقامه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠٦ هـ . وإلى جانب النماذج القيِّمة التي يعرضها هذا الكتاب ، نراه يحصي أسماء الخطوط التي وردت في مراجع الخط العربي وفي المصادر التاريخية والأدبية، ويصنِّفها إلى خطوط تنسب إلى أماكن مثل المغربي والأندلسي والفارسي ، وخطوط تنسب إلى أشخاص مثل الريحاني والياقوتي ، وخطوط تنسب إلى وظائف مثل الديواني والحوائجي ، وخطوط تنسب إلى أمور أخرى مثل مساحة الورق الذي تكتب فيه كخطوط الطومار والدرج والرقعة ، كما يشرح معاني أسماء الخطوط ويعرِّف بأهمها وهي الكوفي والمغربي والرقعة والديواني والنسخ والإجازة (التوقيع) والتعليق والثلث[2] .

ومن يتأمل مختلف الخطوط العربية يلاحظ أن الفروق بينها فروق في الشكل ليس غير . فرسم الحرف يختلف من خط إلى خط ، ونقطة الفاء في الخط المغربي توضع تحت الحرف لا فوقه ، والقاف في الخط المغربي تنقط نقطة واحدة فوقها ، والفرس والهنود يكتبون الرقم ٤ هكذا ۴ .

والتعامل مع المخطوط العربي اطلاعًا أو فهرسة أو تحقيقًا يستلزم بالضرورة التعرف على الخطوط التي كانت تكتب بها المخطوطات . بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن معرفة الخطوط هي أول الأبواب التي يمكن أن ندخل منها على علم المخطوط العربي.

---

(١) ص ص ٤٣ – ٥٦ .

(٢) ص ص ٢١ – ٥٢ .

٣ - فنون المخطوط :

فالمخطوط لا يتكون من مادة يُكتب عليها ومداد يُكتب به وخط معين يختار للكتابة فحسب ، وإنما كان كثير من المخطوطات يحلّى بألوان مختلفة من الزخارف الجمالية في بدايته ونهايته وخاصة المصاحف ، وكثير منها كان يزوّد بتصاوير لتوضيح النص . وجلود المخطوطات وزخارفها هي الأخرى ملمح من الملامح المادية للمخطوط .

وقد عرفت **الزخارف** طريقها إلى المصاحف منذ القرن الثالث الهجري ، فامتلأت صفحاتها الأولى والأخيرة بأشكال هندسية ونباتية ملونة ومذهبة ، وكانت الفواصل بين السور أشرطة زخرفية تنتهي غالبًا بشكل في الهامش الخارجي للصفحة يغلب عليه الاستدارة . وفي كثير من المخطوطات كان النصف العلوي من الصفحة الأولى من النص يخصص للزخارف الموشّاة بمختلف الألوان والأصباغ .

والأكثر من هذا أن العرب قد ابتدعوا فنين من فنون الزخرفة لم يُسبقوا إليهما ولم يُلحقوا فيهما . أما أولهما فهو فن الأرابيسك الذي اشتق تسميته من تسميتهم، والذي يعتمد على تركيبة متشابكة من الأشكال الهندسية والنباتية (فروع وسيقان وأوراق وأزهار)[1] . وقد استخدم في زخرفة المصاحف والمخطوطات ، كما استخدم في زخرفة المساجد والمباني وقطع الأثاث . وأما الفن الثاني فهو الزخرفة الخطية ، وهو فن لا نظير له في أية لغة من اللغات ولا في أية حضارة من الحضارات ، فقد استغل الفنانون المسلمون ما في الحروف العربية من استقامة وتقوّس وقابلية للذيول الزخرفية في وصل الحروف بعضها ببعض من ناحية ، ووصلها بالرسوم الزخرفية من ناحية أخرى ، ونتج عن ذلك أشكال هندسية ونباتية بديعة ، ولوحات من الزخارف الخطية نجدها في بعض المخطوطات وعلى جدران المساجد وعلى المنسوجات.

---

(١) انظر : فنون الإسلام ، ص ٢٥٠ .

كذلك عرفت **التصاوير** الملونة طريقها إلى المخطوطات العربية منذ وقت مبكر، فنحن نقرأ في كتاب **كليلة ودمنة** الذي ترجمه عبد الله بن المقفع في خلافة أبي جعفر المنصور (– ١٥٨ هـ) : «قد ينبغي للناظر في كتابنا هذا ألا تكون غايته التصفح لتزاويقه» ، وأن من أغراض الكتاب «إظهار خيالات الحيوانات بصنوف الأصباغ والألوان ليكون أنسًا لقلوب الملوك ، ويكون حرصهم عليه أشدّ للنزهة في تلك الصور»[1] . وقد ذكر ابن طولون الصالحي (– ٩٥٣ هـ) أنه وقف على كتاب **العرس والعرايس** للجاحظ (– ٢٥٥ هـ) وكتاب **الديارات** للشابشتي (– ٣٨٨ هـ) مصورين[2] .

ولم تكن كتب النبات والحيوان والطب والبيطرة وعلم الحياة تخلو من التصاوير ، ولم تكن كتب الهندسة والفلك والكيمياء تخلو من الأشكال التوضيحية ، وحسبنا أن نرجع إلى مخطوطات كتاب مثل **صور الكواكب** للصوفي (– ٣٧٦ هـ) أو **عجائب المخلوقات** للقزويني (– ٦٨٢ هـ) لنرى كيف كانت التصاوير سمة لا غنى عنها في مثل تلك الكتب العلمية .

وكانت الكتب الجغرافية هي الأخرى تزوَّد بخرائط ملونة بشتى الألوان ، ويكفي للدلالة على ذلك أن نرجع إلى مخطوطات كتاب **صورة الأرض** (ويسمى أيضًا : **المسالك والممالك**) لابن حوقل وأن نقرأ مقدمة كتاب **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** التي يقول فيها المقدسي : «وأفردنا أقاليم العجم عن أقاليم العرب ...

---

(١) كليلة ودمنة ، ص ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) ذخائر القصر ، ورقة ٣٥ ظهر . وقد استخدم ابن طولون الصالحي لفظ «مشوها» للدلالة على وجود تصاوير في الكتابين ، فقد كان الفقهاء ينكرون التصوير ويرونه تشويها لخلق الله «الخالق البارئ المصور» ، وكثيرًا ما كانوا يعمدون إلى تشويه وجوه الأشخاص فيما يقع تحت أيديهم من صور . فلفظ «مشوه» في عبارة ابن طولون الصالحي يحتمل أن يكون قد قصد به المعنى الحقيقي للتشويه ، أي إفساد الصورة ، ويحتمل أن يكون قد استعمل استعمالاً مجازيًا للدلالة على أن أي تقليد للخلقة التي خلق الله الناس عليها يتسم بالقصور ويعد تشويها للحقيقة .

وحررنا طرقها المعروفة بالحمرة ، وجعلنا رمالها الذهبية بالصفرة ، وبحارها المالحة بالخضرة ، وأنهارها المعروفة بالزرقة ، وجبالها المشهورة بالغُبرة»[1] .

وكما كان للعرب أساليبهم في الرسم والزخرفة والتذهيب ، فقد كانت لهم أساليبهم في التجليد وفي زخرفة جلود المخطوطات وتذهيبها[2] . وهذه الأساليب نقلها عنهم المجلدون الإيطاليون في القرن الخامس عشر للميلاد كما يقول سفند دال[3] . وفي كتاب **عمدة الكتّاب وعدة ذوي الألباب** المنسوب للمعز ابن باديس (– ٤٥٤ هـ) نجد فصلاً عن صناعة التجليد وعمل جميع آلاتها[4] .

ومعنى هذا أن دراسة زخارف المخطوطات وتصاويرها ووسائل الإيضاح فيها ، ودراسة جلود المخطوطات وزخارفها وتذهيباتها ، ومختلف مظاهر الفن التي تجلت في المخطوطات العربية تعدّ عناصر أساسية من عناصر علم المخطوط العربي ، وخيوطًا رئيسة تدخل في نسيج هذا العلم .

المراجع :

١ – أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم / المقدسي، تحقيق م. ج. دي جويه .– ليدن: مطبعة بريل ، ١٩٠٦ .

٢ – أدب الكتّاب / الصولي ، تصحيح وتعليق محمد بهجة الأثري .– بغداد : المكتبة العربية ، ١٣٣١ هـ .

٣ – الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب / ابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق عبد الله البستاني .– بيروت : المطبعة الأدبية ، ١٩٠١ .

(١) أحسن التقاسيم ، ص ٩ .

(٢) انظر : Islamic Book - bindings وكذا خصائص تجليد المخطوطات في العصر المملوكي ، في : دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر ، ص ص ٧٧ – ٩١ .

(٣) تاريخ الكتاب ، ص ١٣١ . وانظر أيضًا : المخطوط العربي ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٩ .

(٤) ص ص ١٥٣ – ١٦٦ .

٤ – أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية / أدولف جروهمان ، ترجمة حسن إبراهيم حسن .ـ القاهرة : دار الكتب ، ١٩٣٥ ـ .

٥ – تاريخ بغداد أو مدينة السلام / الخطيب البغدادي .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٣١.

٦ – تاريخ الخط العربي / محمد فخر الدين .ـ القاهرة : مطبعة الفتوح ، ١٩٦١ .

٧ – تاريخ الخط العربي وآدابه / محمد طاهر الكردي .ـ ط ٢ .ـ الرياض : الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون ، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م .

٨ – تاريخ الخط العربي وأرقامه / قاسم السامرائي . في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد** .ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٧ ، ص ص ٣٣ – ٧٢ .

٩ – تاريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٠.

١٠ – تاريخ علماء الأندلس / ابن الفرضي .ـ القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ .

١١ – التاريخ الكبير / ابن عساكر ، تهذيب عبد القادر بدران .ـ دمشق : مطبعة روضة الشام ، ١٣٢٩ – ١٣٣٢ هـ .

١٢ – تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر / سفند دال ، ترجمة محمد صلاح الدين حلمي .ـ القاهرة : المؤسسة القومية للنشر والتوزيع ، ١٩٥٨.

١٣ – تحفة أولي الألباب في صناعة الخط والكتاب / ابن الصائغ ، تحقيق هلال ناجي .ـ تونس : دار بوسلامة للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

١٤ – تصوير وتجميل الكتب العربية / محمد عبد الجواد الأصمعي .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ .

١٥ – الجامع لمفردات الأدوية والأغذية / ابن البيطار .ـ القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٢٩١ هـ.

١٦ – حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة / السيوطي .ـ القاهرة : مطبعة إدارة الوطن، ١٢٩٩ هـ .

١٧ – الحيوان / الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون .ـ القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٣٨ .

١٨ – الخط العربي / زكي صالح .ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣.

١٩ – الخط العربي الإسلامي / تركي عطية عبود الجبوري .ـ بيروت : دار التراث الإسلامي، ١٩٧٥ .

٢٠ – الخط العربي من خلال المخطوطات ، معرض عن الخط العربي بقاعة الفن الإسلامي بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . الرياض : مركز الملك فيصل، ١٤٠٦ هـ .

٢١ – الخطاطة : الكتابة العربية / عبد العزيز الدالي .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠.

٢٢ – دراسات في علم الكتابة العربية / محمود عباس حمودة .ـ القاهرة : مكتبة غريب، ١٩٨١ .

٢٣ – دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر : أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ديسمبر ١٩٩٣ / جمادي الآخرة ١٤١٤ / إعداد رشيد العناني .ـ لندن : مؤسسة الفرقان ، ١٩٩٧ .

٢٤ – ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر / ابن طولون الصالحي .ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٤٢٢ تاريخ تيمور .

٢٥ – الرسالة العذراء / ابن المدبر ، تصحيح وشرح زكي مبارك .ـ ط ٢ .ـ القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٣١ .

٢٦ – رسالة في الخط وبري القلم / ابن الصائغ ، نشر فاروق سعد .ـ بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٧ .

٢٧ – رسالة في علم الخط والقلم / ابن البواب .ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٩٠ مجاميع .

٢٨ – رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٦٤.

٢٩ – الزخارف الكتابية في الفن الإسلامي / زكي محمد حسن .ـ مجلة **الكتاب** (يناير ١٩٤٦) ، ص ص ٢٧٧ – ٢٨٥ .

٣٠ – الزخرفة والتصوير في المخطوطات العربية / يحي محمود بن جنيد «الساعاتي» ، في: **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ١٤٣ – ١٧٧.

٣١ – سفرنامه / ناصر خسرو علوي ، ترجمة يحيي الخشاب .ـ القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٥ .

٣٢ – السفير في صناعة التسفير / عبد الرحمن بن أبي حميدة .ـ مخطوطة دار الكتب المصرية ، رقم ٣١٩ صناعة .

٣٣ – صبح الأعشى في صناعة الإنشا / القلقشندي .ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

٣٤ – صناعة تسفير الكتب وحلّ الذهب / أحمد بن محمد السفياني .ـ فاس ، ١٣٣٨ هـ/ ١٩١٩ م .

٣٥ – صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد . الدورة التدريبية الأولى التي نظمها مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ، وجامعة الإمارات العربية المتحدة ، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة من ٢٦ ذي الحجة ١٤١٧ هـ إلى ٩ محرم ١٤١٨ هـ/ الموافق ٣ مايو ١٩٩٧ م إلى ١٥ مايو ١٩٩٧ م .ـ دبي : مركز جمعة الماجد ، -١٩٩ .

٣٦ – العقد الفريد / ابن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق أحمد أمين وآخرين .ـ القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٠ – ١٩٥٣ .

٣٧ – عمدة الكتّاب وعدّة ذوي الألباب / المعز بن باديس ، تحقيق عبد الستار الحلوجي وعلي عبد المحسن زكي . مجلة **معهد المخطوطات العربية** ، مجلد ١٧ جـ ١ (مايو ١٩٧١) ، ص ص ٤٣ – ١٧٢ .

٣٨ – فن التجليد عند المسلمين / اعتماد يوسف القصيري .ـ بغداد : المؤسسة العامة للآثار والتراث ، ١٩٧٩ .

٣٩ – الفهرست / أبو الفرج محمد بن اسحق النديم ، تحقيق رضا تجدد .ـ ط ٣ .ـ بيروت : دار الميسرة ، ١٩٨٨ .

٤٠ – قصة الكتابة العربية / إبراهيم جمعة .ـ ط ٢ .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧ .

٤١ – قصة الورق / أنور محمود عبد الواحد .ـ القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ .

٤٢ – قصيدة في آلات الكتابة والخط/ ابن البواب .ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١١٩ مجاميع م .

٤٣ – كليلة ودمنة / ترجمة عبد الله بن المقفع ، شرح محمد حسن نائل المرصفي .ـ ط ٥ .ـ القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٩٣٤ .

٤٤ – لطائف المعارف / الثعالبي ، تحقيق إبراهيم الإبياري وحسن كامل الصيرفي .ـ القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٠ .

٤٥ – المخطوط العربي / عبد الستار الحلوجي .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١.

٤٦ – المسالك والممالك / ابن حوقل .ـ ليدن : مطبعة بريل ، ١٨٧٢ .

٤٧ – مصور الخط العربي / ناجي زين الدين .ـ بغداد ، ١٩٦٨ .

٤٨ – معجم الأدباء / ياقوت الحموي ، نشر مرجليوث .ـ ط ٢ .ـ القاهرة : دار المأمون ، ١٩٢٢ – ١٩٣٨ .

٤٩ – معجم البلدان / ياقوت الحموي ، نشر فرديناند وستنفيلد .ـ ليبزج ، ١٨٦٦ – ١٨٧٠ .

٥٠ – المنتظم في تاريخ الملوك والأمم / ابن الجوزي .ـ حيدر اباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٧ هـ .

٥١ – نشأة الخط العربي وتطوره / محمود شكر الجبوري .ـ ط ٢ .ـ بغداد : مكتبة الشرق الجديدة ، ١٩٧٤ .

٥٢ – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب/ المقري ، نشر ر . دوزي وآخرين .ـ ليدن : مطبعة بريل ، ١٨٥٥ – ١٨٦١.

٥٣ – الورق أو الكاغد ؛ صناعته في العصور الإسلامية / كوركيس عواد .ـ **مجلة المجمع العلمي العربي** بدمشق ، مج ٢٣ (١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٨ م) ، ص ص ٤٠٩ – ٤٣٨ .

٥٤ – الورق والوراقون في الحضارة الإسلامية / محمد طه الحاجري .ـ **مجلة المجتمع العلمي العراقي** ، مج ١٢ (١٩٦٥) ، ص ص ١١٦ – ١٣٨ ؛ مج ١٣ (١٩٦٦) ، ص ص ٦٣ – ٨٨ .

٥٥ – الوسائل التوضيحية في المخطوطات العلمية العربية / سماء زكي المحاسني .ـ الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م .

٥٦ – Books & Readers in Ancient Greece and Rome/ Frederic Kenyon.– 2nd ed.– Oxford : The Clarendon Press, 1951 .

٥٧ – The Islamic Book: a contribution to its art and history from the VII - XVII century / Sir Thomas Arnold & Adolf Grohmann .– Leipzig, 1929 .

٥٨ – Islamic Book - Bindings / F. Sarre.– London : Kegan Paul & Co., 1923 .

الفصل الثالث

التوثيـــق والتقييـــم



التوثيق والتقييم

وفي تعاملنا مع المخطوط العربي ينبغي أن نتنبه إلى أن النُّسَخ المخطوطة تتفاوت فيما بينها تفاوتًا شديدًا . فهناك مسودات ومبيضات ، وهناك نُسَخ مملاة ونسخ بخطوط المؤلفين ، ونُسَخ كتبها علماء ثقات ، ونسخ أخرى كتبها وراقون يتفاوتون في درجة الدقة والإتقان . وهناك نسخ موثقة ونسخ مزيفة أو مزوَّرة ، ونسخ نادرة وأخرى لا تساوي أكثر من الورق الذي نسخت فيه . وتلك مسألة تدخل في صميم علم المخطوط العربي ، فالذي لا يستطيع أن يفرق بين نسخة وأخرى من كتاب معين ، لا يحقّ له أن يدعي العلم بالمخطوطات .

ولتوثيق المخطوطات مظاهر متعددة كلها تصب في مجرى واحد يوصلنا إلى الثقة في النص الذي بين أيدينا ، وأهم تلك المظاهر المقابلات والسماعات والإجازات والتملكات .

أما **المقابلة أو المعارضة** فيقصد بها مراجعة النص على الأصل الذي نُقل عنه. وهي مسألة لا غنى عنها في كتابة أي نص مهم ، ولذا كان لها شأن كبير في كتابة الحديث النبوي الشريف ، وكان رجال الحديث يعدّونها شرطًا أساسيًا لصحة النص[1] . وقد روى ابن عبد البر عن هشام بن عروة أن أباه قال له : كتبت ؟ قال : نعم . قال : عارضت ؟ قال : لا . قال : لم تكتب[2] .

وكانت المقابلة من أعلى طرق تحمُّل العلم[3] عند علماء الحديث ، بل إنها كانت تعدل السماع عند كثير منهم ، وفي ذلك يقول القاضي عياض : «وأما

(١) انظر : تدريب الراوي ، ص ١٥٤ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ، جـ ١ ، ص ٧٧ .

(٣) وهي : السماع من الشيخ ، والقراءة عليه ، والإجازة ، والوجادة (وهي أن يجد الطالب النص مكتوبا بخط شيخه ولكنه لا يتلقاه عنه سماعا) . انظر : الإلماع ، ص ص ٦٩ – ١١٥ .

مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيِّنة لابدّ منها ، ولا يحلّ للمسلم التقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل»[1] . ويفصِّل لنا القاضي عياض كيفية المقابلة فيقول : «فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة ، نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح ، فإن الفكر يذهب ، والقلب يسهو ، والنظر يزيغ ، والقلم يطغى»[2] .

وتعدّ نسخة اليونيني من **صحيح البخاري** من أوثق النُّسَخ لأنها روجعت وصححت من مجموعة من العلماء الثقات ، فقد جاء في آخرها : «بلغت مقابلةً وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أزمَّة الأدب العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني أمدّ الله تعالى في عمره في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي ، فما اختاره ورجَّحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه ، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه «معًا» ، فأعلمت ذلك على ما أمر ورجَّح ، وأقابل بأصل الحافظ أبي ذرّ والحافظ الأصيل والحافظ أبي القاسم الدمشقي»[3] .

وكان الشخص إذا وقف في مقابلة نسخته أو قراءتها على الشيخ عند موضع معين كتب «بلغ» أو «بلغت» أو «بلغ العرض» أو غير ذلك مما يفيد معناه[4] .

وأما **السماعات** فيقصد بها أن يُقرأ الكتاب أو جزء منه على عدد من السامعين تسجَّل أسماؤهم في نهاية القدر المسموع . وكثرة أسماء السامعين لمخطوط معين تدل على اهتمام الناس به . وتعدد أماكن السماع تعني أن شهرة الكتاب قد

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، ص ص ١٥٨ – ١٥٩ .
(٢) الإلماع ، ص ص ١٥٩ – ١٦٠ .
(٣) هدي الساري ، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ص ٥ .
(٤) تذكرة السامع والمتكلم ، ص ص ١٢٦ ، ١٩٢ .

تجاوزت الحدود الإقليمية التي عاش فيها مؤلفه . وامتداد السماع لفترات طويلة يعني أن الكتاب قد أثبت وجوده وصلاحيته واستطاع أن يصمد على مرّ الزمان. ونوعية السامعين تشير إلى قيمة الكتاب ، لأن العلماء – مثلاً – لا يحضرون مجلس سماع إلا إذا كان للنص المسموع قيمة علمية .

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن **الإجازات** بكافة أنواعها . ونظام الإجازات في عصر المخطوطات يقابل نظام الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي الحديث ، فقد كان طالب العلم يسعى إلى العلماء المشهود لهم بالعلم والفضل فيدرس على أيديهم كتبا معينة ، ويحصل منهم على ما يثبت أنه نجح في استيعاب تلك الكتب[١] . وهناك إجازات سماع وإجازات نسخ وإجازات إقراء وإجازات رواية وغيرها[٢] .

وكثرة الإجازات على مخطوط معين تعني حرص الناس على دراسته ، وهذا الحرص في حدّ ذاته دليل على شهرة الكتاب[٣] وعلى أنه كان أقرب إلى ما نطلق عليه الآن «الكتب أو المقررات الدراسية» .

وحينما يحمل المخطوط إجازات تمتد على مساحة زمنية أو مكانية كبيرة ، فإن ذلك يعني أن الكتاب لم يُعترف به في بلد المؤلف فحسب وإنما اعتُرف به في بلاد أخرى ، وأن الكتاب لم يفقد قيمته بمرور الزمن وإنما ظل محتفظا بهذه القيمة لفترة طويلة .

---

(٤) عن أهمية الإجازات وضرورة جمع نصوصها وتحليل محتوياتها والبلاد التي شاعت فيها ونماذجها . انظر بحث جان جاست ويتكام بعنوان : العنصر البشري بين النص والقارئ : الإجازة في المخطوطات العربية . في : **دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر** ، ص ص١٦٨ – ١٧٢ .

(٢) انظر : إجازات السماع في المخطوطات القديمة . **مجلة معهد المخطوطات العربية** ، المجلد الأول ، جـ ٢ (١٩٥٥) ، ص ص ٢٣٢ – ٢٥١ .

(٣) ذكر ويتكام في ص ١٧٠ من بحثه المشار إليه آنفا أن مخطوطة **مقامات الحريري** الموجودة حاليًا بدار الكتب بالقاهرة تحمل «أسماء ما يزيد على مائتي شخص شاركوا في قراءتها والاستماع إليها» .

وفي كثير من الأحيان كان أصحاب المخطوط يسجلون أسماءهم عليه ، وقد يذكرون تاريخ تلك التسجيلة وقد يهملون التاريخ . ومن هذه **التملكات** نستطيع أن نتبين مدى انتشار الكتاب في الزمان والمكان . ونوعية الذين تملكوه تعدّ مؤشراً على قيمته لأن العالِم لا يقتني من الكتب إلا ما له قيمة . يضاف إلى ذلك أن دراسة التملكات يمكن أن تفيد في تتبع تأثير الكتاب في كتابات من تملكوه . وبتتبع تواريخ التملك نستطيع أن نعرف رحلة الكتاب وأن نحدد تاريخا تقريبيا للنسخة إذا كانت غير مؤرخة .

هذا عن التوثيق بصورة موجزة[1] .

أما تقييم المخطوط فتدخل فيه عدة عناصر لعل أهمها :

(١) موضوعه : ومع أن لكل موضوع من الموضوعات أهميته ، إلا أننا نجد موضوعات تستأثر بالمزيد من اهتمام الناس كالتفسير والحديث والفقه ، كما نجد موضوعات يميل إليها الناس أكثر من غيرها كالأدب والتاريخ والفنون . والنسخة المخطوطة سلعة تخضع لقانون العرض والطلب ، فكلما زاد الطلب عليها ارتفعت قيمتها . وعندنا مثال طريف على ذلك يذكره الخطيب البغدادي في **تاريخ بغداد** ، فقد روى أن معظم كتب الفراء (– ٢٠٧ هـ) كانت في اللغة والنحو ، فلما ألَّف كتاب **معاني القرآن** حجبه وراقوه عن الناس وقالوا : «لا نخرجه لأحد إلا لمن أراد أن ننسخه له على أن تكون كل خمس ورقات بدرهم» . فشكا الناس ذلك إلى الفراء لأن العشر ورقات كانت تنسخ بدرهم في ذلك الوقت . فاستدعى الفراء وراقيه وعاتبهم وقال لهم : «قاربوهم تنتفعوا وينتفعوا» ، فتأبوا عليه وقالوا له : «إنما صحبناك لننتفع بك ، وكل ما صنفته فليس بالناس إليه من الحاجة ما بهم إلى هذا الكتاب ، فدعا نَعِشْ به» . فردّ عليهم قائلاً : « سأريكم ، وقال للناس إني مملٍ

(١) لمزيد من التفصيل انظر أطروحة الدكتوراه التي أعدها عابد سليمان المشوخي تحت إشرافي بعنوان : **أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري** .

كتاب معانٍ أتمّ شرحا وأبسط قولاً من الذي أمليت . فجلس يملّ فأملّ في الحمد مائة ورقة . فجاء الوراقون إليه فقالوا : نحن نبلغ الناس ما يحبون ، فنسخوا كل عشرة أوراق بدرهم»[1] .

(٢) **مكانة المؤلف** في المجال الذي يتناوله المخطوط . ففي كل مجال من مجالات المعرفة نجد علماء يمثلون الأعمدة الرئيسة للعلم ، وتستمد كتبهم قيمتها من تلك المكانة التي يحتلونها في نفوس الناس . والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

أ – البخاري (– ٢٥٦ هـ) إمام المسلمين في الحديث بلا منازع ، وكتابه **الجامع الصحيح** وصف بأنه أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى .

ب – الطبري (– ٣١٠ هـ) شيخ المفسرين وشيخ المؤرخين أيضًا ، فتفسيره للقرآن الكريم وصفه السيوطي بأنه «أجلّ التفاسير وأعظمها» ، وقال عنه الإمام النووي : «أجمعت الأمة على أنه لم يصنَّف في التفسير مثله» ، ووصفه ابن تيمية بأنه «أصح التفاسير» ، وقال عنه الإسفراييني : «لو سافر رجل إلى الصين ليحصل على **تفسير الطبري** لم يكن ذلك كثيراً».

جـ – الشيخ الرئيس ابن سينا (– ٤٢٨ هـ) أعظم أطباء العصور الوسطى ، برع في الفلسفة والطب والرياضة والفلك ، وتُرجم كتابه **القانون** إلى اللاتينية في القرن الخامس عشر للميلاد ، ثم ترجم إلى الفرنسية وطبع في فرنسا وبلجيكا في القرن السابع عشر ، كما طبع في ألمانيا وهولندا بعد ذلك ، وكان أساس التعليم الطبي في الجامعات الأوروبية لعدة قرون .

د – المقدسي الذي وصفه اشبرنجر بأنه «أكبر جغرافي عرفته البشريةقاطبة»[2] والذي يعدّ كتابه **أحسن التقاسيم** الذي ألفه سنة ٣٧٥ هـ أكثر المصنفات

---

(١) تاريخ بغداد ، جـ ١٤ ، ص ١٥٠ .

(٢) تاريخ الأدب الجغرافي العربي ، جـ ١ ، ص ٢٠٨ .

الجغرافية العربية أصالة ، ومصدراً رئيسًا من مصادر المعلومات الجغرافية في عصره وبعد عصره .

هـ - أبا تمام الطائي (- ٢٣١ هـ) الشاعر الفذ الذي جمع مختارات من الشعر العربي أطلق عليها **ديوان الحماسة** ، وهو كتاب ذاعت شهرته لدرجة أن كتبا كثيرة سميت باسم الحماسة ، كحماسة البحتري وحماسة ابن الشجري وغيرهما ، ولدرجة أنه شُرح أكثر من عشرين شرحا ، وقال عنه التبريزي أحد شُرَّاحه إن «أبا تمام في اختياره أشعر منه في شعره» ، وقال عنه المرزوقي (وهو من شُرَّاحه أيضًا) إن أبا تمام «أنقى من جمع المختارات ، والمفضَّل أوفى من اختار المقصدات»[١] .

(٣) **أصالة المادة العلمية** التي يقدمها الكتاب . فبعض المؤلفات تعتمد على ما سبقها اعتماداً كبيرًا وتنقل عنها نقلاً حرفيًا ، وبعض المؤلفات تشرح كتبا أو نصوصا سابقة ، أو تختصرها ، أو تختار منها . والتراث العربي يزخر بكتب الشروح والحواشي والاختصارات والاختيارات ، ويظل للكتب الأُصلية قيمتها التي لا تُنازَع . ومن يرجع إلى **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** يتبين أن بعض المؤلفات كانت مؤلفات بذرية - إن صحّ التعبير - وكانت كالحجر الذي ألقي في النهر فتكونت حوله مجموعة هائلة من الدوائر التي تزداد اتساعا . بعض هذه الدوائر شروح أو اختصارات أو تتمات ، والشروح قد يعاد شرحها والتحشية عليها ، وهكذا . ومن المؤلفات التي حظيت بأعمال كثيرة دارت حولها نكتفي بذكر **صحيح البخاري وألفية ابن مالك** وقصيدة **الكواكب الدُّرية في مدح خير البريَّة** المعروفة **بالبردة** للإمام البوصيري.

---

(١) والإشارة هنا إلى كتاب **المفضليات** للمفضل الضبي ، وقد ضمَّنه صاحبه مجموعة مختارة من أشعار الجاهليين والإسلاميين ، وحرص على أن يذكر القصائد كاملة ، في حين كان أبو تمام يختار من القصائد الأبيات التي تناسب الموضوعات التي قسَّم كتابه على أساسها.

وتلك مسألة لا تحتاج إلى مزيد بيان . أما الذي يحتاج إلى توضيح فهو ظاهرة التكرار الذي نجده في كتب التاريخ ومعاجم التراجم . فكتب التاريخ في التراث العربي تبدأ – عادة – ببدء الخليقة مع أن الفترة السابقة على بداية التدوين ، والتي تُعرف بعصر ما قبل التاريخ ، يتعذر التأريخ لها ، وأي معلومات تذكر عنها لا سبيل إلى التثبت من صحتها باستثناء ما ذكرته عنها الكتب السماوية. ولكن الكتب السماوية ليست كتب تاريخ حتى تحكي الأحداث بتمامها وتفصيلاتها ، وإنما هي كتب دين وهداية، والأحداث التاريخية التي تُذكر فيها يقصد منها عرض مواقف معينة للعظة والعبرة . ثم ما الذي يمكن أن يضيفه الطبري (– ٣١٠ هـ) أو ابن الأثير (– ٦٣٠ هـ) أو غيرهما من المؤرخين عن عصور ما قبل التاريخ وعن الأمم الغابرة والبائدة ؟ خاصة أنه في عصر هؤلاء المؤرخين لم يكن للأثريين وجود ، ولم تكن الكشوف الأثرية والعلمية التي أثْرت معارفنا عن الأمم القديمة قد عرفت بعد .

وقد نتج عن هذه الظاهرة أن كتب التاريخ يكرر بعضها بعضا في الحديث عن تلك الفترة الضبابية التي لا تتضح فيها الرؤية. ولو أنها استبعدت تلك الفترة لكان أفضل ، ولو أن كل كتاب بدأ من حيث انتهى سابقه لكان أجدى وأنفع ، ولو أن ابن الأثير – مثلاً – اقتصر في كتابه **الكامل** على التأريخ للفترة التي تلت تلك التي أرّخ لها الطبري في كتابه **تاريخ الرسل والملوك** ، وفصّل في حديثه عن الحروب الصليبية وأحداث عصره التي سمع بها وشارك فيها لتجنب كثيراً من التكرار الذي لا يفيد ، ولتضاعفت قيمة كتابه أضعافا كثيرة .

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن كتاب **نهاية الأرب في فنون الأدب** للنويري (– ٧٣٢ هـ) فقد خصص مؤلفه الفن الخامس (وهو أكبر الفنون التي تناولها الكتاب) للتاريخ ، وبدأه من عهد آدم إلى ظهور السلاجقة والتتار . وليته أكمل من

سبقه من المؤرخين أو اقتصر على الفترة التي عاصرها والتي يعد مصدراً أصيلا للمعلومات عنها .

وما فعله المؤرخون العرب فعله مؤلفو كتب التراجم ، فقد كانوا يبدأون دائماً من الصفر ، وكانوا يكررون بعضهم بعضا ، فتراجم الشعراء تبدأ بالشعراء الجاهليين ، وتراجم اللغويين تبدأ بأبي الأسود الدؤلي (- ٦٨ هـ) وبداية اللحن في اللغة ، وهكذا .

فالزبيدي (- ٣٧٩ هـ) يبدأ كتابه **طبقات النحويين واللغويين** بأبي الأسود ، وكل الكتب التي ترجمت للنحاة بعد ذلك شملت نحاة القرن الأول الهجري وما تلاه. هكذا فعل الأنباري (- ٥٧٧ هـ) في **نزهة الألبا في طبقات الأدبا** ، والقفطي (- ٦٤٦ هـ) في **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، ومن بعدهما السيوطي (- ٩١١ هـ) في **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** . ولو أن كل واحد منهم حاول أن يتمم ما بدأه سابقه لترجم الأنباري لمن جاء بعد الزبيدي ، ولترجم القفطي لمن جاء بعد الأنباري ، ولما ترجم السيوطي لعلماء اللغة والنحو على مدى ثمانية قرون كاملة أو يزيد .

وقد تمخضت هذه الظاهرة عن ثلاثة أمور سلبية :

أولها : التكرار في تراجم من سبقت الترجمة لهم في الكتب المتقدمة .

وثانيها: افتقاد الأصالة في معظم ما يقدمه الكتاب من معلومات نتيجة الاعتماد على المصادر السابقة والنقل عنها ، باستثناء المعاصرين الذين يعدّ المؤلف مصدراً أصيلاً لتراجمهم.

وثالثها: الاختصار الذي فرضه تضخم عدد من يُترجم لهم . وفي هذا الاختصار ظلم لمن عاصرهم المؤلف أو كانوا قريبين من عصره ، لأنه لم

يقدم عنهم إلا معلومات مبتسرة أسوة بما قدمه عن غيرهم من القدماء ، وكان يمكن لهذه المعلومات أن تتضاعف وأن تطول ، وأن تمدنا بزاد ثري افتقدناه لسبب غير مقبول.

(٤) **تاريخ النسخ** : ويعد تاريخ النسخ ملمحا أساسيًا من ملامح المخطوط وعنصراً مهما من عناصر تقييمه . فكلما كانت النسخة أقرب إلى عصر المؤلف زادت قيمتها ، لأن النُسَخ المتأخرة في تواريخ نسخها نُقلت بالضرورة عن نُسَخ أقدم، وناسخوها عرضة للوقوع في أخطاء النسخ أو القراءة أو الفهم ، وقد لا تسلم النسخة التي يُنْقَل عنها من خطأ أو سهو أو نقص أو تكرار.

ومن يتعامل مع المخطوطات ينبغي أن ينظر إلى تواريخ النسخ بعناية شديدة ، لأن بعض التواريخ يتعذر فهمها ، وبعضها الآخر يكون فيها خطأ مقصود أحيانًا وغير مقصود في أحيان أخرى.

فمن التواريخ الغامضة التي لا سبيل إلى تحديدها أن يؤرَّخ المخطوط بسنة كذا من بدء الخليقة ، أو بسنة كذا بعد الطوفان . ومن التواريخ التي تحتاج إلى جهد في تحديدها:

أ - **التأريخ بحساب الجُمَّل** . ومثال ذلك تأريخ مخطوط للتفتازاني بأنه كُتب «في يوم الدال من قبل الها يوم الطا والياء من شهر الألف والياء من سنة الجيم والصاد بعد العين»[1] .

فإذا عرفنا أن الدال في حساب الجمَّل = ٤ ، والطاء = ٩ ، والياء = ١٠ ، والألف = ١ ، والياء = ١٠ ، والجيم = ٣ ، والصاد = ٩٠ ، والغين = ١٠٠٠ إذا عرفنا ذلك وحوَّلنا الجملة المذكورة إلى أرقام أدركنا أن هذا المخطوط تمت كتابته

---

(١) شرح الإرشاد في النحو ، للتفتازاني . مخطوط رقم ٦٥ نحو بدار الكتب المصرية بالقاهرة .

يوم الأربعاء التاسع عشر من ذي القعدة سنة ١٠٩٣ هـ[١] .

ب - التأريخ التركي العثماني بالأعشار . ومثال ذلك تأريخ مخطوطة من كتاب **شرح الشافية** لابن الحاجب بـ «اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع الثاني الشهر الرابع من شهور السنة السابعة من العشر الرابع من المائة الثالثة من الألف الثاني من الهجرة النبوية»[٢] .

فالألف الثاني من الهجرة = ١٠٠٠

والمائة الثالثة = ٢٠٠

والعشر الرابع = ٣٠

والسنة السابعة = ٧

أي أن هذا المخطوط مكتوب في السادس والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٣٧ هـ .

هذا عن غموض بعض التواريخ .

---

(١) مقابلات الحروف الهجائية في حساب الجمَّل :

أ	=	١	ك	=	٢٠	ق	=	١٠٠
ب	=	٢	ل	=	٣٠	ر	=	٢٠٠
جـ	=	٣	م	=	٤٠	ش	=	٣٠٠
د	=	٤	ن	=	٥٠	ت	=	٤٠٠
هـ	=	٥	س	=	٦٠	ث	=	٥٠٠
و	=	٦	ع	=	٧٠	خ	=	٦٠٠
ز	=	٧	ف	=	٨٠	ذ	=	٧٠٠
ح	=	٨	ص	=	٩٠	ض	=	٨٠٠
ط	=	٩				ظ	=	٩٠٠
ي	=	١٠				غ	=	١٠٠٠

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب . نسخة ميكروفيلمية رقم ٤٥٦١٠ بدار الكتب المصرية (٣٨٣ صرف) .

أما الخطأ في التاريخ فقد يقع عفواً عن غير قصد ، وقد يكون عمداً مع سبق الإصرار كما يقول رجال القانون . فمن صور الأخطاء غير المقصودة :

أ - أن يهمل الناسخ جزءاً من التاريخ اعتماداً على أنه معلوم ، كأن يكتب سنة ١٣١ وهو يقصد سنة ١١٣١ ، أو يكتب سنة ٩٤ ويهمل الرقم المفترض ذكره في خانة المئات فلا ندري أيّ الأرقام هو؟ وقد يهمل الألف أيضاً فيكون التاريخ بين ١٠٩٤ و ١١٩٤ و ١٢٩٤ وهكذا .

وضبط مثل هذه التواريخ يتطلب معرفة تاريخ وفاة المؤلف ، وهو أمر ميسور في أغلب الأحيان ، ومعرفة تاريخ وفاة الناسخ وهو صعب المنال في معظم الأحوال، وإذا أمكننا الوصول إليه تكون المشكلة قد حُلَّت ، أما إذا تعذر ذلك فإننا نستطيع أن نحدد تاريخا تقريبيا للمخطوط (٨٩٠ أو ٩٩٠ مثلاً) استناداً إلى تاريخ وفاة المؤلف ، واعتماداً على نوع الخط والمداد والورق ، وعلى ما قد يكون بالنسخة من تملكات أو سماعات أو إجازات مؤرخة .

ب - أن ينسخ الناسخ نسخة عن أصل أقدم فينقل العبارة الختامية في المخطوط الأصلي وفيها تاريخ نسخه دون أن ينبه إلى أن التاريخ المذكور ليس تاريخ النسخة التي بين أيدينا وإنما هو تاريخ النسخة المنقول عنها .

أما الأخطاء المقصودة في التواريخ فهي صورة من صور عبث الوراقين والكتبيين الذين يريدون أن يرفعوا سعر بيع المخطوط فينسبونه إلى عصر غير عصره ويضفون عليه قيمة لا يستحقها . وأحياناً يكون صاحب النسخة نفسه هو المسئول عن هذا التزوير . وقد قدمت برسكيلا سوسك وفلز تشغمان دراسة ممتعة عن تغيير ملكية مجموع مخطوط بمكتبة طوبقابوسراي باستانبول[1] وذلك «بإعادة زخرفة صفحاته الأولى ، وتغيير خاتمته ، وختمه بأختام مكتبة ، وطمس أختام أخرى»[2] .

---

(١) رحلة مخطوطة ملكية أو : قصة حياة كتاب . في : **الكتاب في العالم الإسلامي** ، ص ص ١٥٩ - ١٨٨ .

(٢) الكتاب في العالم الإسلامي ، ص ١٦٠ .

تقول الباحثتان بعد دراسة خاتمة **خمسه** نظامي : «تظهر دراسة هذه الخاتمة أن تاريخ المخطوط وهو رجب ٩٠٦ هـ ليس هو التاريخ الأصلي وإنما هو تاريخ مزور، والرقم الوحيد الذي لم يصبه التحريف هو رقم ٦ ، أما الرقم الذي يدل على العقد فقد جرى محوه ، وأما القرن فقد عدِّل من سبعمائة إلى تسعمائة . وهكذا يتبين أن الرقم الأصلي كان يتكون من ٦ – ٧ ، وما بقي من آثار التاريخ يرجح أن العقد المفقود هو ٧ ، ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي المرجح هو رجب ٧٧٦ هـ»(١) .

وتمضي الباحثتان في تتبع بقية محتويات هذا المخطوط فتقولان :

«وتوضح دراسة نسخة **الشاهنامه** التي يضمها هذا المخطوط أن التاريخ المذكور في خاتمتها وهو ٥ ذو الحجة ٩٠٣ هـ قد زوِّر بطريقة مشابهة لما سبق ، وذلك بمحو رقم العقد وتغيير سبعمائة إلى تسعمائة . ويبدو أن العقد الممحو كان ٨ ، أي أن التاريخ الأصلي كان ٧٨٣ هـ/ ١٣٨٢ م في عصر شاه شجاع»(٢) .

(٥) **اكتمال النسخة** . فالمخطوط الذي ينقص أوراقا من أوله أو آخره أو أي جزء فيه يفقد كثيراً من قيمته . ونقص الأوراق الأولى والأخيرة أشدّ خطرا لأنه يثير مشاكل معقدة تواجه المفهرس . فهذه الأوراق هي المكان الذي تُستقى منه معظم بيانات الفهرسة – كما سيأتي بعد – . ونقص أوراق من وسط المخطوط يقلل من قيمته إلا أن خطورته أقل ، لأن بالإمكان إصلاح هذا الخلل وسدّ هذا النقص بمقابلة النسخة التي بها هذا النقص بنُسَخ أخرى للكتاب ، وبالرجوع إلى النصوص التي نقلها عنه مؤلفون آخرون وذكروها في كتبهم منسوبة إليه .

ولا يكفي الاعتماد على عدد الأوراق المذكور في الفهارس للحكم على النسخة بأنها كاملة أو ناقصة ، لأن المخطوطات تتفاوت فيما بينها تفاوتا شديداً ، وقد تكون النسخة الأقل في عدد أوراقها أكمل من نسخة أكثر منها في عدد

(١) الكتاب في العالم الإسلامي ، ص ١٦٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

الأوراق ، لأن حجم الورق والمساحة المكتوبة في الصفحة ، وحجم الخط وعدد السطور يختلف من نسخة إلى أخرى . وقد تتميز النسخة الأقل في عدد أوراقها عن النسخة الأكثر أوراقا بأن المساحة المكتوبة من الصفحة أكبر ، وعدد السطور ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر أكثر.

ومن صور النقص التي لا ينبغي إغفالها ما قد يسببه تعرض المخطوط للرطوبة من تلف بعض أوراقه أو طمس بعض السطور والكلمات ، وما قد تحدثه الأَرَضة من ثقوب في الأوراق يتعذر معها قراءة النص في كثير من الأحيان .

(٦) صحة النص وسلامته من أخطاء النسخ ، **وعدم تعرضه لأي نوع من أنواع التزوير** . فقد سبق أن ذكرنا أن بعض النساخ والوراقين لم يكونوا على درجة عالية من الثقافة تؤهلهم لفهم النص وقراءته قراءة صحيحة ، فكانوا يقعون في أخطاء جسيمة ، بعضها ناتج عن سوء الفهم ، وبعضها الآخر ناتج عن عدم الدقة أو عن ضعف المستوى اللغوي والإملائي للناسخ ، أو عن الجهل بالمؤلفين والمؤلَّفات وخاصة في حالة تشابه الأسماء أو عناوين الكتب ، وهو جهل قد يتسبب في نسبة كتاب إلى غير مؤلفه ، أو في التلفيق بين نسختين من كتاب واحد . ومن أبرز الأمثلة على أخطاء الوراقين ما ذكره السيوطي عن معجم **العين** ودور الوراقين في إفساده[1] ، وما أشار إليه ياقوت الحموي من أخطاء فاحشة في **صحاح** الجوهري وقع فيها إبراهيم بن صالح الوراق ولا ينبغي أن نحاسب الجوهري عليها[2] .

وبعض الوراقين لم يكونوا يتورعون عن نسبة الكتب إلى غير مؤلفيها طمعًا فيما يمكن أن يعود عليهم من كسب مادي نتيجة لرفع سعر الكتاب إذا نسب إلى مؤلف مشهور . ومثال ذلك نسبة كتاب **تنبيه الملوك والمكائد** إلى الجاحظ

(١) انظر : المزهر ، جـ ١ ، ص ص ٨٢ – ٨٣ حيث يذكر السيوطي أن أبا العباس ثعلب نبه إلى أن الكتاب «إنما وجد بنقل الوراقين فلذلك اختل الكتاب» .

(٢) معجم الأدباء ، جـ ٦ ، ص ١٥٧ .

(- ٢٥٥ هـ) مع أنه يتضمن بابا عن مكائد كافور الإخشيدي الذي ولد بعد وفاة الجاحظ بما يقرب من أربعين عاما[١] ، ونسبة كتاب **الأغاني الكبير** إلى إسحق ابن إبراهيم الموصلي زوراً فقد روي عن ابنه حماد قوله : «ما ألّف أبي هذا الكتاب قط ولا رآه» ، وروى محمد بن اسحق النديم عن أبي الفرج الأصفهاني قوله : «وأخبرني جحظة أنه يعرف الوراق الذي وضعه وكان يسمى سندي بن عليّ ، وحانوته في طاق الزّبْل، وكان يورّق لإسحق فاتفق هو وشريك له على وضعه»[٢].

وقد يكون سبب التزوير : التشهير بعالم من العلماء الأفذاذ والتهجم عليه والتقليل من شأنه . ومثال ذلك **النصيحة الذهبية** التي زعموا أن الإمام شمس الدين الذهبي (- ٧٤٨ هـ) وجهها إلى شيخ الإسلام ابن تيمية (- ٧٢٨ هـ) ينصحه فيها بالرجوع عن ضلاله وإضلاله[٣] .

ولم يكن الإمام الذهبي أول من زوّروا عليه ولن يكون آخرهم ، فقد زوروا على ابن قتيبة كتاب **الإمامة والسياسة** ، والدليل على ذلك ما ذكره مؤلفه من أنه استمد معارفه من أناس حضروا فتح الأندلس سنة ٩٢ هـ ، وأن موسى بن نصير غزا مدينة مراكش في زمن الرشيد ، مع أن ابن قتيبة توفي سنة ٢٧٦ هـ ومدينة مراكش لم تُبْنَ إلا في سنة ٤٥٤ هـ[٤] .

ولكن الوراقين لا يتحملون وحدهم المسئولية الكاملة عن تزوير المخطوطات ونسبتها إلى غير أصحابها أو إلى عصر غير عصرها ، فقد شاركهم فيها بعض المؤلفين والنُّساخ والمجلدين وتجار المخطوطات . بل إن بعض مالكي تلك المخطوطات كانوا وراء هذا التزوير . وقصة مخطوطة مكتبة طوبقابوسراي التي عرضت

(١) تحقيق النصوص ونشرها ، ص ٤٣ .

(٢) الفهرست ، ص ١٥٨ .

(٣) المهذب في اختصار السنن الكبرى للذهبي ، جـ ١ ، ص ص ٤ - ٧ .

(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .

برسكيلاسوسك وفلز تشغمان لما أصابها من تزوير في التواريخ والأسماء والأختام ليست منّا ببعيدة .

ومما يؤسف له أن مؤلفين كباراً اتهموا بانتحال كتب الغير ، منهم ابن دريد والصولي وأبو الفرج الأصفهاني والخطيب البغدادي والمقريزي وجلال الدين السيوطي[1] . فالنديم يقول عن كتاب **الأوراق** للصولي : «وهذا الكتاب عوّل في تأليفه على كتاب المرثدي في الشعر والشعراء ، بل نقله نقلاً وانتحله ، وقد رأيت دستور الرجل (خرج من) خزانة الصولي فافتضح به»[2] . ويقول عن كتاب **البستان** للفتح بن خاقان : «منسوب إليه ، والذي ألفه (له) رجل يعرف بمحمد ابن عبد ربه ، ويلقب برأس البغل»[3] .

والسخاوي يتهم السيوطي بأنه انتحل بعض مؤلفاته شخصيًا ، يقول : «واختلس حين كان يتردد إليّ مما عملته كثيراً **كالخصال الموجبة للضلال والأسماء النبوية والصلاة على النبي** ﷺ **وموت الأبناء** وما لا حصر له» بل إنه يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك فيتهمه بأنه اختلس كثيراً من كتب المتقدمين وسرق جزءاً من كتاب ابن تيمية في تحريم المنطق . يقول : «وأول ما أبرز جزءاً له في تحريم المنطق جرَّده من مصنف لابن تيمية» ، كما اختلس من مؤلفات شيخه ابن حجر العسقلاني «**لباب النقول في أسباب النزول، وعين الإصابة في معرفة الصحابة ، والنكت البديعات على الموضوعات** ، **والمدرج إلى المدرج** ، **وتذكرة الموتسي بمن حدَّث ونسي** ، **وتحفة النابه بتلخيص المتشابه** ، **وما رواه الواعون في أخبار الطاعون** ، **والأساس في مناقب بني العباس** ، **وجزء في أسماء المدلّسين** ، **وكشف النقاب عن الألقاب** ، **ونشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير** . فكل هذه تصانيف شيخنا ، وليته إذا اختلس لم يمسخها ، ولو نسخها على وجهها

(١) انظر : سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية ، ص ص ٧٠٧ - ٧١٢ .

(٢) الفهرست ، ص ١٦٨ .

(٣) الفهرست ، ص ١٣٠ .

لكان أنفع ، وفيها مما هو لغيره الكثير . هذا إن كانت المسميات موجودة كلها ، وإلا فهو كثير المجازفة»[1] .

ولم يكن السيوطي هو الوحيد الذي اتهمه السخاوي بالسطو على مؤلفات الغير ، وإنما اتهم المقريزي أيضًا حيث يقول إن أحمد بن عبد الله بن الحسن الأوحدي (– ٨١١ هـ) «كتب مسودة كبيرة **لخطط مصر والقاهرة** تعب فيها وأفاد وأجاد وبيَّض بعضها ، فبيضها المقريزي ونسبها لنفسه مع زيادات»[2] .

ولم تكن نسبة الكتب إلى غير أصحابها هي المظهر الوحيد من مظاهر التزوير والتزييف ، وإنما كانت له مظاهر أخرى تتمثل في تقليد النُّسَخ المعتبرة ومحاكاتها بدرجة من الإتقان يتعذر معها التفرقة بين الأصلي والمقلد ، فقد روى ياقوت الحموي[3] أن ابن البواب تولى مكتبة بهاء الدولة ابن عضد الدولة بشيراز ، وفي أحد الأيام صادف بين كومة من الكتب نُحيِّت جانبًا مجلدًا بلون أسود تبين أنه جزء من مصحف من ثلاثين مجلدا بخط ابن مقلة . وبالبحث في المكتبة بلغ مجموع ما عثر عليه من أجزاء المصحف ٢٩ مجلدا وبقي واحد . وعندما علم بذلك بهاء الدولة أمر بإتمام المصحف ، وعرض على ابن البواب أن يكتب المجلد المفقود ، ووعده بأن يكافئه إذا تعذر التمييز بين المجلد المكتوب حديثا وباقي المجلدات . فبحث ابن البواب في المكتبة عن كاغد عتيق يشبه الكاغد الذي كتبت عليه بقية أجزاء المصحف ، وكتب المجلد المفقود مقلدًا فيه خط ابن مقلة حتى إن بهاء الدولة لم يستطع أن يستخرج هذا المجلد من بين المجلدات التي كتبت بخط ابن مقلة . يقول ابن البواب :

«وكتبت الجزء وذهبته وعتَّقت ذهبه ، وقلعت جلدا من جزء من الأجزاء

(١) الضوء اللامع ، جـ ٤ ، ص ص ٦٦ ، ٦٨ .

(٢) الضوء اللامع ، جـ ١ ، ص ص ٣٥٨ – ٣٥٩ .

(٣) معجم الأدباء ، جـ ١٥ ، ص ص ١٢٣ – ١٢٤ .

فجلّدته به ، وجلَّدت الذي قلعت منه الجلد وعتَّقته ، ونسي بهاء الدولة المصحف ، ومضى على ذلك نحو السنة . فلما كان ذات يوم جرى ذكر أبي علي بن مقلة فقال لي : ما كتبت ذلك ؟ قلت : بلى . قال : فأعطنيه . فأحضرت المصحف كاملاً فلم يزل يقلِّبه جزءا جزءا وهو لا يقف على الجزء الذي بخطي ، ثم قال لي : أيُّما هو الجزء الذي بخطك ؟ قلت له : لا تعرفه فيصغر في عينك . هذا مصحف كامل بخط أبي عليّ بن مقلة ونكتم سرّنا ؟ قال : أفعل » .

فهذا تزييف في الخط والحبر والورق والجلد والتذهيب .

ومن صور التزوير أيضًا أن تثبت على المخطوط بيانات توثيقية غير صحيحة تزيد من قيمته وتجعله يباع بثمن أعلى مما يستحق . ومثال ذلك ما رواه ياقوت الحموي في **معجمه**(1) عن أبي حيان التوحيدي من أن ثلاثة من الوراقين حدثوه أن أبا سعيد السيرافي كان إذا أراد بيع كتاب استكتبه بعض تلامذته وكتب في آخره وإن لم ينظر في حرف منه : «قال الحسن بن عبد الله : قد قرئ هذا الكتاب عليّ وصح» ليُشتَرى بأكثر من ثمنه.

ومع أن ياقوت علق على هذه الرواية بأنها تتعارض مع ما خلعه الخطيب البغدادي على السيرافي من صفات حميدة كمتانة الدين ، ورفض الأجر على القضاء ، وقناعته بما يحصّل من نسخه ، إلا أن النسخة الوحيدة من كتاب **المقتضب** للمبرد بمكتبه كوبريللي تؤكد كلام أبي حيان – بكل أسف – ، فقد كتبها أحد تلامذة أبي سعيد السيرافي وهو مهلهل بن أحمد ببغداد سنة ٣٤٧ هـ وجاء على صفحة عنوان كل جزء من أجزائها الأربعة : «قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره وأصلحت ما فيه وصححته ، فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي ، وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي» . وقد علق الشيخ

(١) معجم الأدباء ، جـ ٨ ، ص ١٩٠ .

محمد عبد الخالق عضيمة محقق الكتاب بأن النسخة لم تصحح[1] .

(٧) **توثيق النسخة** : وقد عرضنا للأنماط والمظاهر المتعددة لتوثيق النص . وغنيّ عن القول أنه كلما حفلت النسخة بأشكال هذا التوثيق من سماعات وإجازات ومقابلات وتملكات ، كلما اكتسبت قيمة أكبر . وهذه القيمة تتفاوت صعوداً وهبوطًا بتفاوت أعداد الأشخاص المذكورين ومكانتهم العلمية سواء كانوا ممن تملكوا النسخة أو ممن أُجيزوا بها . وتزداد قيمة النسخة بازدياد هذه الأعداد وتفاوت تواريخها لما سبق أن ذكرناه من أن ذلك يعطي مؤشرا على قيمة الكتاب واعتراف الناس به وحرصهم على دراسته رغم بُعدهم عن زمان المؤلف ومكانه . كما أن النُّسَخ التي تملكها العلماء أو الخلفاء والتي تسمى نُسَخًا خزائنية تكتسب أهمية كبيرة ، خاصة إذا تضمنت حواشي وتعليقات وإجازات وسماعات تزيد من قيمتها وتثبت صحة ما ورد فيها .

المراجع :

١ - إجازات السماع في المخطوطات القديمة / صلاح الدين المنجد .ـ **مجلة معهد المخطوطات العربية** ، المجلد الأول ، جـ ٢ (١٩٥٥) ، ص ص ٢٣٢ - ٢٥١ .

٢ - الإجازات وتطورها التاريخي / قاسم السامرائي . **عالم الكتاب** ، مج ٢ ، ع ٢ (شوال ١٤٠١ هـ/ أفسطس ١٩٨١ م) ، ص ص ٢٧٨ - ٢٨٥ .

٣ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع / القاضي عياض ، تحقيق السيد أحمد صقر .ـ القاهرة : دار إحياء التراث ، ١٩٧٠ .

---

(١) لمزيد من التفصيل عن أسباب التزوير ومظاهره في المخطوطات ، راجع كتابي : **التزوير والانتحال في المخطوطات العربية ، وكُتُب حذّر منها العلماء** ، ومقال : سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية ، فقد عرض فيه محمد ماهر حمادة لما أثير من شبهات حول سرقة كتب الغير ونسبتها إلى غير مؤلفيها الحقيقيين ، كما عرض لما أثير من شبهات حول ابن دريد وأبي الفرج الأصفهاني والخطيب البغدادي .

٤ – أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري / عابد سليمان المشوخي .ــ الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٤ .

٥ – تاريخ الأدب الجغرافي العربي / أغناطيوس كراتشكوفسكي ، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم .ــ القاهرة ، ١٩٦١ .

٦ – تاريخ بغداد أو مدينة السلام / الخطيب البغدادي .ــ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٣١.

٧ – تأويل مشكل القرآن / ابن قتيبة الدينوري ، شرح السيد أحمد صقر .ــ ط ٣ .ــ القاهرة : دار التراث ، ١٩٧٣ .

٨ – تحقيق النصوص ونشرها / عبد السلام محمد هارون .ــ ط ٢ .ــ القاهرة : مؤسسة الحلبي ، ١٩٦٥ .

٩ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / السيوطي .ــ القاهرة : المطبعة الخيرية ، ١٣٠٧ هـ .

١٠ – تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم / ابن جماعة .ــ حيدراباد : جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٣ هـ .

١١ – التزوير والانتحال في المخطوطات العربية / عابد سليمان المشوخي .ــ الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠١ .

١٢ – جامع بيان العلم وفضله ، وما ينبغي في روايته وحمله / ابن عبد البر النمري القرطبي .ــ القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية ، د. ت .

١٣ – دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر / أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي . لندن : المؤسسة ، ١٩٩٧ .

١٤ – سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية / محمد ماهر حمادة .ــ **عالم الكتب** ، مج ٢ ، ع ٤ (فبراير ١٩٨٢) ، ص ص ٧٠٧ – ٧١٢ .

١٥ – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع / السخاوي .ــ بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٦.

١٦ – الفهرست / أبو الفرج محمد بن إسحق النديم ، تحقيق رضا تجدد .ـ ط ٣ .ـ بيروت : دار الميسرة ، ١٩٨٨ .

١٧ – قواعد تقييم المخطوطات العربية الإسلامية / عبد الرحمن فرفور . في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد** .ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، – ١٩٩ ، ص ص ٢٥١ – ٣٤٥ .

١٨ – الكتاب في العالم الإسلامي / تحرير جورج عطية ، ترجمة عبد الستار الحلوجي .ـ الكويت : عالم المعرفة ، ٢٠٠٣ .

١٩ – كُتب حذّر منها العلماء / أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان .ـ الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ .

٢٠ – المخطوطات العربية ؛ مشكلات وحلول / عابد سليمان المشوخي .ـ الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، ٢٠٠١ .

٢١ – المزهر في علوم اللغة / السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، د. ت .

٢٢ – معجم الأدباء / ياقوت الحموي ، نشر مرجليوث .ـ ط ٢ .ـ القاهرة : دار المأمون ، ١٩٢٢ – ١٩٣٨ .

٢٣ – المقتضب / المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة .ـ القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م .

٢٤ – المهذب في اختصار السنن الكبرى / الذهبي .ـ القاهرة : مطبعة الإمام ، ١٩٧١.

٢٥ – هدي الساري ؛ مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ، مراجعة طه عبد الرءوف وآخرين .ـ القاهرة : مكتبة القاهرة ، د. ت .

الفصل الرابع

الصيانة والترميم والتصوير



الصيانة والترميم والتصوير

ونظراً لطول عمر المخطوط العربي وعدم توافر الظروف البيئية المناسبة للحفظ في المنطقة العربية نتيجة للعوامل الجوية السائدة فيها من حرارة ورطوبة وجفاف ، ونظراً لما أصاب المخطوطات العربية عبر تاريخها الطويل من فساد بسبب التلوث الجويّ والجراثيم والفطريات والحشرات والقوارض ، وبفعل ما تعرضت له من إهمال نتيجة عدم الوعي بقيمتها حيناً ، والجهل بوسائل الحفظ والصيانة حينا آخر، فقد تلفت منها كثير من الأوراق والجلود ، وقُضي على بعضها قضاء مبرما ، الأمر الذي يفرض علينا بذل كل ما في وسعنا للحفاظ على ما بقي لنا منها حتى لا نفقد المزيد ، وحتى لا تزداد حالتها المادية سوءا على سوء .

ومن الطريف أن سلفنا الصالح قد تنبهوا إلى أهمية أعمال الصيانة والترميم منذ أكثر من ألف عام ، فقد ذكر المقريزي في **خططه** أن ميزانية دار الحكمة التي أنشأها الحاكم بأمر الله في القاهرة سنة ٣٩٥ هـ كان فيها بند «لمرّمة ما عسى أن يتقطع من الكتب وما عساه أن يسقط من ورقها»(١) . وسواء كان تمزق المخطوطات في تلك الفترة ناتجا عن سوء الحفظ أو سوء الاستخدام ، فإن تنبُّه العرب لأهمية أعمال الصيانة والترميم في تلك الفترة المبكرة من تاريخهم يدل على إدراكهم قيمة المخطوطات وتفرُّدها وتعذر أن تحلّ نسخة منها محل نسخة أخرى . وذلك – في حدّ ذاته – دليل على وعي مكتبي ناضج، وعلى ما كان يحتله الكتاب من مكانة ، وما كان يحظى به من اهتمام .

وما أظنني بحاجة إلى التأكيد على أن أعمال الصيانة والترميم والتصوير تمثل مجالا من مجالات التعامل مع المخطوط، وتعدّ خيطا من الخيوط الأساسية التي

---

(١) خطط المقريزي ، جـ ١ ، ص ٤٥٩ .

تدخل في نسيج علم المخطوط العربي . فلا يصح لمتخصص في المخطوطات أن يكون خالي الذهن عنها ، أو أن يجهل المبادئ الأساسية التي تحكمها ومعايير التفضيل بينها. وليس معنى ذلك أنه مطلوب منه أن يتقن جميع جوانب المخطوط من تاريخ وصناعة وفهرسة وتوثيق وتقييم وتحقيق وصيانة وترميم إتقان المتخصصين ، حسبه أن يتقن جانبًا أو أكثر ، وأن يكون على علم بالخطوط الرئيسة للجوانب الأخرى ، فكلها تمثل محاور هذا العلم ، وكل منها يؤدي دوره الذي لا غنى عنه ، وجميعها تصب في مجرى واحد هو علم المخطوط العربي ، مثلها في ذلك مثل أجهزة الجسم المتعددة ، لكل منها وظيفته ، ولكن الجسم لا يكون سليما معافى إلا إذا عملت تلك الأجهزة كلها بكفاءة وانسجام مع بعضها .

ومن حسن الحظ أن الذين يتعاملون مع المخطوطات العربية محدودون ، وأنهم ينحصرون في فئتين أساسيتين هما : الباحثون من الأساتذة وطلاب الدراسات العليا الذين يحققون نصوص التراث أو يستخدمونها مراجع لبحوثهم ، والمكتبيون المسئولون عن أقسام المخطوطات في المكتبات سواء كانوا أمناء أم مفهرسين أم مرممين . ورغم ما تتمتع به الفئتان من نضج ووعي بأهمية التراث المخطوط وندرته ، إلا أنه يلزم التأكيد هنا على ضرورة أن يتم التعامل مع المخطوط بأكبر قدر من العناية حتى لا تتردى حالته أو نفقده إلى الأبد . فعلى الباحثين أن يترفقوا بالمخطوطات وأن يراعوا أقصى درجات الحرص في تقليب صفحاتها ، وألا يستخدموها وفي أيديهم أي نوع من أقلام الحبر السائل أو الجاف ، وألا يقربوها بأي نوع من السوائل حتى لا يصيبها البلل فتتلف أوراقها وجلودها .

وإذا كان استخدام السوائل من المحظورات أثناء قراءة المخطوط ، فمن باب أوْلى أن يكون التدخين أشدّ خطرًا في مخازن المخطوطات وقاعات الاطلاع ، لأن أي ذرة من نار ستحرق الموضع الذي تسقط فيه على أقل تقدير ، ولأن الدخان

المتصاعد في الهواء يؤدي إلى ارتفاع نسبة الحموضة في الأوراق فيضعفها ويتسبب في هشاشتها .

أما الفئة الثانية من المتعاملين مع المخطوطات وهم أمناء المكتبات فإن مسئوليتهم أخطر ودورهم أكبر في الحفاظ على المخطوطات التي يتولون أمرها . وتتحدد تلك المسئولية بأمور ثلاثة أساسية هي :

أولاً : الصيانة :

فالمخطوط يتكون من مواد كربوهيدراتية (سليولوزية) تتمثل في الورق ، ومواد بروتينية تتمثل في الجلود والرقوق . وهذه المواد وتلك تتعرض لملوِّثات بيئية وكيميائية تتفاعل معها وتسبب جفاف الأوراق وتقصُّفها والتصاقها وتحجُّرها ، كما تتسبب في انتشار البقع الداكنة والثقوب فيها ، وفي تلاشي ألوان الأحبار وانكماش الجلود وتقبُّضها .

ويمكن إدراج المخاطر التي تتعرض لها المخطوطات تحت فئات ثلاثة هي :

١ - **عوامل طبيعية** تتمثل في التغيرات المناخية بين الفصول وما يصاحبها من تفاوت واضح في درجات الحرارة والرطوبة ، والإضاءة المرئية وغير المرئية وما ينتج عنها من إشعاعات ضوئية .

فارتفاع **الحرارة** يؤدي إلى فقد الأوراق لمحتواها المائي فتصاب بالجفاف والاصفرار وتصبح هشَّة قابلة للكسر عند ثنيها ، كما يؤدي إلى تصلُّب العجائن اللاصقة للكعوب والأغلفة وتلفها ، وإلى نموّ بعض الكائنات الدقيقة التي تعمل على تحليل المادة السليولوزية التي يتكون منها الورق .

والضوء يعد مصدراً حرارياً ، ومن ثم فإنه - على المدى الطويل - يحدث ما تحدثه الحرارة من آثار مدمرة للمخطوط ، فضلاً عن أنه يتفاعل مع شوائب الورق

كاللجنين ويؤكسدها فتظهر البقع الصفراء والبُنِّية ، كما يتفاعل مع الأحماض العضوية والأصماغ ويؤدي إلى تكسير جزيئات السليولوز التي يتكون منها الورق. يضاف إلى ذلك أن الأشعة البنفسجية وفوق البنفسجية الموجودة في الإضاءة الصناعية (النيون) تعمل على تحلل ألوان الأحبار والأصباغ . و«يمكن القول أنه كلما كانت الموجات الضوئية أقصر طولاً في موجاتها كانت أكثر ضرراً على المخطوط ، خاصة على أحبار الكتابة . وخطورة تعرض المخطوطات لموجات الضوء تكمن في أن أعراض الإصابة التي يحدثها الضوء كلها أعراض غير عكسية ، أي لا يمكن علاجها إذا أصبحت أمراً واقعاً على المخطوط»[1] .

وزيادة نسبة **الرطوبة** تؤدي إلى تشوُّه الأوراق وضعفها ، وإلى تكوين بُقع داكنة على صفحات المخطوطات وجلودها نتيجة لاختلاطها بالأتربة والغبار ، كما تساعد على زيادة الحموضة في الأوراق بسبب تحول ثاني أكسيد الكبريت إلى حمض الكبريتيك . يضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة الرطوبة يعدّ وسطًا مناسبًا لنموّ جراثيم الكائنات الدقيقة (من فطريات وبكتريا) التي تتغذى على مركبات المخطوطات العضوية السليولوزية والبروتينية ، والتي تفرز مواد لزجة في صورة بُقَع ملونة تنتشر في صفحات المخطوط وقد تؤدي إلى التصاقها وتحجرها ، كما يؤدي إلى نموّ الحشرات وتكاثر العذارى واليرقات ، وهذه بدورها تؤدي إلى انتشار الثقوب بدرجة قد تصل إلى حدّ تآكل النص تآكلا كاملا . أما الجلود فإن ارتفاع نسبة الرطوبة يصيبها بالكرمشة والتقبُّض والالتواء[2] .

٢ – **عوامل كيميائية** مصدرها الملوثات الغازية والحرارية الموجودة في الجوّ نتيجة استخدام الآلات والوقود بأنواعه المختلفة ، وما ينتج عنه من مواد كبريتية ونيتروجينية ودخان وغبار وأتربة .

(١) العلم وصيانة المخطوطات ، ص ٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

فالأدخنة الناتجة عن الاحتراق غير الكامل للمواد تنتشر في الجوّ ويصعب التحكم فيها ، فتنفذ إلى المخطوطات في أماكنها ، ويرسب ما بها من مواد عالقة فوق الصفحات مكوّنا بُقَعا داكنة .

وثاني أكسيد الكبريت الناتج عن احتراق المركبات الكبريتية الموجودة في الوقود والزيت والغاز الطبيعي ، والصادر عن السيارات والمصانع والأفران تمتصه الأوراق كما تمتص الماء من رطوبة الجوّ ، ويتفاعل الاثنان معًا ويتحول الغاز بعد تأكسده إلى حامض الكبريتوز الذي يتحول بدوره إلى حمض الكبريتيك الذي يدمِّر الأوراق والجلود[1] .

كما يتفاعل كبريتيد الهيدروجين الناتج عن النشاط الصناعي والنشاط الفسيولوجي للكائنات الحية ، وعن تحلل المطاط الموجود كعازل في النوافذ والأرضيات مع فلزّات العناصر الداخلة في زخارف المخطوطات مخلّفا بُقعَا سوداء تتلف تلك الزخارف .

أما الغبار والأتربة فتحمل معها أنواعا من الفطريات وبويضات الحشرات التي تجد في أوراق المخطوطات وجلودها بيئة صالحة للنموّ إذا توافرت الرطوبة والحرارة اللازمة لنموها ، كما تحمل معها – في المناطق الصناعية خاصة – عناصر معدنية «كالحديد الذي يلعب دورًا في انتشار البقع الكيماوية الصفراء أو البُنِّية على صفحات المخطوط»[2] ويؤدي إلى ضعف الألياف السليولوزية للورق .

«ولا يقتصر دور هذه الغازات والأتربة على تكوين الحموضة في الأوراق ، أو تكسير الوصلات الكربونية في السليولوز ، أو انتشار البقع الكيميائية بين الصفحات ، بل يمتدّ أيضًا إلى التأثير الضار على أحبار الكتابة وبعض الخواص الطبيعية للأوراق»[3] .

---

(١) العلم وصيانة المخطوطات ، ص ٦٥ .

(٢) أنظمة تخزين المخطوطات ، طرق صيانة المخطوطات ، في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٥٣١ ، ٦١٤ .

(٣) العلم وصيانة المخطوطات ، ص ٦٩ .

٣ - عوامل بيولوجية تسببها :

أ - الكائنات الحية الدقيقة كالفطريات والبكتريا التي تحملها الأتربة ويساعد على نشاطها ارتفاع الرطوبة وعدم تجديد الهواء . فالفطريات تتلف المخطوطات إذا توافرت لها الظروف المناسبة للنمو ، وهي درجة حرارة تتراوح بين ٢٤ و ٣٠° م ونسبة رطوبة لا تقل عن ٦٠٪ . «وتلعب الفطريات دور السيادة في إتلاف المخطوطات قياساً بباقي الكائنات الدقيقة لما لها من قدرة على تحمل المدى الواسع من درجات الحرارة ونقص الرطوبة»[1] . والبكتريا توجد في الهواء في «شكل جراثيم يمكن أن تهاجم الجلود والأوراق كلما سنحت لها الفرصة ، ويكون دورها في إتلاف المخطوطات أقل ضرراً من دور الفطريات ، وذلك لاحتياجها إلى نسبة مرتفعة من الرطوبة تزيد عن ٩٠٪ ، كما تحتاج إلى درجة من الحرارة تصل إلى ٣٠° م»[2] .

ب - الحشرات والقوارض التي تلتهم أوراق المخطوطات وجلودها لأنها تشتمل على العناصر الغذائية اللازمة لنموها .

جـ - سوء الحفظ وسوء الاستخدام ، كالإهمال في صفّ المخطوطات على الرفوف ، وفتح المخطوطات المعروضة في المتاحف على صفحة معينة لسنوات قد تمتدّ إلى العشرات . فمثل هذه التصرفات تفسد جلدة المخطوطات وتتلف الورقة التي تعرضت للضوء المبهر لفترات طويلة ، وتفسد ما قد يكون بها من حليات وزخارف ملونة.

ومن مظاهر سوء الاستخدام أيضاً تناول المخطوط بأيدي غير نظيفة تترك

---

(١) طرق صيانة المخطوطات من العوامل المؤثرة فيها ، في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ٦٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٢٢ .

بصماتها على صفحاته ، وثني أطراف الأوراق أثناء تصفحه ، والضغط عليه أثناء التصوير للحصول على صورة واضحة مما يؤدي إلى تفكك جلدته وتلف كعبه[1] .

ولمواجهة العوامل الطبيعية ينبغي أن نتجنب تعريض المخطوطات لضوء الشمس المباشر ، وأن تثبت درجة الحرارة التي تحفظ فيها المخطوطات بين ١٨ – ٢٠° م ودرجة الرطوبة بين ٥٥ – ٦٠° م وذلك باستخدام المكيفات وأجهزة قياس الحرارة والرطوبة وأجهزة ضبط نسبة الرطوبة ، أو باستخدام بعض المواد التي تمتص بخار الماء وتحدّ من نسبة الرطوبة مثل السيليكا جيل وكلوريد الكالسيوم .

أما العوامل الكيميائية فيمكن التغلب عليها باستخدام آلات شفط الأتربة وما يعلق بها من مواد ضارة ، وبتمرير الهواء الداخل إلى مخازن المخطوطات في مرشحات كربونية أو مائية تحتوي على محاليل قلوية للتخلص من ثاني أكسيد الكبريت ، وبمنع التدخين منعا باتًا في المخازن وقاعات الاطلاع .

وأما العوامل البيولوجية فيمكن تفاديها بالتعقيم الدوري للمخطوطات «والتبخير بالمواد المعقمة التي تصدر عنها غازات سامة تؤدي إلى قتل كل الأحياء داخل المخطوط سواء أكانت هذه الأحياء حشرات أم جراثيم أم بيوضها . ومن هذه المواد الفورمالين – البارادیكلور وبنزول – أكسيد الإيثيلين – اليتمول»[2] على أن يغلق المخزن بعد تعقيمه لمدة ٢٤ ساعة على الأقل .

وهنا لابد من التنبيه إلى ضرورة تعقيم أي مخطوطات تدخل المكتبة قبل ضمها إلى أخواتها حتى تتخلص من آفاتها ، وحتى لا تنتقل الآفات القادمة معها إلى مجموعات المخطوطات الموجودة من قبل .

---

(١) لمزيد من التفصيل عن المخاطر البيولوجية ، انظر : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٥٣٣ ، ٦١٨ – ٦٢٢ .

(٢) طرق صيانة المخطوطات من العوامل المؤثرة فيها ، في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ٦٢٤ .

ثانيًا : الترميم :

وهو فن قديم تنبه له العرب منذ أكثر من ألف عام كما سبق أن ذكرنا ، ولكن الأساليب القديمة للترميم كانت – على الأرجح – بدائية تناسب العصر الذي وجدت فيه ، وتعتمد أساسًا على لصق ما تمزق من الأوراق والجلود دون نظر إلى ما يمكن أن تحدثه تلك العمليات من تشوهات جديدة للمخطوطات .

أما ترميم المخطوطات في العصر الحديث فقد أصبح علمًا له قواعده وأصوله ، وقد أفاد هذا العلم من التقدم التقني الكبير والسريع أيضًا حتى إن المشتغلين به في هذه الأيام يعدُّون عُملة نادرة تتخطفهم المكتبات التي تضم بين مقتنياتها أعدادًا كبيرة من المخطوطات .

والخطوة الأولى في عملية الترميم هي تحديد المخطوطات التي لحقها التلف ، وتحديد نوع التلف الذي أصاب كل مخطوط ، ودرجة هذا التلف ، ووضع أولويات لما يحتاج إلى الترميم قبل غيره .

والخطوة الثانية هي تصوير المخطوط قبل ترميمه خشية أن يفسده الترميم لأي سبب من الأسباب ، أو يتعرض النص لأي نوع من التزوير أثناء عملية الترميم .

والخطوة الثالثة هي عملية الترميم ذاتها ، ويمكن أن تتم يدويًا أو آليًا[1] .

والترميم اليدوي أبطأ من الآلي وأكثر منه تكلفة ، ولكنه أنسب للمخطوط لأن لكل ورقة حالتها وظروفها ، بل لكل جزء من الورقة درجة من الإصابة تختلف عن درجة إصابة الأجزاء الأخرى ، وقدر من العلاج يختلف عن القدر اللازم لبقية الأجزاء .

وللترميم خاماته وأدواته ، وله مهاراته التي يجب أن تتوافر بدرجة عالية فيمن يتعاملون مع المخطوطات لأنها تراث أمة ، ولأنه يستحيل تعويض أية نسخة

(١) عن أنواع الترميم ، انظر : صناعة المخطوط العربي الإسلامي ، ص ص ٦٠١ – ٦٠٢ .

يفسدها الترميم السيئ . فوضع طبقة بلاستيكية على الأوراق – مثلاً – يحميها لفترة ، ولكنه قد يتسبب في تلفها بعد سنوات قليلة لأن البلاستيك يفقد شفافيته بمرور الزمن فتطمس الكلمات ، ويتشقق بفعل الحرارة فتتلف الأوراق .

وأكثر صور الترميم شيوعا :

(أ) فك الأوراق التي التصقت ببعضها إما بسبب تعرضها للرطوبة الزائدة مع وجود بعض الأقذار التي تنمو عليها الفطريات داخل أوراق المخطوط وتتسبب في التصاقها ، وإما بسبب ما تفرزه الحشرات داخل المخطوط من مواد تساعد على الالتصاق . ويتم فك هذا الالتصاق بتعريض الأوراق الملتصقة لبخار الماء .

(ب) تقوية الأوراق الضعيفة ببعض المحاليل الكيميائية ، وأفضلها مركب جيلاتيني يتكون من ٧ جم جيلاتين و ٢٥ ملم كحول إثيلي و ٢٥ ملم جلسرين و ١٠ ملم فورمالين توضع في لتر من الماء المقطر وتسخن لدرجة ٤٠° م ، ثم يترك المحلول ليبرد وتطلى به الورقة فيتشربه نسيجها .

ويمكن الاستعاضة عن ذلك بوضع ٢ جم من الميثيل سليولوز في ١٠٠ مم من الماء المقطر ، وطلاء وجه الورقة وظهرها بهذا المحلول ثم تركها لتجف . كما يمكن وضع الورقة في مكبس بعد ذلك لتصبح ملساء .

(جـ) تقوية الأوراق التي تفتتت بسبب ارتفاع نسبة الحموضة فيها وذلك برشّها بمحلول للتطرية وتركها لتجفّ ، ثم وضع قطعة من الورق الياباني فوقها ودهنها باللاصق ، ثم توضع ورقة برافين أخرى على سطح الورقة المدهونة ونمرّ عليها باليد، ثم نقلبها على الوجه الآخر وننزع ورقة البرافين

ببطء ، ونكمل الأجزاء الناقصة من الورقة القديمة بورق جديد مناسب من حيث السُّمك واللون . وبعد أن تجف نضعها في مكبس تخرج منه ملساء .

(د) ترميم التمزقات باستعمالَ أشرطة من الورق الشفاف المتعادل وتثبيته في مواضع التمزق من الجهتين .

(هـ) ملء الثقوب التي أحدثتها الحشرات والآفات بعجينة ورقية يتم إعدادها بنقع قطع صغيرة من ورق الترميم الجيد في ماء مقطر لمدة ٢٤ ساعة ثم ضربها في خلاط لمدة ٢٠ دقيقة مع إضافة قليل من الميثيل سليولوز ، ثم تصفيتها بقطعة من الشاش وعصرها ونثر قليل من الميثيل سليولوز فوقها وتركها حتى تتشربه . وبعد ذلك يضاف إليها قليل من الجلسرين لإكسابها المرونة اللازمة ، وبضع قطرات من الفورمالين كمادة حافظة ، ويخلط الجميع خلطًا جيدًا حتى تتجانس العجينة ثم تستخدم بحرص شديد حتى لا تتجاوز الثقوب فتطمس ما يجاورها من الحروف والكلمات .

(و) استكمال الأطراف المتآكلة من الورقة ، وذلك باختيار ورقة مناسبة من حيث الحجم والسُّمك واللون ، ووضعها فوق الورقة الأصلية ، ووضعهما معًا على صندوق الإضاءة ، وتحديد الأجزاء الناقصة ، وقص ما يقابل الأجزاء السليمة من الورقة الأصلية ، وإلصاق الأجزاء التي ستضاف باستخدام اللاصق والمشرط[1] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ، انظر ما كتبه بسام داغستاني بعنوان : قواعد ترميم القطوع والتلفيات في أوراق المخطوطات ، في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٦٠٣ – ٦١٠ .

ثالثًا : التصوير :

والهدف الأساس منه هو الحفاظ على الأصول المخطوطة وتداول المصورات بين الباحثين بدلاً من النُّسخ الأصلية . ومعظم أشكال التصوير تحقق هدفا آخر هو توفير الحيز في المكتبات التي تعاني من ضيق المساحة .

والتصوير إما أن يكون على ورق حساس أو على ورق عادي أو على أفلام أو على أقراص مضغوطة أو مكتنزة CD أو باختزان النصوص المخطوطة في الحاسب أو نقلها إلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) Internet . ولكل واحد من هذه الأساليب ميزاته وعيوبه .

فحينما بدأ تصوير المخطوطات كان يتم على ورق حساس وبالحجم الطبيعي للمخطوط وهو ما يعرف بالفوتوستات . وكثير من المكتبات لديها مجموعات من المخطوطات المصورة بهذه الطريقة ، سواء كانت أصولها عندها وتم التصوير لاستخدام الجمهور ، أم كانت الأصول لدى مكتبة أخرى وتم الحصول عليها بطريق التبادل أو الشراء .

والفوتوستات منه الموجب Positive الذي يستخدمه الباحثون والذي تكون فيه الورقة بيضاء والكتابة عليها سوداء ، والسالب Negative الذي تكون فيه الورقة سوداء والكتابة بيضاء . والنسخة السالبة تحتفظ بها المكتبة صاحبة المخطوط لتستنسخها عند الحاجة .

وهذه الطريقة من طرق التصوير لم تكن تستخدم إلا في المخطوطات التي يكثر استخدامها ، أو المخطوطات التي تُطلب من مكتبة أخرى . وهي لا توفر للمكتبة حيِّزًا ، بل على العكس من ذلك تلقي على المكتبة مسئولية توفير حيِّز إضافي لتلك المُصورات بشكلها الموجب والسالب ، ولكنها تؤدي وظيفة أساسية هي منع الأصول المخطوطة من التداول حفاظًا عليها . ولكن هذه الميزة نفسها نسبية

وليست مطلقة لأن النُّسَخ المصورة بالفوتوستات لها عمر افتراضي تقل كفاءتها ويقل وضوحها بعده بالتدريج . وهذا العمر مرهون بوسائل الحفظ الجيدة ، وأي قصور في هذه الوسائل – وهو أمر وارد في معظم المكتبات العربية – يقلل من هذا العمر الافتراضي الذي قد لا يتجاوز خمسين عاما .

والأسلوب الثاني من أساليب التصوير وهو التصوير على الورق العادي مألوف في هذه الأيام . وهو ينتج لك نسخة ورقية تستطيع أن تتحكم في حجمها تكبيراً وتصغيراً . كما أنه أرخص في التكلفة من الأسلوب الأول ، وناتجة أطول منه عمراً وأقل منه في الوزن وأيسر في الاستخدام ، ويمكن أن تعمل منه أكثر من نسخة في وقت واحد . وتلك ميزة مهمة لأنها ستجنبنا تعريض صفحات المخطوط الأصلي للإضاءة المبهرة وللفتح وتقليب الصفحات كلما أردنا نُسَخًا منه. وتوجد حاليًا آلات تصوير على الورق يمكن أن تنقل لك الأُصل بكل ما فيه من صور وزخارف ملونة ، ولكن تلك الآلات أغلى بكثير من الآلات العادية التي تقتصر على الأبيض والأسود .

والأسلوب الثالث من أساليب التصوير هو التصوير الميكروفيلمي . والسبب الأساس في استخدامه هو اختزال مكان حفظ المعلومات ، وخزنها في أقل مساحة ممكنة . وتلك مسألة حيوية بالنسبة للمكتبات بعد أن تضخم حجم المعلومات وأصبحت أوعيتها المتعددة تحتاج إلى مساحات كبيرة ومتزايدة.

وهذا الأسلوب من أساليب التصوير يوفر ٩٨٪ من المساحة المطلوبة للتخزين ، ويتيح استرجاع المعلومات على شاشة جهاز قارئ Microfilm Reader ، كما يسمح باستنساخ أي عدد من النُّسَخ وبيعها أو تبادلها مع الجهات الأُخرى . وهذه النَسخ تتميز بصغر حجمها وضآلة وزنها وقلّة تكلفتها إذا أرسلت إلى أي باحث بالبريد . يضاف إلى ذلك أن ظهور القارئ الطابع Reader - Printer

منذ نصف قرن تقريبًا قد أتاح أن تطبع من تلك النسخة الميكروفيلمية نسخة ورقية أو أكثر[١].

والمصغرات الفيلمية نوعان : ملفوفة ومسطحة . والأولى هي الأكثر استخداما، ويتم التصوير على أفلام عرض ١٦ مم أو ٣٥ مم . أما المسطحة فأشهر أشكالها الميكروفيش وهي شرائح فيلمية مستطيلة[٢] تحمل كل منها مجموعة من التسجيلات المصغرة على هيئة صفوف وأعمدة ، وفي أعلاها مساحة مخصصة لكتابة عنوان يُقرأ بالعين المجردة للتعريف بمحتوياتها . ومع أن استخدامه بدأ منذ أوائل القرن العشرين ، إلا أنه لم ينتشر إلا في أواخره .

ويتميز الميكروفيش عن الميكروفيلم بأنه أطول منه عمرًا[٣] وأقل تكلفة وأيسر في استرجاع المعلومات المحملة عليه وفي التداول بين المكتبات والأفراد ، وإن كان يعيبه ارتفاع تكلفة إعداد النسخة الأصل Master copy إذا قيست بتكلفة الميكروفيلم[٤] .

وكما أن الفوتوستات تنتج منه نُسَخ سالبة وأخرى موجبة ، فكذلك الميكروفيلم تنتج منه نسخة سالبة وأخرى موجبة ، والنسخة السالبة تحتفظ بها المكتبة لتنسخ منها عند الحاجة ، أما ما يتسلمه الباحثون فهو النُّسخ الموجبة دائمًا.

وتحتاج المصغرات الفيلمية بنوعيها إلى أن تحفظ في درجة حرارة تتراوح بين

---

(١) عن تاريخ المصغرات الفيلمية ، انظر :

- المرجع في الميكروفيلم .
- المواد السمعية البصرية والمصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات .
- التصوير الفيلمي للمخطوطات ، في كتاب: **صناعة المخطوط العربي الإسلامي**، ص ص ٥١٧ — ٥٢٧ .

(٢) أكثر أحجامها شيوعا هو ١٠٥ × ١٤٨ مم .

(٣) يقدر عمر الميكروفيلم بـ ١٥٠ سنة ، وعمر الميكروفيش بـ ٢٥٠ سنة .

(٤) التصوير الفيلمي للمخطوطات ، في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٥٢٤ -٥٢٧ .

١٠ ، ١٦° م[١] ودرجة رطوبة بين ٢٠ ، ٣٠° حتى لا يتلف . كما أن تلوث الهواء بثاني أكسيد الكبريت والغازات المماثلة له يتلفها ويتسبب في اختفاء ما تحمله من معلومات .

وبرغم ما تتمتع به تلك المصغرات من ميزات ، وبرغم الضجة الكبرى التي صاحبتها في النصف الثاني من القرن العشرين باعتبارها المنقذ الذي أرسله الله للمكتبات ليحلّ لها مشاكلها بعد أن ضجت بالشكوى من ضيق المكان وعجزه عن استيعاب الأعداد الضخمة من المطبوعات التي تفد إليها كل يوم ، إلا أن هذه الضجة لم تستمر طويلاً برغم كل ما أُجري على المصغرات من تطور وتحسين . فقد كانت الأفلام في بداية الأمر قابلة للاشتعال فطوِّرت وصنعت أفلام غير قابلة للاشتعال . وعندما قيل إن عمر الميكروفيلم لا يتجاوز ١٥٠ عاما جاء الرد سهلا ومنطقيا وهو أن ينقل الميكروفيلم على فيلم جديد قبل مرور هذه المدة وقبل أن يتطرق إليه العطب والفساد ، وهو ردّ مقنع . ولكن الفرحة لم تتم ، فقبل أن تمضي المائة والخمسون عاما ، بل قبل أن تمضي خمسون سنة فحسب ، ظهر منافس خطير حجَّم الميكروفيلم وأزاحه عن عرشه ، وجعله تاريخًا بعد أن كان ملء السمع والبصر . هذا المنافس الخطير هو الحاسب الآلي (الكمبيوتر) وما تبعه من تداعيات . ففي ستينيات القرن الماضي – كما يقول خالد الريان – «كان من مظاهر تزاوج الميكروفيلم في بعض مراحله مع الحاسب الإلكتروني أنه أدى إلى تخليق نظام جديد هو تسجيل مخرجات الحسابات الإلكترونية على الميكروفيلم ، وعن طريقه تنقل المعلومات من وحدة التشغيل المركزية أو الشريط الممغنط إلى الميكروفيلم مباشرة بدون حاجة إلى العمليات التقليدية من طبع المخرجات على الورق ثم إعادة تسجيل الورق على الميكروفيلم»[٢] .

---

(١) لأن ارتفاع الحرارة يؤدي إلى لزوجة الطبقة الجلاتينية التي تغطي الأفلام فتلتصق ببعضها ويشوَّه النص المصور عليها.

(٢) التصوير الميكروفيلمي للمخطوطات ، في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ٥١٩ .

ولكن الحاسب الآلي سرعان ما تمرد على الميكروفيلم بعد أن ابتُدعت أساليب للتصغير تفوق كثيراً تلك التي يوفرها الميكروفيلم ، كما ابتدعت أشكال من أوعية المعلومات أرخص كثيراً وأيسر كثيراً في الاستخدام من الميكروفيلم ، فقد أصبح بالإمكان عمل مسح ضوئي للمخطوط والاحتفاظ بصورته داخل ذاكرة الحاسب الآلي أو تحميلها على CD أو نقلها على شبكة الإنترنت وذلك وفقًا لاعتبارات معينة ، فكلما تضخم حجم الملفات Digital Files كان الأفضل أن تنقل إلى CD ، وكلما كان حجمها صغيراً كانت الإنترنت هي الشكل الأنسب .

ولكن التصوير لا يقصد لذاته ، إذ الهدف الأسمى هو الاستفادة من تلك المصورات وتيسير استخدامها من قِبَل الباحثين .

وتوجد حاليًا برامج للتصفح التسلسلي للمخطوط المختزنة صورته في الحاسب، حيث يستطيع الباحث أن يستعرض صفحاته الواحدة بعد الأخرى حتى ينتهي منه . ولكن هذا وحده لا يلبي كل احتياجات الباحثين ، ولذا ظهرت الحاجة إلى عمل قاعدة بيانات يمكن عن طريقها استرجاع النص بطرق أفضل . وقاعدة البيانات هذه تستلزم أن يكون النص مهيكلا حتى يمكن استرجاعه والتعامل معه بسهولة ويسر . وما زال الطريق أمام تحقيق هذا الهدف محفوفا بالمخاطر والعقبات التي يحاول المختصون في تقنيات المعلومات تذليلها في ظل حرصنا على الاحتفاظ بشكل المخطوط وصفحاته وملامحه كما هي دون أي تدخل منا ، أو تعديل فيها، أو إعادة كتابتها بطريقة يسهل على الحاسب الآلي التعامل معها .

وللمكتبة البريطانية تجربة في هذا المجال ، فقد رقمنت مجموعاتها من المخطوطات وأتاحتها على حاسبات في مواقع متعددة داخل المكتبة وفروعها . «ولرقمنة المخطوطات تم إجراء المسح الضوئي لشفافيات ملونة ذات جودة عالية وذات درجات وضوح مختلفة تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ و ٨٠٠ نقطة في البوصة،

وتم تكشيف المخطوطات باستخدام واصفات بحيث يمكن استرجاعها مباشرة ، ويستغرق عرض الصورة على الشاشة مقدار ثانية واحدة»[1] .

وفي الوقت الراهن تتضافر جهود المتخصصين في تقنيات المعلومات مع جهود المتخصصين في المخطوطات سعيًا للوصول إلى أفضل السبل لرقمنة المخطوطات والبحث عن أية جزئية من محتوياتها . وهم يطرحون تساؤلات عدة : هل نضيف محتويات المخطوط بشيء من التفصيل ونحدد الصفحات التي يشغلها كل موضوع، بل كل فصل من فصوله أو فكرة من الأفكار التي يعرضها ؟ أم نكشّف النص بكامله ونسترجعه من أي لفظ فيه ؟ وهل الفائدة التي يمكن أن نجنيها من هذا التكشيف تتناسب مع الجهد الذي سيبذل فيه ؟ وكيف يتعرف الحاسب على اللفظ في صورته المخطوطة التي قد تختلف من موضع لآخر على عكس الشكل الموحد للكلمة حينما تكون مطبوعة ؟

هذه الأسئلة وكثير غيرها تثار وتبحث عن حل ، ويواجه المتخصصون صعوبات جمّة ، ويبذلون جهودًا مضنية للتغلب عليها وتخطّيها .

وليست مشاكل الاستخدام هي كل ما يواجه المشتغلين في هذا المجال من تحديات. فهناك مشاكل أخرى تتصل بأمن المعلومات وبأساليب حماية النص من العبث بمحتواه أو السطو عليه .

وتوجد حاليًا برامج لتأمين المحتوى حتى لا تمتدّ إليه يد عابثة فتحرّفه أو تبدّل فيه. وهذا التأمين ضروري بالنسبة لنص كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. كما توجد برامج لتأمين الوصول إلى النص واستخدامه. وهذه البرامج تقوم أساسًا على فكرة تشفير الملفات . فمنها ما يسمح بعرض صفحات مختارة من المخطوط دون عرضه كاملا ، ومنها ما يسمح بالعرض لمدة دقيقتين يختفي النص بعدهما

(١) النشر الإلكتروني : التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني . **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات** ، مج ٦ ، ع ١٢ (يوليو ١٩٩٩) ، ص ٤٧ .

تماماً، ومنها ما يسمح بالعرض فإذا حاول المستفيد الحصول على النص المعروض بأي شكل من الأشكال ذهب إلى غير رجعة ، ومنها ما يضع بصمة على الـ CD تمنع من نسخه حفاظاً على حقوق الملكية للمكتبة التي تقتني الأصل المخطوط .

وليس سراً أن المعلومات التي تنقل إلى CD أو إلى شبكة الإنترنت تتعرض لنسبة من القرصنة لا يستهان بها . وأكبر الشركات العالمية العاملة في مجال النظم الآلية لم تسلم من تلك القرصنة ، وهي تبذل جهودا متواصلة للتخفيف منها وتقليصها إلى أقصى حدّ ممكن. ولن تخلو الحياة يوماً من مظاهر الشرّ والانحراف ، وقديماً قال الشاعر العربي :

كلمـا أنبـت الزمـان قناة ركّب المرء في القناة سنانا

المراجع :

١ – أنظمة تخزين المخطوطات / خالد الريان . في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٥٢٩ – ٥٣٦ .

٢ – التصوير الفيلمي للمخطوطات / خالد الريان . في **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٥١٥ – ٥٢٨ .

٣ – تكنولوجيا صيانة وترميم المقتنيات الثقافية : مخطوطات . مطبوعات . وثائق . تسجيلات / حسام الدين عبد الحميد محمود .ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

٤ – التوثيق المايكروفلمي / إيمان فاضل السامرائي .ـ بغداد : مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، ١٩٨٥ .

٥ – الدليل العملي للمصغرات الفيلمية / مركز التوثيق والمعلومات – قسم النظم والإنتاج .ـ تونس : المركز ، ١٩٨٨ .

٦ – صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد . الدورة التدريبية الدولية الأولى بدبي (مايو ١٩٩٧) . مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث –

جامعة الإمارات العربية المتحدة – المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) .ــ دبي : مركز جمعة الماجد ، – ١٩٩ .

٧ – صيانة وحفظ المخطوطات الإسلامية . أعمال المؤتمر الثالث لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (نوفمبر ١٩٩٥) .ــ لندن : المؤسسة ، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٨ – طرق صيانة المخطوطات من العوامل المؤثرة فيها / بسام داغستاني . في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٦١١ – ٦٢٥ .

٩ – العلم وصيانة المخطوطات / مصطفى مصطفى السيد يوسف . الرياض : عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ .

١٠ – قواعد ترميم القطوع والتلفيات في أوراق المخطوطات / بسام داغستاني . في **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٥٩٧ – ٦١٠ .

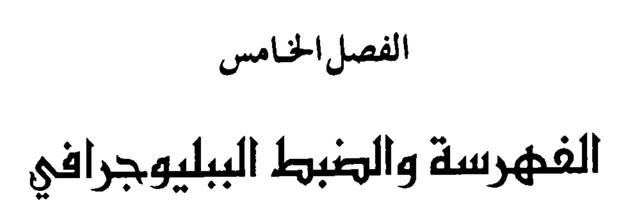
١١ – المرجع في الميكروفيلم / صلاح القاضي .ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦.

١٢ – المواد السمعية البصرية والمصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات / شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدي .ــ الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٦.

١٣ – النشر الإلكتروني . التجارب العالمية ، مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني/ زين عبد الهادي .ــ **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**، مج ٦ ، ع ١٢ (يوليو ١٩٩٩) ، ص ص ٣٧ – ٥٦ .

١٤ – النشر الإلكتروني .. المفهوم والتطبيق / عماد عيسى صالح وأماني محمد .ــ **عالم الكتاب** ، ع ٥٨ ، ٥٩ (أبريل – يونية / يوليه – سبتمبر ١٩٩٨) ، ص ص ١٣١ – ١٣٨ .

١٥ – The Conservation and Preservation of Islamic manuscripts. Proceedings of the third conference of Al-Furqān Islamic Heritage Foundation, Nov. 1995. – London: Al-Furqan Foundation, 1996 .



الفصل الخامس

الفهرسة والضبط الببليوجرافي



الفهرسة والضبط الببليوجرافي

بدايةً قد يبدو مناسبًا أن نفرق بين الفهارس وأدوات الضبط الببليوجرافي للمخطوطات . فكل منهما يعتمد على بيانات الفهرسة ، ولكن الفهرس يختص بحصر مقتنيات مكتبة بعينها أو عدة مكتبات ينتظمها تشكيل مكتبي ، وفي هذه الحالة يسمى فهرسًا موحدًا ، كالفهرس الموحد الذي يحصي مقتنيات مكتبات الكليات في جامعة من الجامعات ويكون مقره – عادة – المكتبة المركزية للجامعة. أما الببليوجرافية فهي قائمة تحصي الإنتاج الفكري في موضوع ما ، وقد يكون هذا الموضوع من السعة بحيث تدعو الضرورة إلى تحديده زمانيًا أو مكانيًا أو شكليًا . فإذا أردنا حصر الإنتاج الفكري الخاص بقضية فلسطين – مثلاً – فقد نجده من الكثرة بحيث نحتاج إلى الاقتصار على شكل واحد من أشكال هذا الإنتاج وليكن الكتب – مثلاً – . وقد تكون الكتب من الكثرة بحيث نضطر إلى الاقتصار على الإنتاج المنشور في الموضوع بلغة واحدة أو أكثر . وقد نضيّق المجال أكثر فنحدد الفترة الزمنية التي صدر فيها هذا الإنتاج . بل إننا قد نمضي إلى ما هو أبعد من ذلك فنحدد المكان أو الأماكن التي صدر فيها هذا الإنتاج كأن نقول – مثلاً – الكتب العربية التي صدرت عن القضية الفلسطينية في مصر في الفترة من سنة كذا إلى سنة كذا .

وهذه الضوابط يضعها لنفسه من يتصدى لإعداد حصر ببليوجرافي معين ، والقصد منها أن تكون التغطية شاملة في النطاق الذي حدده لنفسه حتى يأتي غيره فيستكمل ما بدأ ، وحتى يعرف الباحث حدود العمل الببليوجرافي الذي يتعامل معه ويستوفي نواقصه .

وإذن فالفرق بين الفهرس والببليوجرافية فرق في الدرجة أو في الحدود التي تحكم معدّ الفهرس أو القائمة الببليوجرافية . أما البيانات التي تذكر عن كل وحدة

يضمها الفهرس أو تضمها القائمة الببليوجرافية فواحدة ، وتسمى – حتى في الفهرسة – بيانات الوصف الببليوجرافي .

ومن الطريف أن لفظ (الفهرس) ولفظ (ببليوجرافيا) كليهما غير عربي ، فالأولى كلمة فارسية استخدمها العرب منذ أكثر من ألف عام بالتاء المفتوحة أحيانًا وبدونها أحيانًا أخرى للدلالة على أحد أمرين :

أولهما : حصر مقتنيات مكتبة معينة ، وهو ما زلنا نسميه الفهرس ، فيقال – مثلاً – فهرس خزانة الفاطميين وفهرست مكتبة الحكم المستنصر ، وفهرست مكتبة المدرسة النظامية .

وثانيهما : حصر الإنتاج الفكري لمؤلف معين ، أو في موضوع معين أو عدة موضوعات بصرف النظر عن مكان وجود هذا الإنتاج . فيقال فهرست كتب الرازي ، وفهرست كتب جابر بن حيان ، وفهرست كتب جالينوس[1] ، وهي أعمال ببليوجرافية تحصي مؤلفات هؤلاء العلماء دون نظر إلى أماكن وجودها . ويقال أيضًا : **فهرست** النديم **وفهرست كتب الشيعة**. وهذان الكتابان عملان ببليوجرافيان مائة في المائة ، لأن أولهما يحصي المؤلفات العربية والمعربة في شتى فروع المعرفة منذ ابتداء كل علم اخترع إلى سنة ٣٧٧ هـ كما ينص على ذلك النديم في مقدمة الكتاب ، وثانيهما حصر لمؤلفات الشيعة حتى عصر المؤلف دون تقيد بموضوع أو مكان أو زمان .

ولا ينبغي أن ننعى على القدماء هذا الخلط بين مفهومين تمايزا في العصر الحديث ، فالخلط عندنا الآن أكثر مما كان عندهم ، بدليل أننا حاليا نستخدم كلمة الفهرس أحيانًا للدلالة على محتويات الكتاب ، ونستخدمها أحيانًا أخرى بديلا

(١) انظر – على سبيل المثال – رسالة للبيروني في فهرست كتب محمد بن زكريا الرازي .

عن كلمة الكشاف Index ، فكثير من كتب التراث المنشورة حديثًا تختم بما يسمى فهرس الأعلام أو القبائل أو الأماكن أو غير ذلك من المسميات ، وكلها كشافات وليست فهارس .

أما لفظ الببليوجرافيا فأصوله يونانية، وقد استقر في معظم اللغات الأوروبية الحديثة، وأساغه شيخ العروبة أحمد زكي باشا واستخدمه في أواخر القرن التاسع عشر في مستهل كتابه **موسوعات العلوم العربية**[1]، وتداوله من بعده المتخصصون في علوم المكتبات ، وأُطلق على مقرر دراسي في أقسام المكتبات بمختلف الدول العربية ، كما استخدم كمسمى لوحدة من الوحدات التي يضمها الهيكل الإداري للمكتبات في هذه الدول . وحين بدأت دار الكتب المصرية في نشر قوائمها الببليوجرافية المتخصصة ، حاولت أن تستعيض عن اللفظ بكلمة (قائمة) ولكنها استشعرت أن الكلمة لا تقوى بمفردها على أداء المعنى المراد، فأضافت إليها صفة (الببليوجرافية) ونتج عن ذلك مسمى جديد هو (قائمة ببليوجرافية) . وظلت كلمة (الببليوجرافيا) تستخدم للدلالة على العلم الذي يعنى بحصر النتاج الفكري في موضوع معين، وأضيفت إليها تاء التأنيث للدلالة على مفردات هذا العلم ، أو بعبارة أخرى للدلالة على أية قائمة تحصي النتاج الفكري في موضوع معين .

ثم ظهر من بين الباحثين والمؤلفين في المجال من يفضل استخدام مصطلح (وراقة) بديلا عن مصطلح (ببليوجرافيا) . فالحلقة الدراسية التي عقدت في دمشق في أكتوبر ١٩٧١ بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية وحكومة الجمهورية العربية السورية أطلقت على نفسها «الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة (الببليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية» ، ولكن أيًا من البحوث الثلاثة التي قدمت لها في مجال

(١) موسوعات العلوم العربية ، ص ٣ ، وقد كتبه : الببليوغرافيا بالغين كما يكتبه الشوام . أما في مصر فيكتب بالجيم المصرية هكذا : ببليوجرافيا .

البيليوجرافيا لم تستخدم في عناوينها كلمة (وراقة) وإنما استخدمت (ببليوغرافيا) وهذه البحوث هي :

- التنظيم البيليوغرافي والتوثيق ، لمحمد فتحي عبد الهادي (من مصر) .
- والبيليوغرافيا : مشاكلها واقتراحات في حلولها ، لعبد الكريم الأمين (من العراق) .
- والخدمة البيليوغرافية في الجمهورية العربية الليبية . وهي مذكرة أعدتها دائرة المراكز الثقافية القومية بوزارة الإعلام الليبية .

ومعنى هذا أن لفظ (الوراقة) لم يستطع أن يقف على قدمين ثابتتين أمام لفظ (ببليوجرافيا) لا في المشرق ولا في المغرب العربي ، بدليل أنه في «مؤتمر الإعداد البيليوجرافي للكتاب العربي» الذي عقد بالرياض في ديسمبر ١٩٧٣[١] ، لم ترد كلمة (وراقة) في أيّ من البحوث المقدمة وإنما استخدمت كلمة (ببليوجرافيا) ومشتقاتها . فنحن نقرأ في أعماله بحثا عن الإعداد البيليوجرافي : أساسياته ونظمه وأجهزته وحصيلته لأحمد أنور عمر ، وبحثا آخر عن البيليوجرافيات في العالم العربي بين التراث الماضي والتطورات الحديثة لسعد محمد الهجرسي ، وبحثا ثالثًا عن رءوس الموضوعات في الإعداد البيليوجرافي بالمكتبات العربية لمحمد فتحي عبد الهادي .

ولكن الخيط الذي بدأته المنظمة في عام ١٩٧١ تلقّفه بعض الباحثين ومضوا به أشواطا ، فظهرت مصطلحات مثل : الوراقيات القومية والتجارية والمتخصصة والنوعية ، ووراقيات الدوريات والأطروحات والمؤتمرات ، والمراجع الوراقية والإشارات الوراقية ، وخطط التصنيف الوراقية ونظم الاسترجاع الوراقية[٢]

(١) قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيليوجرافي للكتاب العربي ، ١٩٧٤ .

(٢) المكتبة والبحث ، ص ص ٢٦، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٩، ١٦٥، ٢٠٤، ٢٢٦ .

والقياسات الوراقية Bibliometrics والتنظيم الوراقي[1] والمعهد الدولي للوراقة[2] . وذهب أصحاب هذا الرأي إلى ما هو أبعد من ذلك فأطلقوا على قوائم المراجع التي تختم بها المؤلفات والبحوث والأطروحات الجامعية مصطلح (وراقيات). فعلي النملة يختم كتابه **ظاهرة الاستشراق** بحصر وراقي للمصادر والمراجع[3]، ويخصص القسم الثاني من كتابه **المستشرقون ونشر التراث** للقائمة الوراقية، ويصفها بأنها قائمة منتقاة مما أسهم به المستشرقون من تحقيق التراث أو نشره أو ترجمته أو فهرسته أو تكشيفه[4] مع أنه يذكر في ص ١٠٩ من الكتاب نفسه «قائمة بالمراجع الأساس» مما يدل على تردده بين مصطلحي (وراقية) و(قائمة مراجع). والشيء نفسه فعله حشمت قاسم حين استخدم عبارة «قائمة المراجع أو وراقية البحث»[5] .

وكأنما أحس المفتونون بكلمة (وراقية) بأنها قد لا تؤدي لقارئها المعنى المراد منها ، فنراهم يتبعونها في بعض الأحيان باللفظ الأجنبي . فحشمت قاسم يقول إن المكتبة القومية تقوم بمهمة التعريف الوراقي (البيليوجرافي) بكل ما يصدر من أوعية المعلومات في الدولة ، وإن المكتبات المتخصصة تحرص على تجميع المصادر الثانوية كالكشافات ونشرات المستخلصات وغيرها من الوراقيات (البيليوجرافيات) ، وإن نظم استرجاع الوثائق تمدنا بالبيانات الوراقية (البيليوجرافية)[6] ، ويذكر في موضع

---

(١) دراسات الإفادة من المعلومات : طبيعتها ومناهجها . **مكتبة الإدارة** ، مج ١١ ، ع ٣ (يونية ١٩٨٤) ، ص ٥٧ .

(٢) الاتحاد الدولي للتوثيق ودور العرب في نشاطه . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** ، س ٤ ، ع ١ (يناير ١٩٨٤) ، ص ص ٦ ، ٣٢ .

(٣) ظاهرة الاستشراق ، ص ١٩٧ .

(٤) ص ٥٣ .

(٥) المكتبة والبحث ، ص ٢٤٦ .

(٦) المكتبة والبحث ، ص ص ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ .

آخر عبارة «الضبط الوراقي العالمي (ضوعمي) أو الضبط البيليوجرافي العالمي (ضبع)»[1] . ومعجم **علم المكتبات والمعلومات** الذي وضعه ياسر عبد المعطي وتريسا لشر يعرّف كلمة Bibliography بأنها بيليوجرافية (وراقية) / علم البيليوجرافيا (الوراقة) ، ولكنه حين يشرح اللفظ لا يستخدم (وراقة) ولا (وراقية) وإنما يستخدم (ببليوجرافيا) و(ببليوجرافيات) ، وحين يصفه أو يضيفه إلى كلمة أخرى مثل Bibliographic Description و Bibliographic Record و Bibliographic Control لا يستخدم إلا كلمة (ببليوجرافيا) ومشتقاتها فيقول : الوصف الببليوجرافي ، والتسجيلة الببليوجرافية، والضبط / التحكم الببليوجرافي .

وكثيرون ممن يرددون كلمة (وراقية) ومشتقاتها لم يهتموا بتأصيلها ، ولم يتنبهوا إلى دلالتها اللغوية ، وإلى الفرق بين دلالة اللفظ في التراث العربي ودلالة لفظ (الببليوجرافيا) في الفكر المكتبي الحديث ، وتصوروا أنهم قد وقعوا على الكلمة العربية الفصيحة التي تؤدي المعنى ، والتي تاهت عمن سبقهم من المتخصصين أو تاهوا عنها ، مع أن الوراقة - كما تعرّفها معاجم اللغة ، وكما يعرّفها ابن خلدون - هي عملية «الانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين»[2] . أي أنها تقابل صناعة النشر في العصر الحديث . ويضيف السمعاني في كتابه **الأنساب** : «وقد يقال لمن يبيع الورق وهو الكاغد ببغداد الوراق»[3] . أي أن اللفظ كان يطلق أيضًا على حوانيت بيع الأدوات الكتابية ، تمامًا كما نطلق نحن الآن مصطلح (مكتبة) على المكتبة التي تؤدي خدمة لجمهور معين (Library)، وعلى المكتبة التي تبيع الكتب (Bookshop) ، وعلى الحوانيت التي تبيع الأدوات الكتابية (Stationary) ، وعلى سلسلة من الكتب المؤلفة في

(١) دراسات في علم المعلومات ، ص ٢٤٢ . وقد سبق نشره في **المجلة العربية للمعلومات** ، مج ١ ، ع ٢ (١٩٧٨) .

(٢) المقدمة ، ص ٩٦٢ .

(٣) الأنساب ، ورقة ٥٧٩ (ظهر) .

موضوع معين كالمكتبة الجغرافية والتاريخية والفلسفية ، ولكنه لم يطلق قط على الفهارس أو الأعمال الببليوجرافية التي تحصي المؤلفات كـ **فهرست** النديم **وفهرست** ابن خير الإشبيلي **وفهرست** الطوسي **وكشف الظنون** لحاجي خليفة .

ومعلوم أن لفظ (الببليوجرافيا) Bibliography له معنيان ذكرتهما الموسوعة البريطانية Encyclopaedia Britannica أولهما : الببليوجرافيا الحصرية أو النسقية ، ويقصد بها قوائم حصر المؤلفات ، وثانيهما : الببليوجرافيا التحليلية أو النقدية التي تعنى بالوصف المادي الدقيق للكتاب من حيث الورق والأحبار والخطوط والزخرفة والتجليد وغير ذلك من الملامح المادية . وهذا المعنى الأخير يمكن أن يكون مقابلا لمصطلح (الوراقة) . ولكن اللفظ الذي يحمل أكثر من معنى حينما يُذكر على إطلاقه وبلا تحديد فإنه ينصرف عادة إلى المعنى الأشهر . فالمعاجم العربية منها معاجم ألفاظ كـ **الصحاح** للجوهري **والقاموس المحيط** للفيروزابادي **ولسان العرب** لابن منظور ، ومنها معاجم معاني مثل **المخصص** لابن سيده **وفقه اللغة** للثعالبي ، ولكننا عندما نقول إننا سنبحث عن كلمة في معجم ، فإن الذهن ينصرف مباشرة إلى معاجم الألفاظ لأنها الأكثر شيوعا والأكثر استخداما .

والشيء نفسه يصدق على مصطلح (ببليوجرافيا) ، فحينما نذكر اللفظ مجرداً من أي صفة أو تحديد فإن الذهن ينصرف إلى المعنى الأعم والأشيع بين جمهور المتخصصين وهو : قوائم حصر المؤلفات .

ولست بحاجة إلى ترديد القول بأنه لا مشاحة في الاصطلاح ، وبأن اللغة ليست ملكًا لأحد ، يستخدم ألفاظها استخدامات خاصة تخالف ما استقر في أذهان المتلقِّين ، لأن مثل هذه الاستخدامات تفقد اللغة وظيفتها كوسيلة اتصال بين الناس بعامة والمتخصصين بخاصة.

وخلاصة القول أن كلمة (ببليوجرافيا) تطلق في اللغة العربية على العلم الذي

يحصي الإنتاج الفكري ، وأنها تستخدم بتاء مربوطة في آخرها للدلالة على الوحدات التي يتألف منها هذا العلم فنقول - مثلاً - ببليوجرافية بكتب الأطفال أو ببليوجرافية بمؤلفات السيوطي . وينبغي ألا نستشعر حرجا في استخدام لفظ غير عربي ما دام يؤدي المعنى المراد توصيله للقارئ أداء واضحًا لا لبس فيه ولا غموض. ولنا في تاريخ لغتنا العربية ما يؤيد وجهة النظر هذه ، فقد استوعبت اللغة ألفاظًا كثيرة من لغات متعددة حتى قبل ظهور الإسلام ، ووردت بعض هذه الألفاظ في القرآن الكريم ، ولم يستغربها العرب ولم ينكروها ، وورودها في القرآن الكريم دليل قاطع على أنها كانت قد استقرت في لغة العرب وجرت على ألسنتهم وأصبحت جزءاً من تلك اللغة التي يتكلمونها ويكتبون بها .

وبعد ظهور الإسلام واحتكاك المسلمين بحضارات الأمم القديمة نقلوا علومهم بأسمائها ولم يتحرجوا من استخدام ألفاظ مثل فلسفة وجغرافيا للدلالة على علوم بكاملها .

وإذن فلا تثريب علينا إن استخدمنا كلمة (ببليوجرافيا) بالجيم المصرية أو بالغين كما يحلو لأهل الشام والمغرب ومنطقة الخليج أن يكتبوها ، كما استخدم أسلافنا كلمة (الفهرست) منذ اثني عشر قرنا من الزمان[1] ، ولا داعي لأن نلزم أنفسنا بما لا يلزم ، خاصة أننا نستخدم كثيراً من الألفاظ الأجنبية للدلالة على مستجدات العصر الحديث وتقنياته مثل تليفزيون وڤيديو وكاميرا وكمبيوتر وإنترنت .

وبعد هذا الإيضاح أنتقل إلى الإجابة عن سؤالين أولهما : لماذا نفهرس مقتنيات المكتبات مطبوعة كانت أم مخطوطة ؟ وثانيهما : ما الفرق بين فهرسة المطبوع وفهرسة المخطوط ؟

(١) فقد جعلها النديم عنوانًا لكتابه ، ونقل مؤلفات جابر بن حيان (- ٢٠٠ هـ) من فهرست كتبه . **الفهرست** ، ص ٤٢١ .

أما **لماذا نفهرس** فلأن المكتبات إما أن تكون مخزنية تكتفي بأن تعرض لجمهورها مجموعة المراجع والكتب التي يكثر استخدامها وتحتفظ ببقية مقتنياتها في مخازنها ، وإما أن تكون مكتبات مفتوحة بمعنى أن جميع مقتنياتها معروضة على الرفوف إن كانت كتبا ، أو فى أدراج أو حوافظ إن كانت أفلاما أو أقراصا مدمجة ، يستطيع أن يصل إليها القارئ بدون حائل يحول بينه وبينها .

وفي الحالة الأولى لابد للمكتبة أن تعرّف روادها بما تقتنيه في مخازنها ، وتلك مهمة الفهارس . أما في الحالة الثانية فإن المكتبة أيضًا لا تستغني عن الفهارس لسبب بسيط وهو أن المقتنيات حينما تعرض للجمهور فإنها ترتب عادة ترتيبًا موضوعيًا. وهذا الترتيب لا يلبي حاجة قارئ يسأل عن مؤلفات كاتب معين أو عن كتاب لا يعرف غير عنوانه . بل إن الترتيب الموضوعي على الرفوف أو حتى في ذاكرة الحاسب لن يلبي حاجة الباحث الذي يبحث عن الموضوع بنسبة ١٠٠٪، لأن بعض المؤلفات تتناول أكثر من موضوع ، والكتاب الواحد لا يمكن أن يوضع إلا في موضع واحد . فكتاب في التربية وعلم النفس إن وضع في التربية افتقدته مجموعة علم النفس ، وإن وضع مع كتب علم النفس افتقدته مجموعة كتب التربية. وهنا يأتي دور الفهرس الذي يضع رءوس موضوعات متعددة للكتاب الذي يتناول أكثر من موضوع .

وإذن فالفهرس هو المفتاح الذي لا غنى عنه للتعرف على مقتنيات أي مكتبة سواء كانت مكتبة مخزنية أو مكتبة مفتوحة تعرض كل مقتنياتها للجمهور بلا حواجز أو سدود .

وقد مرت الفهرسة بعدة أطوار فكان للإنجليز قواعدهم وللأمريكيين قواعدهم ، وانتهى الأمر باتفاق الفريقين على قواعد أطلق عليها «قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية» Anglo - American Cataloguing Rules (AACR) . وقد تعرضت تلك القواعد للتطوير والتحديث الذي انتهى بطبعة ثانية يطلق عليها اختصاراً AACR2 .

وهذه القواعد هى المعمول بها في معظم مكتبات العالم شرقا وغربا ، شمالاً وجنوبًا . وليس ذلك عيبًا لأن من مصلحة القارئ أن يجد البيانات التي تذكر عن مصادر المعلومات مكتوبة بطريقة موحدة في المكتبات التي يتردد عليها . والابتداع هنا يرهق القارئ من أمره عسرًا وعسرًا شديدًا . والمفهرس لا يفهرس لنفسه وإنما يفهرس لجمهور المكتبة التي يعمل بها ، وعليه أن يبذل كل ما من شأنه أن يريح هذا الجمهور وييسر له الوصول إلى ما يريد في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد ممكن .

وقد استقرت قواعد الفهرسة على أن يذكر عن كل كتاب أو وعاء من أوعية المعلومات اسم مؤلفه وعنوانه ورقم الطبعة وبيانات النشر (مكان النشر ، واسم الناشر ، وتاريخ النشر) ، ثم يوصف الوعاء فيذكر عدد أوراقه وحجمه وما به من إيضاحات إن كان مطبوعا ، وتذكر مواصفات الصورة إن كان مصوراً ومواصفات الميكروفيلم أو القرص المدمج إن كان النص محملاً على هذا الوسيط أو ذاك .

تلك – باختصار – هى البيانات الأساسية التي تسجل في بطاقة الفهرسة سواء أكانت بطاقات حقيقية توضع في أدراج ، أو تطبع في فهرس مطبوع ، أو تختزن في فهرس محسب . وهى كافية لتمييز الكتاب المطبوع عن غيره من الكتب التي قد تتفق معه في الموضوع أو العنوان . بل إنها تكفي لتمييز طبعة عن غيرها من طبعات الكتاب الواحد .

ولكن الأمر بالنسبة للمخطوطات يختلف ، وهذا يقودنا إلى السؤال الثاني الخاص بالفرق بين فهرسة المطبوع وفهرسة المخطوط وانعكاس ذلك على بيانات الفهرسة التي تسجل عن هذا أو ذاك .

ففي حالة الكتاب المطبوع تتفق جميع نسخ الطبعة الواحدة في ملامحها المادية: الحجم وعدد الأوراق ونوع الورق والخطوط وأبناط الطباعة وبيانات النشر ، وأية

نسخة يمكن أن تغني عن نسخة أخرى من الطبعة نفسها ، وأن تحل محلها بكفاءة كاملة غير منقوصة .

أما المخطوطات المتعددة للكتاب الواحد فكل نسخة منها لها شخصيتها الاعتبارية التي تميزها عن أية نسخة أخرى . وكل نسخة تختلف عن الأخرى في عدد الأوراق وفي حجم تلك الأوراق وفي عدد السطور في الصفحة وفي المساحة المكتوبة من الصفحة ، وفي لون المداد ونوع الخط ، وفيما قد تحمله النسخة من تملكات وإجازات وسماعات ، وما قد يكون بها من حليات أو زخارف أو تصاوير ملونة أو مذهبة ، وفي طريقة التجليد وما تحمله تلك الجلود من زخرفة داخلية وخارجية. ولهذا كان لابد أن تكون بيانات فهرسة المخطوط أكثر تفصيلاً . وهذه التفصيلات مهمة لأن المخطوطات لا توجد في كل المكتبات وإنما في مكتبات معينة ، والقارئ الذي يريد أن يطلع على مخطوط تقتنيه مكتبة نائية في بلد بعيد عنه يحتاج إلى مزيد من التفصيل حتى لا يتكبد مشقة طلب المخطوط من المكتبة التي تحتفظ به وبعد أن تصله نسخة مصورة منه يكتشف أنها ليست هي النسخة التي يحتاج إليها.

وكما هو الحال في فهرسة المطبوع فإن بيانات فهرسة المخطوط تبدأ بتحديد عنوان الكتاب واسم المؤلف ، وتاريخ النسخ ومكانه إن عُلم ، وعدد الأجزاء والأوراق وما يميز النسخة من ملامح مادية كالزخارف والتصاوير .

وإلى جانب هذه البيانات الأساسية ، هناك بيانات إضافية ينبغي أن تتضمنها بطاقة فهرسة المخطوط لتمييز النسخة عن غيرها تمييزاً قاطعًا ، وأهمها :

أ – تحديد نوع الخط المكتوب به ، والألوان المستخدمة في الكتابة .

ب – ذكر عدد السطور في الصفحة . وغالبًا ما يختلف عدد السطور من صفحة لأخرى في المخطوط الواحد ، ولذا يكتفى بمتوسط عدد السطور .

وهذه المعلومة تسمى «المسطرة» فيقال – مثلاً – مسطرته ٢١ أو ٢٨ سطراً.

جـ – تحديد المساحة المكتوبة من الصفحة ومساحة الهوامش المحيطة بالنص .

د – وصف ما في النسخة من ألوان الزخرفة والتذهيب وما بها من تصاوير.

هـ – ذكر فاتحة المخطوط وخاتمته . ونظراً لأن أغلب المخطوطات يبدأ بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، فإننا نذكر بداية النص بعد هذه الديباجة ، مع مراعاة ألا يكون النص المختار تكراراً لاسم المؤلف وعنوان الكتاب حتى لا نثقل بطاقة الفهرسة ببيانات مكررة . وهذه النقطة ينبغي أن نراعيها في اختيار النص الختامي أيضًا فنتجنب اسم الناسخ وتاريخ النسخ ومكانه لأن هذه البيانات ستذكر بالضرورة ، ولها مواضعها في البطاقة .

و – بيان ما تحمله النسخة من تملكات وسماعات وإجازات مؤرخة أو غير مؤرخة .

ز – وصف مفصل للحالة المادية للمخطوط ، والنص على أي نقص في أوراقه وتحديد مواضع هذا النقص . وتلك مسألة تتطلب مراجعة النص والتأكد من سلامة ترتيب الأوراق واتصال الكلام . ويمكن الاستعانة في ذلك بما قد يكون في ذيول الصفحات من تعقيبات[١] . وقد جرى العرف على استخدام كلمة (خرم) وجمعها (خروم) للدلالة على فقد بعض أوراق المخطوط . فيقال مثلاً : به خرم بعد الورقة الأولى ، أو : به خروم فى مواضع متفرقة .

---

(١) التعقيبة هي الكلمة الأولى من كل ورقة تكتب في ذيل الورقة السابقة تحت الكلمات الأخيرة من السطر الأخير. ونجدها عادة في ذيول الصفحات اليمنى ، أما في الصفحات اليسرى فلم يكن لها داع لأن القارئ عندما ينتهي من القراءة سيقلب الصفحة . أما عندما تنتهي الصفحة اليمنى فإنه يحتاج إلى معرفة بداية الورقة التالية ، وهذه البداية دائمًا تكون في صفحة يسرى، لأن النص كان يكتب على أوراق منفصلة تجلّد فيما بعد.

ومن كمال الوصف المادي للنسخة المخطوطة أن نبين ما أصابها من رطوبة أو تلويث أو تمزق أو أكل أرضه ، وما تعرضت له من أعمال الترميم خلال رحلتها وقبل أن تصل إلينا .

ح – بيان حالة الجلدة وما بها من زخارف أو تذهيب . وهنا ينبغي أن يتنبه المفهرس إلى أن المخطوط قد يجلد أكثر من مرة ، وأن تاريخ نسخه – إن وجد – لا يعني بالضرورة أنه هو نفسه تاريخ التجليد .

ط – التفرقة بين فهرسة الأصول والمصورات ، سواء كانت تلك المصورات نسخا ميكروفيلمية أو فوتوستاتية أو محمَّلة على أقراص مدمجة CD ، وذكر رقم الميكروفيلم أو الـ CD ورقم الأصل المصور والمكتبة التي صوِّر منها ، وموقع هذا المخطوط على الميكروفيلم أو الـ CD إن كان قد حمِّل عليه أكثر من مخطوط .

ومع أن عناصر فهرسة المطبوع قد استقرت منذ أمد بعيد إلا أن عناصر فهرسة المخطوط وترتيب تلك العناصر لم يستقر بعد بكل أسف . وهناك اجتهادات متعددة كل منها يحاول أن يقدم تصوراً لما يمكن أن تكون عليه فهرسة المخطوطات العربية، وهذه التصورات استمدت عناصرها من فهارس المخطوطات التي نشرت في أوائل القرن العشرين مثل فهارس المخطوطات العربية بالمكتبات الكبرى كمكتبة المتحف البريطاني بلندن ودار الكتب المصرية بالقاهرة .

ولعل أهم الاجتهادات التي حاولت تقنين فهرسة المخطوط العربي :

١ – البطاقة التي عرضها صلاح الدين المنجد في آخر كتابه **قواعد فهرسة المخطوطات العربية** (شكل ١)[١] .

(١) للتعرف على ما يمكن أن يؤخذ على قواعد الفهرسة التي أعدها صلاح الدين المنجد يمكن الرجوع إلى : إسهامات صلاح الدين المنجد في تأصيل علوم المخطوط العربي. في كتاب: **المخطوطات والتراث العربي** ، ص ص ٩٨ – ١٠٥ .

شكل (١)

بطاقــة فهــرسة المخطــوطات

طريقــة المنجـــد

اسم المكتـــبة : ....

اسم الكتــاب : .... رقمه في المكتبة : ....

اسم المؤلـــف : .... المتوفى سنة هـ / م

فاتحة المخطوط : ....

خاتمة المخطوط : ....

عـــدد الأوراق : .... القياس : .... عدد السطور : ....

نـــوع الخـــط : .... الحـــبر : ....

اسم الناسخ وتاريخ النسخ : ....

الجلـــــــد : ....

الصـــــــور : ....

مصدر المخطوط : ....

الملاحظـــات : ....

مصادر عن المؤلف والكتاب : ....

توقيع المفهرس : ....

٢ – البطاقة التي قدمها عابد سليمان المشوخي في كتابه **فهرسة المخطوطات العربية** . وقد قدم نموذجين لمستويين من مستويات الفهرسة أحدهما مختصر والآخر مفصل . فأما أولهما فيتضمن البيانات التالية :

- رقم الطلب .
- عنوان المخطوط .
- اسم المؤلف .
- مكان النسخ .
- اسم الناسخ .
- تاريخ النسخ .
- عدد الأوراق .
- عدد الأسطر .
- المقاس ..... سم .
- ملاحظات (تبصرات) .
- المحتويات :

١ – الفن (الموضوع)   ٢ – اسم المؤلف [1] .

وأما النموذج المفصل فيتضمن البيانات التالية :

- عنوان المخطوط .
- اسم المؤلف وتاريخ وفاته .
- مكان النسخ واسم الناسخ وتاريخ النسخ .
- عدد الأوراق والأسطر والمقاس .
- نوع الخط .

(١) فهرسة المخطوطات العربية ، ص ٢٢٧ .

- بداية المخطوط ونهايته .
- البيانات التوثيقية . ويقصد بها : المقابلة والتصحيح والشروح والحواشي والتملكات وأختامها ، والقراءة والسماع والإجازة والوقف.
- البيانات التلخيصية ، وتشمل : تعريفًا موجزًا بالمخطوط وذكر أهم الموضوعات التي وردت به .
- الملاحظات : ويتم في هذا الحقل تدوين المعلومات والبيانات الخاصة بحالة المخطوط مثل : الملامح المادية والآفات كالرطوبة والحشرات الأرضية ...
- مصدر المخطوط .
- أماكن وجود النسخ الأخرى منه .
- بيانات الطبع والنشر .
- المصادر التي اعتمد عليها تدوين المعلومات في الحقول السابقة[1] .

وفي هذه البطاقة نقطتان لابد من التوقف أمامهما وهما : أماكن وجود النسخ الأخرى من المخطوط ، وبيانات الطبع والنشر . فهاتان المعلومتان ليستا من اختصاص المفهرس ، فالفهرسة الوصفية مهمتها الوصف الكامل للنسخة التي أمامنا من نُسخ المخطوط ، والفهرسة الموضوعية تعنى بتحديد الموضوعات التي يعالجها الكتاب. أما أماكن وجود النسخ الأخرى ، والبيانات الخاصة بطبعات المخطوط فليست مهمة المفهرس وإنما هي مهمة الببليوجرافي .

٣ - البطاقة التي أعدها معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية لفهرسة ما لديه من مخطوطات مصورة (شكل ٢) .

---

(١) فهرسة المخطوطات العربية ، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

شكل (٢)

بطاقــة فهرسة معهد المخطوطات

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد المخطوطات العربية	بطاقة فهرسة مخطـوطات مصـورة

اسم المخطوطة : ....

....

المؤلف وسنة وفاته : ....

....

تعريف موجز بالمخطوطة وسنة التأليف : ....

....

الأجـــــــزاء : ....

مصادر الترجمة والتوثيق : ....

....

أولهــا : ....

....

آخرها : ....

....

اسم الناسخ : ....

نوع الخط وتاريخ النسخ ومكانه : ....

....

عدد الأوراق : .... عدد السطور : .... القياس : ....

السماعات والإجازات والتملكات والقراءات والوقفيات والمقابلات وملاحظات أخرى : ......

....

....

....

مصدر المخطوطة ورقمها وموضوعها فيه : ....

الرقم بالمعهد وموضوعها : ....

طبعات المخطوطة : ....

....

وهذه البطاقة أيضًا تختم بمعلومة لا دخل للمفهرس بها وهي الطبعات التي صدرت للمخطوط .

٤ - استمارة البيانات التي عهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمصر إلى المؤلف بإعدادها في عام ١٩٩٧ لفهرسة المخطوطات الموجودة بالمساجد التابعة لوزارة الأوقاف ، ومخطوطات مكتبة الجامع الأزهر ، ومخطوطات دار الكتب المصرية (شكل ٣) .

وهي مفصلة ، وترتيبها لا يبدو منطقيًا للوهلة الأولى ، فهي لا تبدأ بالمؤلف أو العنوان كما هو متبع في معظم الفهارس ، لأنها أعدت أساسًا للفهرسة الآلية ، ولأنها تتصور المفهرس جالسًا إلى مكتبه وأمامه مخطوط مطلوب منه أن يفهرسه . فأول ما يلقاه من البيانات رقم المخطوط وشكل النسخة وعدد مجلداتها، وحالة تجليدها ، يلي ذلك بيانات النسخ ثم بيانات التأليف ولغة المخطوط . وبعد ذلك يأتي الوصف المادي التفصيلي للنسخة ، ثم ينتقل المفهرس إلى ذكر فاتحة المخطوط وخاتمته ، وما تحمله النسخة من تملكات وتوقيفات ، ثم يحدد موضوعات الكتاب ويسجل أية ملاحظات يراها على النسخة التي أمامه . وكل هذه المعلومات يستمدها المفهرس من المخطوط ، وبعد ذلك ينتقل إلى مرحلة التوثيق ، فيوثق عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، ويحدد المصادر التي اعتمد عليها في هذا التوثيق . وتختم الاستمارة باسم المفهرس وتاريخ الفهرسة ، واسم المراجع وتاريخ المراجعة .

وقد استخدمت هذه الاستمارة في الفهرسة بالمكتبة المركزية لمخطوطات الأوقاف بمسجد السيدة زينب رضي الله عنها بالقاهرة ، وهي نفسها التي طبقت في مكتبة الجامع الأزهر بعد أن أعيد ترتيب بياناتها واختصرت منها بعض التفاصيل. كما يتضح من الشكل رقم (٤) .

شكل (٣)

بيانـات المخطـوط

مجلس الوزراء	وزارة الأوقاف
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	مكتبة السيدة زينب للمخطوطات
التاريخ / / ٢٠٠٠	الرقم المسلسل : ....

الرجاء اتباع الشرح المصاحب للحقول

◯ الشكل الدائري يدل على أنه لابد من اختيار عنصر واحد فقط ☐ الشكل الرباعي يدل على أنه يمكن اختيار أكثر من عنصر في نفس الوقت

بيانات الحفظ

- الرقم العام : .... • الرقـم الخاص : ....
- اسم المكتبة[1] : .... • رقم الميكروفيلم : ....
- الأجـزاء[2] : .... • عـدد المجلدات : ....
- نوع النسخة ◯ أصلية ◯ مصورة • نوع الصورة : ◯ ميكروفيلم ◯ سالب ◯ موجب
- مكان الأصل : .... رقم الأصل .... ◯ ضوئية ◯ سالب ◯ موجب
- مجموعة : ◯ نعم • رقم الرسالة داخل المجموعة : ....

التجليد ◯ قديم ◯ حديث

- المادة : ☐ كرتون ☐ جلد ☐ خشب ☐ معدن ☐ مشمع ☐ علبة ☐ قماش
- زخرفة التجليد : ☐ مضغوطة ☐ مذهبة ☐ ملونة
- الحاجة إلى التجليد : ◯ ماسة ◯ متوسطة ◯ غير ضرورية

بيانات النسخ

حالة النسخ : ◯ بخط المؤلف ◯ قرئت على المؤلف ◯ نسخت عن نسخة بخط المؤلف ◯ قوبلت على نسخة المؤلف ◯ نسخت فى عصر المؤلف ◯ خزائنية

- اسم الناسخ : ....
- اسم الشهرة : ....
- مكان النسخ .... • تاريخ النسخ[3] : سنة : .... هجرية/ شمسية/ قبطية/ ميلادية

بيانات التأليف

- المؤلف من صفحة العنوان : ....
- المؤلف مـن الغـــلاف : ....
- المؤلف من المقدمة أو الخاتمة : ....
- عنوان صفحـة العنـــوان : ....
- عنـــوان الغـــلاف : ....
- العنوان فـي المقـــدمة : ....

اللغـة : ☐ عربي ☐ فارسي ☐ تركي ☐ عبري ☐ أوردو ☐ أخرى

(١) يذكر التقسيم الداخلي للمخطوطات (رصيد ، أروقة ، ....) أو المكتبات المهداة مثل (تيمور ، حليم ، الشنقيطي ، محمد عبده ، .....) أو ما شابه ذلك .

(٢) تذكر الأجزاء الموجودة ، مثلاً : ١ ، ٣ ، ٤ - ٧ ، ٩ - ١٢ .

(٣) لا تكتب السنة إذا كان التاريخ مجهولاً ، وإذا لم يحمل المخطوط أحد التواريخ المذكورة (هجرية ، شمسية ، قبطية) يعتبر مجهول التاريخ .

تابع شكل (٣)

الوصف المادي:

- المقاس : (الطول × العرض) • عدد الأوراق[٤] : ( ) • المسطرة[٥] : ....
- الشكل : ○ كتاب ○ لفافة ○ لوحة ○ آخر ....
- المـــادة : ○ ورق ○ رق ○ حرير ○ بردي
  ○ حجر ○ عظم ○ خشب ○ فخار ○ آخر ....
- النسخة تحتوى على : □ إطارات □ علامات مائية □ حواشي □ طيارات □ جداول □ رسومات
  □ إجازات[٦] ○ إجازة سماع ○ إجازة قراءة ○ سند ○ رواية
  ○ أخرى .... تاريخ أقدم إجازة : ....
- الزخارف والحليات : □ مقابلات[٧] □ تعليقات □ سماعات تاريخ أقدم سماع ....
  □ ملونة □ مذهبة □ نباتية □ هندسية
  ○ الصور التوضيحية : □ ملونة □ غير ملونة
  ○ النسخـــة ناقصة : □ ناقصة الأول □ ناقصة الآخر □ بها خروم[٨]
- الفواصل : □ ملونة □ مذهبة
- لون المداد في العنوان الرئيسي : .... في العنوان الفرعي : .... في النص : ....
- نوع الخط : ○ معتاد ○ رقعة ○ نسخ ○ تعليق ○ مغربي ○ فارسي
  ○ ديواني ○ كوفي ○ ثلث ○ آخر
  ○ مضبوط

حالة النسخة

- النسخة بها : □ أكل أرضة □ تلوث □ رطوبة □ تآكل أطراف □ مفككة
- الحاجة إلى الترميم : ○ ماسة ○ متوسطة ○ غير ضرورية

- فاتحة المخطوط[٩] : ....
....
....

---

(٤) يذكر عدد الأوراق وليس الصفحات ، وإذا كان المخطوط في أكثر من مجلد يذكر مجموع عدد أوراق المجلدات مجتمعة ، وبالنسبة للمجاميع تعامل كل رسالة على أنها كتاب مستقل.

(٥) متوسط عدد السطور في الصفحة .

(٦) إذا وجدت الإجازات ، لابد من توضيح نوع الإجازة .

(٧) يقصد بها المقابلة على الأصل .

(٨) أي أوراق ناقصة .

(٩) يذكر أول المخطوط بعد الديباجة وفي حالة المخطوط المكون من أكثر من مجلد تذكر فاتحة أول مجلد فقط .

تابع شكل (٣)

خاتمة المخطوط[١٠]: ....

....

....

....

....

التملكات[١١]: الاسم : .... التاريخ : ....

الاسم : .... التاريخ : ....

التوقيفات[١٢]:

- مـن : ....

علـى : ....

التاريخ : ....

- مـن : ....

علـى : ....

التاريخ : ....

الموضوعات : ١) : .... ٢) : ....

٣) : .... ٤) : ....

٥) : .... ٦) : ....

الملاحظات : ....

....

....

....

(١٠) تذكر آخر جملة قبل بيانات النسخ ، وفي حالة المخطوط المكون من أكثر من مجلد يكتفى بذكر خاتمة آخر مجلد .
(١١) يذكر أقدم تملكين .
(١٢) يذكر أقدم توقيفين .

تابع شكل (٣)

بيانات العنوان

العنوان الموثق : ....

....

عنوان الشهرة : ....

....

مراجع تحقيق العنوان رقم المرجع : (...............)

الرقم	اسم المرجع	الجزء	الصفحة
١	كشف الظنون لحاجي خليفة		
٢	إيضاح المكنون للبغدادي		
٣	لغت نامه دهخدا		
٤	Turk An.		

بيانات المؤلف : ⬭ مؤلف مجهول

الاسـم : ....

....

الكنية : ....

اللقب : ....

النسبة : ....

تاريخ الوفاة : سـنة .... هـ أو في حدود سنة .... هـ

بعد سنة .... هـ أو مـن أهـل القرن .... هـ

مراجع تحقيق العنوان رقم المرجع : (...............)

الرقم	اسم المرجع	الجزء	الصفحة
٥	الأعلام للزركلي		
٦	معجم المؤلفين لكحالة		
٧	هدية العارفين للبغدادي		
٨	عثمانلي مؤلفلري		

المفهرس : .... المراجع : ....

التاريخ : .... التاريخ : ....

شكل (٤)

مكتبة الأزهر الشريف

نظام المخطوطات المطور

بيانات الحفظ

الرقم العام : .... الرقم الخاص : ....

نوع النسخة : .... عدد المجلدات : ....

بيانات التأليف والعنوان

المؤلف الموثق : .... سنة الوفاة : ....

مرجع التوثيق : .... رقم الجزء : .... رقم الصفحة : ....

المؤلف من صفحة العنوان : ....

المؤلف من المقدمة والخاتمة : ....

العنوان الموثق : ....

مرجع التوثيق : .... رقم الجزء : .... رقم الصفحة : ....

العنوان من صفحة العنوان : ....

العنوان فى المقدمة : ....

الوصف المادي

الطول : .... العرض : .... عدد الأوراق : .... المسطرة : ....

الشكل : .... المادة المكتوب عليها : ....

النسخة تحتوي على : ....

لون المداد : .... في العنوان الرئيسي : .... في العنوان الفرعي : .... في النص : ....

نوع الخط : ....

حالة النسخة : تفكك رطوبة تلوث أكل أرضة

الحاجة إلى الترميم : ....

تابع شكل (٤)

فاتحة المخطوط ....

....

خاتمة المخطوط ....

....

التجليد

نوع التجليد : .... الحاجة إلى التجليد : ....

مادة التجليد : جلد .... كرتون ....

زخرفة التجليد : ....

التوقيفات مـن : .... التاريخ : ....

على : ....

بيانات النسخ ....

وليست كثرة التفاصيل هى كل ما يميز فهرسة المخطوط عن فهرسة المطبوع ، فمن يتصدى لفهرسة المخطوطات يواجه صعوبات جمة تستغرق منه وقتًا طويلاً وتتطلب منه جهدًا غير عادي ، ولعل أهم هذه الصعوبات :

(١) **أسماء المؤلفين القدماء** وضرورة توثيقها من كتب التراجم ، خاصة أنه لا توجد حتى الآن قائمة استناد متفق عليها ويمكن الرجوع إليها والاطمئنان لها. صحيح أن هناك جهدًا بذلته جامعة الرياض (الملك سعود حاليًا) وتمخض عن مجلد بعنوان **مداخل المؤلفين والأعلام العرب** أعده ناصر محمد السويدان

ومحسن السيد العريني ونشر سنة ١٩٨٠ ، وصحيح أن مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض أصدرت في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ أربعة مجلدات تجاوزت صفحاتها الألفين ، أعدها فكري الجزار وصدرت بعنوان : **مداخل المؤلفين والأعلام العرب حتى عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م** ، وصحيح أن شعبان خليفة ومحمد عوض العايدي أصدرا في عام ١٩٩٦ مجلدين ضخمين بعنوان **مداخل الأسماء العربية القديمة : قائمة استناد للمكتبات ومراكز المعلومات.** ولكن هذه الأعمال – رغم قيمتها – لم يقدَّر لأيٍّ منها الانتشار والذيوع في مختلف أنحاء الوطن العربي . فالقائمتان الأوليان تطبقان في المملكة العربية السعودية ، والقائمة الثالثة تستعين بها بعض المكتبات المصرية . وما زال المكتبيون العرب يعتمدون بالدرجة الأولى على عملين رائدين هما :

- **الأعلام** ، لخير الدين الزركلي .
- **ومعجم المؤلفين** ، لعمر رضا كحالة .

ولكن هذين العملين رغم قيمتهما التي لا ينكرها إلا جاهل أو حاقد ، لا يحلاّن للمفهرسين مشكلة مداخل الأسماء العربية ، لأنهما لم يهدفا أصلاً للتصدي لتلك المشكلة ، وإنما كان هدفهما التعريف بالأعلام وتوجيه الباحثين للمصادر التي ترجمت لكل واحد من تلك الأعلام . أما مشكلة المداخل فهي مشكلة فهرسة بالدرجة الأولى ، وهي مشكلة مزمنة ، ولا يكفي لمن يتصدى لها أن يكون متخصصا في علوم المكتبات ، وفي الفهرسة على وجه الخصوص ، وإنما ينبغي أن يكون تراثيًا صميمًا في ثقافته ، بمعنى أن يكون على علم واسع بالتراث تعاملاً ومعايشة ، وأن تكون قد تجمعت لديه حصيلة ضخمة من المعارف المتصلة بهذا التراث ، وبكتب الطبقات والتراجم بصفة خاصة . أما أن يكتفي – كما يفعل البعض – بجمع أسماء الأعلام من كتب التراجم – وما أكثرها – وأن يستعين

بالمداخل التي استخدمها الزركلي وكحالة في كتابيهما ، فهذا مظهر من مظاهر العبث والاستهتار بالتراث وبمن يتعاملون معه ويستخدمونه .

ومن حسن الحظ أن ظهور الحاسبات الآلية واستخدامها في الأعمال الفنية التي تقوم بها المكتبات قد وضع حدًّا لهذه المشكلة ، مشكلة مداخل الأسماء العربية القديمة خاصة ، فباستخدام تلك الحاسبات يمكن للباحث أن يصل إلى الإسم من أي جزء فيه ، إذ عن طريقها يمكن الوصول إلى الطبري سواء بحثنا عنه بالطبري أو بأبي جعفر الطبري ، أو بابن جرير الطبري ، أو بمحمد بن جرير الطبري . ولكن الحاسبات وإن حلّت المشكلة للباحث ، إلا أنها لم تحقق توحيد مداخل الأعلام العرب ، بمعنى أن يكتب الاسم الواحد بشكل واحد في فهارس كل المكتبات التي تقتني مؤلفات له .

(٢) **العناوين وتوثيقها** : فكثيراً ما تختلف صيغة العنوان الذي يذكره المؤلف في المقدمة عن الصيغة التي يذكرها في ختام المخطوط ، وعن الصيغة التي قد نجدها على صفحة العنوان . فالعنوان الرسمي – إن صح التعبير – هو ما ذكره المؤلف في المقدمة ، والعنوان المذكور في ختام المخطوط غالبًا ما يكون نسخة مصغرة أو مختصرة من العنوان الوارد في المقدمة ، ومثال ذلك أن يذكر المؤلف في المقدمة أنه سمى كتابه **العبر وديوان المبتدأ والخبر في ذكر من غبر من العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** ، ويكتفي في الخاتمة بأن يقول – مثلاً – «انتهى الجزء الأول من كتاب العبر ويليه الجزء الثاني وأوله كذا» . وفي إحدى النسخ المخطوطة من كتاب **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ذكر هذا العنوان في المقدمة ، أما في خاتمة المخطوط فتلقانا عبارة «تم التوضيح بحمد الله تعالى والصلاة على نبيه تتوالى»[1] .

---

(١) ميكروفيلم رقم ١٣٨٣٣ بدار الكتب بالقاهرة.

وقد يذكر المؤلف في مقدمته أكثر من عنوان للكتاب ، فقد ألف أبو اسحق إبراهيم بن عمر البقاعي الشافعي كتابا عن ترتيب المصحف جاء في صفحته الأولى: « فهذا كتاب عجاب رفيع الجناب ، في فن ما رأيت من سبقني إليه ولا عوَّل فكره عليه ، أذكر فيه إن شاء الله مناسبات ترتيب السور والآيات» وجاء في الصفحة الثانية: «وسميته نظم الدرر من تناسب الآيات والسور ، ويناسب أن يسمى فتح الرحمن في تناسب أجزاء القرآن ، وأنسب الأسماء له ترجمان القرآن ومبدي مناسبات الفرقان»[1] .

أما العنوان الذي تحمله صفحة العنوان فغالبًا ما يكون عنوان الشهرة . وقد اشتهر كثير من كتب التراث العربي بعناوين غير عناوينها الأصلية ، ومثال ذلك معظم كتب التفسير والحديث التي اشتهرت بين الناس بنسبتها إلى أصحابها مثل : تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، ومثل صحيح البخاري (واسمه : الجامع الصحيح) .

ومن الكتب التي اشتهرت بغير أسمائها : **تاريخ ابن خلدون**[2] **وخطط المقريزي**[3] **وجغرافية الإدريسي**[4] **ورحلة ابن بطوطة**[5] .

وغالبًا ما يكون العنوان المذكور على صفحة عنوان المخطوط من صنع مالك النسخة أو ناسخها ، ولذا يأتي من حيث الثقة في المرتبة الثالثة بعد العنوان المذكور في المقدمة والعنوان المذكور في الخاتمة.

---

(١) مخطوط رقم م١٥٢٢١ بدار الكتب بالقاهرة .

(٢) اسمه الحقيقي : العبر وديوان المبتدأ والخبر ...

(٣) اسمها الحقيقي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار .

(٤) اسمها الحقيقي : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق .

(٥) اسمها الحقيقي : تحفة النظار في غرائب الأمصار .

(٣) **التاريخ** : فكثيراً ما لا نجد تاريخ النسخ في المخطوط، وكثيراً ما يصادف المفهرس تواريخ ناقصة أو تواريخ مضللة . وقد سبق الحديث عن العبث بالتواريخ في الفصل السابق في الفقرات الخاصة بتاريخ المخطوط باعتباره أحد العناصر التي تدخل في تقييمه[١] .

وعدم تأريخ المخطوط، أو فقد الورقة الأخيرة التي يسجل فيها التاريخ عادة ، أو ذكر تواريخ مجهولة أو خاطئة ، أو كتابة التاريخ بطريقة غامضة ، كل ذلك يضطر المفهرس إلى بذل جهد كبير في محاولة لترجمة التاريخ المذكور إلى لغة الأرقام ، أو لتحديد تاريخ تقريبي يساعد على وضع النسخة في مكانها الصحيح بين غيرها من النسخ المخطوطة للكتاب ، وذلك بدراسة ورق النسخة وخطها وما قد تحمله من تملكات أو إجازات أو سماعات .

(٤) **الوصف المادي** : وهو يتضمن عدة عناصر توضحها استمارات الفهرسة التي سبق عرضها . وكثرة عناصر هذا الوصف ترهق المفهرس وتحدّ من إنتاجه لما تستغرقه من وقت ، وما تتطلبه من خبرة ودراية بأنواع الخطوط العربية وبمواصفات الورق في العصور التاريخية المختلفة ، وبالمصطلحات الفنية التي توصف بها الأشكال الزخرفية والجمالية التي تحلى بها صفحات المخطوط أو جلدته .

وأول عناصر هذا الوصف هو تحديد عدد أوراق المخطوط . ومن المعلوم أن صفحات المخطوطات لم تكن ترقم ، ومن ثم فإن على المفهرس أن يعدّ ورق النسخة التي يفهرسها . وليت الأمر يقتصر على العدّ ، فهو عمل يدوي يستغرق وقتا ولكنه لا يحتاج إلى كدّ الذهن . أما الذي يحتاج إلى التدقيق فهو التثبت من اكتمال النسخة واتصال النص ، ولن يتأتى له ذلك إلا بمراجعة نهاية كل ورقة وبداية الورقة التي تليها ليطمئن إلى أن الكلام متصل وأن النسخة لم تفقد أيًّا من

(١) ص ص ٩٥ – ٩٦ .

أوراقها . ومعنى هذا أن بيان عدد الأوراق ، وهو من أيسر الأمور بالنسبة للكتاب المطبوع ، يحتاج من مفهرس المخطوط إلى وقت وجهد لكي يكون دقيقا . أما بيانات الوصف الأخرى فتحتاج إلى ثقافة واسعة متعددة الجوانب ، فلا يكفي أن توصف النسخة بأنها مكتوبة «بقلم معتاد» دون تحديد نوع الخط أو الأنواع المتعددة من الخطوط المستخدمة فيها ، ولا يكفي أن يقال إن بالنسخة زخارف ملونة ومذهبة دون تحديد أنواع هذه الزخارف وأشكالها.

(٥) المجاميع : والمجموع عبارة عن عدة رسائل أو مؤلفات صغيرة جمعت معًا في مجلد واحد . قد تكون لمؤلف واحد أو لعدة مؤلفين ، وقد تكون في موضوع واحد أو في موضوعات متفرقة . ومن الخطأ أن يكتفي المفهرس ببيانات أول عمل في المجموع فيقول : مجموع أوله كذا ، ويذكر فاتحة العمل الأول ويهمل بقية الأعمال . ولا يكفي عند ذكر الخط أن يذكر الخط الذي كتب به أول الأعمال ، وعند ذكر الخاتمة أن تذكر خاتمة آخر عمل يضمه المجموع . ولا يكفي أن يذكر تاريخ آخر عمل على أنه تاريخ نسخ المجموع ، وإلا كانت الفهرسة ناقصة بل مضللة ، لأنها اقتصرت على عمل واحد وخلطت بين بياناته وبيانات عمل آخر ، ولأنها أهملت معظم محتويات المجموع . ولذا ينبغي أن يتعامل المفهرس مع كل عمل في المجموع على أنه عمل مستقل له مؤلفه وعنوانه وخطه وتاريخ نسخه وعدد أوراقه ، ونوع الورق ولونه وحجمه . ولا فرق بين فهرسة رسالة ضمن مجموع وفهرسة رسالة مستقلة إلا في بيان عدد الأوراق ، فيقال مثلا : في ٢٧ ورقة ضمن مجموع من رقم كذا إلى رقم كذا ، حتى يتبين القارئ موقع الرسالة بين محتويات المجموع ، وهل ترد في أوله أو وسطه أو آخره . وطبيعي أن كل الأعمال التي يضمها المجموع ستحمل رقما واحداً هو رقم المجموع في المكتبة .

ولا يكتمل الحديث عن الفهرسة والضبط الببليوجرافي للمخطوطات العربية إلا

بإطلالة عامة على أوضاع الفهارس ، وبعرض موجز للجهود التي بذلت في مجال الضبط الببليوجرافي لتلك المخطوطات .

أما **فهارس المخطوطات** فيمكن إدراجها تحت فئتين رئيستين :

أولاهما : مكتبات أصدرت فهارس مطبوعة لمقتنياتها من المخطوطات العربية. وهذه المكتبات منها مكتبات وطنية وأخرى شبه وطنية ، ومكتبات عامة وجامعية. فمن أمثلة المكتبات الوطنية دار الكتب المصرية التي أصدرت فهرسها الأول بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٩٠ ، ثم أصدرت فهرسها الثاني فيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٤٢ . وقد جمع الفهرسان بين المخطوطات والمطبوعات[١] ، ولم تفرد المخطوطات إلا في **فهرست المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب بالقاهرة في الفترة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥** الذي أعده فؤاد سيد .

ومن المكتبات الوطنية الغربية التي أصدرت فهارس مفصلة بمخطوطاتها العربية مكتبة المتحف البريطاني (المكتبة البريطانية حاليًا) ومكتبة برلين التي أعدّ لها ألفرد Wilhelm Ahlwardt فهرسا بمخطوطاتها العربية صدر بين عامي ١٨٨٧ و ١٨٨٩ في عشرة مجلدات اختص كل منها بموضوع أو أكثر ، وبلغت صفحاتها أكثر من ستة آلاف صفحة تضمنت أكثر من عشرة آلاف مخطوط[٢] .

ومن المكتبات شبه الوطنية مكتبة المتحف العراقي ببغداد والمكتبة السليمانية

---

(١) وكذلك الحال في **فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية** . فكل مجلد من مجلداته يضم مقتنيات المكتبة من المخطوطات والمطبوعات في عدة موضوعات متصلة . فالجزء الأول – مثلاً – يضم المصاحف وكتب القراءات وعلوم القرآن والتفسير والحديث ومصطلحه ، وخصص الجزء الثالث للفقه وعلم الكلام والمنطق وآداب البحث والفلسفة والحكمة ، والخامس للآداب والتاريخ وتقويم البلدان ، وهكذا .

(٢) Verzeichniss der Arabische Handschriften ... zu Berlin

ولمزيد من التفصيل عن هذا الفهرس، انظر : **فهارس المخطوطات العربية في العالم**، جـ ١، ص ص ١٥٦ –١٥٧ .

باستانبول . أما مكتبة المتحف العراقي ببغداد فقد أصدرت لها مديرية الآثار العامة بوزارة الثقافة والإعلام العراقية عدة فهارس لمخطوطاتها مثل :

- المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ، إعداد أسامة ناصر النقشبندي ، ١٩٦٩ .
- مخطوطات مكتبة المتحف العراقي . المخطوطات الفقهية . القسم الأول ، إعداد أسامة النقشبندي وعامر أحمد القشطيني ، ١٩٧٦ .
- مخطوطات التاريخ والتراجم والسِّيَر في مكتبة المتحف العراقي ، إعداد أسامة ناصر النقشبندي وظمياء محمد عباس ، ١٩٨١ .
- مخطوطات الطب والصيدلة والبيطرة في مكتبة المتحف العراقي ، إعداد أسامة ناصر النقشبندي ، ١٩٨١ .
- مخطوطات الفلك والتنجيم في مكتبة المتحف العراقي ، إعداد أسامة ناصر النقشبندي وظمياء محمد عباس ، ١٩٨٢ .

وأما المكتبة السليمانية فقد ضمت إليها مقتنيات أكثر من أربعين مكتبة، وبلغ عدد المخطوطات العربية بها قرابة تسعة وأربعين ألف مخطوط[1] .

ومن المكتبات العامة الكبرى التي تقتني مخطوطات عربية لها فهارس مطبوعة مكتبة بانكيبور العامة للمجموعات الشرقية في الهند ، فقد صدر لها فهرس ضخم يعرف بمخطوطاتها العربية والفارسية بعنوان :

Catalogue of the Arabic and Persian manuscripts in the Oriental Public Library of Bankipore. Calcutta - Patna, 1908 -1946 .

---

(١) فهارس المخطوطات العربية في العالم ، جـ ١ ، ص ص ٣٠٩ - ٣١١ .

وخصص من هذا الفهرس ثمانية عشر مجلداً للمخطوطات العربية ، اختص كل منها بفرع من فروع المعرفة(١) .

ومن المكتبات الجامعية التي اهتمت باقتناء المخطوطات العربية وإصدار فهارس لها ، مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، التي أصدرت عدة فهارس نذكر منها :

- فهرست المخطوطات والمصورات .
- الفهرس الوصفي لمخطوطات علم الفرائض .
- الفهرس الوصفي للمخطوطات العلمية (الطب والصيدلة والبيطرة والحساب والهندسة والجبر) .

والفهرسان الأخيران أعدهما مصطفى بركات وصدرا سنة ١٩٩٩ .

والفئة الثانية : مؤسسات أصدرت فهارس للمخطوطات التي تقتنيها بعض المكتبات. ومن هذه المؤسسات :

أ – **مجمع اللغة العربية بدمشق** ، فقد أصدر مجموعة ممتازة من فهارس مخطوطات دار الكتب الظاهرية [مكتبة الأسد حاليًا] خصص كل منها لعلم من العلوم مثل :

- علوم القرآن ، الذي أعده عزة حسن وصدر سنة ١٩٦٢ .
- الفقه الشافعي ، الذي أعده عبد الغني الدقر وصدر سنة ١٩٦٣ .
- الشعر ، الذي أعده عزة حسن وصدر سنة ١٩٦٤ .
- الطب والصيدلة ، الذي أعده سامي خلف حمارنة وصدر سنة ١٩٦٩ .
- علم الهيئة وملحقاته ، الذي أعده إبراهيم خوري وصدر سنة ١٩٦٩ .

(١) فهارس المخطوطات العربية في العالم ، جـ ٢ ، ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

- الجغرافيا وملحقاتها ، الذي أعده إبراهيم خوري وصدر سنة ١٩٧٠ .
- الفلسفة والمنطق وآداب البحث، الذي أعده عبد الحميد حسن وصدر سنة ١٩٧٠.
- المنتخب من مخطوطات الحديث ، الذي أعده محمد ناصر الدين الألباني وصدر سنة ١٩٧٠ .
- علوم اللغة العربية ، الذي أعدته أسماء الحمصي وصدر في مجلدين أحدهما للغة والآخر للنحو سنة ١٩٧٣ .
- التاريخ وملحقاته ، جـ٢[١] الذي أعده خالد الريان وصدر سنة ١٩٧٣ .
- الرياضيات ، الذي أعده محمد صلاح عائدي وصدر سنة ١٩٧٣ .
- التصوف ، الذي أعده محمد رياض المالح وصدر سنة ١٩٧٨ – ١٩٨٣ في ثلاثة مجلدات .
- العلوم والفنون عند العرب ، الذي أعده مصطفى سعيد الصباغ وصدر سنة ١٩٨٠.
- الأدب ، الذي أعده رياض عبد الحميد مراد وياسين محمد السواس وصدر في مجلدين سنة ١٩٨٢ – ١٩٨٣ .
- المجاميع ، الذي أعده ياسين محمد السواس وصدر سنة ١٩٨٣[٢] .

ب – **معهد المخطوطات العربية** التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية . فقد أصدر عدة فهارس لمقتنياته من المخطوطات المصورة . نذكر منها علي سبيل المثال ثلاثة أعدها عصام الشنطي وهي :

(١) جـ ١ أعده يوسف العش وصدر سنة ١٩٤٧ عن المجمع العلمي العربي بدمشق .

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر : **فهارس المخطوطات العربية في العالم** ، جـ ١ ، ص ص ٤١٦ – ٤٢٩ .

- الأدب ، الذي صدر منه الجزء الأول قسم ٤ ، ٥ ، ٦ في أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥،١٩٩٦.
- واللغة ، الذي صدر سنة ١٩٩٨ .
- والعلوم (الفلك – التنجيم – الميقات) – القسم الثاني الذي صدر سنة ١٩٩٩.

ولم يكتف المعهد بنشر الفهارس لما لديه من مصورات ، وإنما نشر فهارس للمخطوطات التي تقتنيها مكتبات أخرى مثل :

- فهرس مخطوطات مكتبة رفاعة رافع الطهطاوي ، الذي أعده يوسف زيدان ، ونشر سنة ١٩٩٦ .
- فهرس مخطوطات مكتبة عبد الوهاب نيازي (ببغداد) ، الذي أعده أسامة ناصر النقشبندي ، ونشر سنة ٢٠٠٢ .

جـ – **مكتبة الإسكندرية** ، التي أصدرت عدة فهارس أعدها يوسف زيدان نذكر منها :

- فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية ، وهو خمسة أجزاء خصص أولها للمخطوطات العلمية (الطبيعيات – الرياضيات – الفلك – الطب) وثانيها للتصوف وملحقاته ، وثالثها للتاريخ وملحقاته ، ورابعها للمنطق ، وخامسها للحديث. وصدر في الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١.
- فهرس مخطوطات أبي العباس المرسي بالإسكندرية ، وصدر في جزءين سنة ١٩٩٧ ، ٢٠٠٠ .

د – **مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض** ، فقد أصدرت :

- فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة الذي أعده وراجعه عبد الوهاب

إبراهيم أبو سليمان وآخرون ، وصدر سنة ١٩٩٧ متضمنا أكثر من ألف وخمسمائة مخطوط[١] .

هـ - **وزارة التراث القومي والثقافي بسلطنة عمان** ، فقد أصدرت :

- فهرس المخطوطات . وخصص المجلد الأول منه للغة العربية ، وصدر سنة ١٩٩٥.

و - **مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي** بلندن ، وهي مؤسسة تعنى بفهرسة المخطوطات بالدرجة الأولى ، فقد جعلت من بين أهدافها «المساهمة في نشاط فهرسة المخطوطات التي لم تفهرس بعد» وأعطت «الأولوية لفهرسة المخطوطات الإسلامية التي لم تسبق فهرستها ، والمعرضة لخطر التلف والضياع في مناطق من أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا»[٢] وأصدرت عدداً كبيراً من فهارس المخطوطات في مكتبات كانت مجهولة وغير مفهرسة، منها على سبيل المثال :

- فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو [في مالي] . ويقع في خمسة مجلدات صدرت فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ . جـ ١ أعده سيدي عمر بن علي ، وحرره جوليان يوهانسين ، وبقية الأجزاء أعدتها مجموعة من المكتبيين بالمركز .
- فهرس مخطوطات دار الوثائق القومية النيجيرية بكادونا ، أعده بابا يونس محمد ، وصدر في جزءين سنة ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ .

(١) سبق أن أصدرت مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن : **فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة** ، إعداد : محمد الحبيب الهيلة . جزءان صدرا سنة ١٩٩٤ أولهما : قسم القرآن وعلومه ، وثانيهما : قسم التاريخ . أما الفهرس الذي أصدرته مكتبة الملك فهد الوطنية فهو فهرس شامل لكل مقتنيات المكتبة من المخطوطات .

(٢) مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ص ص ٢ ، ٤ .

- فهرس المخطوطات الإسلامية بالمكتبة الوطنية الألبانية في تيرانا ، حرره عبد الستار الحلوجي وحبيب الله عظيمي ، وصدر سنة ١٩٩٧ .
- فهرس مخطوطات شنقيط ووادان[١] ، إعداد : أحمد ولد محمد يحيي ، تحرير أولرخ ريبشتوك ، وصدر سنة ١٩٩٧ .
- فهرس مخطوطات مكتبات غانا ، إعداد : بابا يونس محمد ، تحرير : علي عبد المحسن زكي ، وصدر سنة ١٩٩٩ .
- فهرس مخطوطات مكتبة مما حيدرة للمخطوطات والوثائق[٢] ، أعده عبد القادر مما حيدرة ، وحرره أيمن فؤاد سيد وصدر في ثلاثة مجلدات سنة ٢٠٠٠ .

- Catalogue of Arabic Manuscripts in SS Cyril and Methodius national library, Sofia (Bulgaria). Ḥadīth Sciences. 1995 .

ز – **مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي** ، وقد أصدر :

- فهرس مخطوطات غدامس ، أعده بشير قاسم يوشع ، وصدر في طرابلس سنة ١٩٨٦ .
- فهرس المخطوطات بمركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، أعده إبراهيم سالم شريف ، وصدر سنة ١٩٨٩ — .

وهذه الفهارس تتفاوت فيما بينها في طريقة الترتيب ، فبعضها مرتب بالعنوان وبعضها الآخر مرتب بالموضوع ، كما تختلف في درجة التفصيل وحجم البيانات التي تقدمها عن كل مخطوط ، فبعضها مجرد قوائم حصر كفهارس السليمانية وراغب باشا وأسعد أفندي باستانبول ، وبعضها الآخر يقدم بيانات وافية عن

(١) في موريتانيا .

(٢) في مالي .

المخطوط كفهارس الظاهرية بدمشق ودار الكتب المصرية بالقاهرة ومكتبة طوبقابوسراي باستانبول.

وإلى جانب الفهارس المطبوعة التي عرضنا نماذج منها ، لا ينبغي أن نغفل شكلين آخرين من أشكال الفهارس أحدهما **الفهارس البطاقية** التي تحتفظ بها كثير من المكتبات لمخطوطاتها ، فهذه الفهارس وإن كانت فائدتها مقصورة على رواد المكتبة ، إلا أننا لا يمكن التقليل من قيمتها ، لأنها في كثير من الأحيان تضم أعداداً كبيرة من المخطوطات لم تذكر فيما نشر من الفهارس . ومثال ذلك المكتبات الخاصة التي أهديت لدار الكتب المصرية ، فمقتنياتها من المخطوطات – وهى بالألوف – لم تدخل في أيٍّ من الفهارس التي نشرتها الدار . ويكفي أن نذكر مكتبات أحمد طلعت وتيمور[1] وأحمد زكي . فهذه المكتبات ونظائرها من المكتبات التي آلت إلى دار الكتب لا تضم آلاف المخطوطات فحسب ، وإنما كان أصحابها يحرصون على اقتناء النسخ النفيسة والنادرة. فالخزانة التيمورية – مثلاً – تجاوز عدد مخطوطاتها ٣٥٠٠ مخطوط «منها ٢٧٤ بخطوط العلماء أو عليها خطوطهم ، ومنها ١٦٧ بخطوط المؤلفين»[2] .

أما الشكل الثاني من أشكال الفهارس فهو **الفهارس المحسبة** التي يمكن الحصول عليها على أقراص مدمجة CD أو الاطلاع عليها عبر شبكة الإنترنت . ومع أن هذه التقنية الحديثة أفادت منها المكتبات الغربية ، إلا أنها لم تصل بعد إلى كثير من المكتبات العربية التي تقتني كنوز التراث العربي المخطوط . ولكن المد التقني ينتشر بقوة وبسرعة فائقة ، ويحطم كل ما يقابله من حواجز وسدود . وقد أفاد عدد كبير من المكتبات العربية الوطنية والجامعية والعامة من هذه التقنية في اختزان فهارس مجموعاتها المخطوطة والمطبوعة، وسيأتي يوم قريب، وقريب جداً ،

(١) نشر لها فهرس في أربعة أجزاء تضم مقتنيات المكتبة في : التفسير ، والحديث ومصطلحه ، والعقائد ، وذلك في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ .

(٢) ترجمة العلامة أحمد تيمور باشا ، ص ٢٨ .

تكون فيه كل المكتبات قد أخذت بأسباب هذا التطور التقني المذهل ، ووضعت فهارسها تحت بصر كل باحث في أي بقعة من أرض الله الواسعة .

وفي معرض ذكر فهارس المخطوطات العربية يستوقفنا عملان عظيمان حاولا حصر فهارس المخطوطات العربية في العالم سواء أكانت تلك المخطوطات لدى أفراد أو مكتبات أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية .

أما أولهما فهو :

فهارس المخطوطات العربية في العالم الذي أعده كوركيس عواد وصدر عن معهد المخطوطات العربية بالكويت سنة ١٩٨٤ في مجلدين بلغا ما يقرب من ٩٠٠ صفحة وغطّيا ستّا وستين دولة .

وأما الثاني فهو :

World Survey of Islamic Manuscripts

الذي حرره جيوفري روبر Geoffrey Roper وأصدرته مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي في لندن في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ في أربعة مجلدات ضخمة بلغت ٢٥٠٠ صفحة ، كما أصدرت له ترجمة عربية مستوفاة بعنوان : **المخطوطات الإسلامية في العالم** في أربعة مجلدات بلغت ما يقرب من ٣٥٠٠ صفحة ، وصدرت فيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ .

وهذا الحصر لا يقتصر على المخطوطات العربية وإنما يتسع ليشمل المخطوطات الإسلامية بشتى لغات البشر ، ولا يكتفي برصد الفهارس والتعريف بها ، وإنما يضيف تعريفات بالمكتبات التي تقتني مخطوطات إسلامية في ١١٧ دولة ، كما يذكر نوادر المخطوطات في كل مكتبة[1] .

ويلحق بهذين العملين الكبيرين قائمة فهارس المخطوطات التي ذكرها فؤاد

(١) هناك دراسة جيدة لهذا العمل كتبها : محمد جلال سيد محمد غندور ، ونشرت بعنوان : متابعات نقدية : المخطوطات الإسلامية في العالم . مجلة **تراثيات** ، ع ٢ (يوليو ٢٠٠٣) ، ص ص ١٤٧ – ١٧١ .

سزگين في كتابه **تاريخ التراث العربي** . وسيأتي الحديث عن هذا العمل العملاق فيما يلي من صفحات .

فإذا تركنا فهارس المخطوطات وانتقلنا إلى **أدوات الضبط الببليوجرافي** التي لا تحدّ نفسها بمكتبة من المكتبات طالعنا عملان ضخمان هما : **تاريخ الأدب العربي** Geschichte der Arabischen Litteratur لكارل بروكلمان Carl Brockelmann **وتاريخ التراث العربي** Geschichte der Arabischen Schrifttums لفؤاد سزگين Fuat Sezgin [1] .

وقد يبدو عنوان كتاب بروكلمان غريباً على الذوق العربي، وقد تبدو التسمية مضللة، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك . فكلمة «الأدب» في عنوان الكتاب لا يقصد بها الأدب بمعناه الاصطلاحي الذي يقتصر على الجيد من الشعر والنثر ، وإنما يقصد بها الأدب بمعناه العام الذي يتسع ليشمل الإنتاج الفكري في كل مجالات المعرفة . وبهذا المعنى يستخدم اللفظ في اللغات الأجنبية الحديثة فنقول مثلاً : Literature in Chemistry ونحن لا نقصد شعراً ولا نثراً وإنما نقصد الإنتاج الفكري في مجال الكيمياء . وبهذا المعنى استخدم اللفظ في عنوان كتاب **نهاية الأرب في فنون الأدب** للنويري منذ سبعة قرون ، ففنون الأدب بمعناها الاصطلاحي هي الغزل والهجاء والرثاء وغيرها من الموضوعات التي يكتب فيها الأدباء شعرهم ونثرهم ، ولكن النويري استخدمها بمعناها الواسع الذي يشمل مختلف فروع المعرفة .

---

(١) بدأ الدكتور عبد الحليم النجار ترجمة الكتاب الأول إلى العربية بتكليف من الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، وصدرت منه ثلاثة مجلدات في الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢ وأعيد إصدارها سنة ١٩٨٣ . وقد استأنف العمل سيد يعقوب بكر حتى توفاه الله. والكتاب الثاني أصدرت منه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ترجمة للمجلدين الأول والثاني في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ وقد صدرت ترجمة المجلد الأول في أربعة أجزاء تضمنت : علوم القرآن والحديث – التدوين التاريخي – الفقه – العقائد والتصوف ، وصدرت ترجمة المجلد الثاني في خمسة أجزاء غطت الشعر ، ونشرت جامعة الملك سعود بالرياض ترجمة المجلدات من ٣ – ٧ الخاصة بالعلوم التطبيقية .

ولأن بروكلمان أراد أن يؤرخ للثقافة العربية وللفكر العربي من خلال المخطوطات التي خلّفها علماء العرب وأدباؤهم وفقهاؤهم وفنانوهم ، فقد كان طبيعيًا أن يرتب كتابه ترتيبًا تاريخيًا مبتدئًا بالعصر الجاهلي ومنتهيًا بالعصر الحديث . وتحت كل عصر تذكر الموضوعات ، وتحت كل موضوع يُذكر المؤلفون ، وتحت كل منهم حصر بما بقي له من كتب مخطوطة وبأماكن وجودها . وهذا الترتيب يرهق الباحثين ويشتت الموضوع الواحد على العصور التاريخية المختلفة.

وثمة تشتت آخر لمادة كتاب بروكلمان . فبعد أن نشر الرجل كتابه في مجلدين في عامي ١٨٩٨ ، ١٩٠٢ تجمعت لديه مادة غزيرة نشرها في ملحقين صدرا في عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ثم أصدر ملحقا ثالثا سنة ١٩٤٢ عن العصر الحديث ، وضمنه ثلاثة كشافات هامة أحدها للمؤلفين العرب والآخر للعناوين والثالث للأعلام الأجانب الذين ورد ذكرهم في الكتاب كمحققين أو ناشرين للمخطوطات. وهكذا تشتتت مادة الكتاب بين العصور التاريخية، وتشتتت أيضًا بين الأصل والملاحق . ولكن هذا التشتت تعالجه الكشافات ، وهى أول ما يرجع إليه الباحث في هذا الكتاب .

ولقد حدث أن نفذت الطبعة الأولى من المجلدين الأصليين فأعاد طباعتهما في عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٩ فاختلفت أرقام صفحات هذه الطبعة عن صفحات الطبعة الأولى . وإدراكًا من بروكلمان لأهمية الكشافات ، وحتى لا تفقد فاعليتها بالنسبة لهذين الجزءين حرص بروكلمان على طبع أرقام صفحات الطبعة الأولى في هوامش صفحات تلك الطبعة الجديدة من هذين المجلدين . ومعنى هذا أن الرجل قد واجه صعوبات في عمله حاول أن يذللها لمن يستخدم الكتاب .

ولكن النقد الرئيس الذي يوجه – بحق – إلى بروكلمان هو أنه اعتمد في جمع مادة كتابه على ما نشر من فهارس المكتبات ، أي أنه لم يشتمل إلا على المخطوطات التي تضمنتها الفهارس المنشورة . وهذه الفهارس لا تغطي كل

المخطوطات التي تقتنيها المكتبات ، ولا تمثل المخطوطات العربية الموجودة في العالم تمثيلاً كاملاً ، لأن هناك مجموعات من المخطوطات تقتنيها مكتبات لم ينشر لها أي فهارس ، وهناك مجموعات أخرى يقتنيها الأفراد ولم تنشر لها هي الأخرى فهارس . وعلى من يتعامل مع كتاب بروكلمان أن يدرك حدوده كما يدرك فائدته وقدره . ويكفي للدلالة على هذا القدر أنه برغم تلك المحاذير فلا يوجد كتاب آخر يغني عنه أو يتفوق عليه غير كتاب **تاريخ التراث العربي** لسزگين الذي بدأ صدوره سنة ١٩٦٧ وما زال مستمراً .

ولقد أراد سزگين أول الأمر أن يكمل عمل بروكلمان وأن يصدر له ملحقا بعدما تبين له أن الاعتماد على الفهارس المنشورة يسقط من الحساب آلافا من المخطوطات ، ولكن ما تجمع لديه من مخطوطات أغفلها بروكلمان جعله يقرر إصدار كتاب جديد يحوي مادة كتاب بروكلمان ويضيف إليها ما عثر عليه من نسخ مخطوطة لكل كتاب ذكره بروكلمان أو لم يذكره .

ولأنه يتكلم العربية بطلاقة ، ويتمتع بحسّ لغوي لدلالات الألفاظ أرقى من حسّ بروكلمان ، فقد استبدل كلمة (التراث) بكلمة (الأدب) في عنوان الكتاب على أساس أنها الأنسب والأقوى في الدلالة على محتوياته فسمى كتابه **تاريخ التراث العربي** ، وحاول أن يتلافى كل أوجه القصور التي وجهت إلى كتاب ، فاستبعد الترتيب التاريخي ورتب ترتيبًا موضوعيًا ، وخصص كل جزء لموضوع أو عدة موضوعات مرتبطة ببعضها ، فالجزء الأول خصص لعلوم القرآن والحديث والتاريخ والفقه والعقائد والتصوف ، والثاني للشعر، والثالث للطب والصيدلة وعلم الحيوان وهكذا . ولم ينشر جزءاً من الأجزاء إلا بعد اكتمال مادته حتى لا يضطر إلى إصدار ملاحق ، ولم يقتصر على جمع مادته من الفهارس المنشورة وإنما حرص على زيارة المكتبات وحصر ما فيها من مخطوطات، سواء قام بذلك بنفسه أم كلف أمناء المخطوطات في تلك المكتبات بمساعدته في مهمته .

ومع أن سزگين قد أتيحت له إمكانات ضخمة في معهد تاريخ العلوم الطبيعية الذي يعمل به بمدينة فرانكفورت بألمانيا ، إلا أنه لم يكن بمقدوره أن يحصر كل المخطوطات العربية الموجودة في المكتبات التي رجع إليها فيما يقرب من مائة دولة منها ٩٧ مكتبة في استانبول وحدها ، ولذا توقف بالكتاب عند سنة ٤٣٠ هـ/ ١٠٣٩ م التي عدها بداية النهاية لعصر تألق الحضارة العربية(١) .

ومعنى هذا أن الباحث الذي يبحث عن مخطوطات كتاب أُلِّف قبل سنة ٤٣٠ هـ يستطيع أن يرجع إلى كتابي بروكلمان وسزگين ولكن كتاب سزگين يكون أوفى وأشمل ، أما بالنسبة للمؤلفات بعد هذا التاريخ فليس أمام الباحث سوى الرجوع إلى كتاب بروكلمان برغم المحاذير التي سبق ذكرها .

المراجع :

١ – الأنساب / السمعاني ، نشر د. س. مرجليوث .ـ ليدن : مطبعة بريل ، ١٩١٢.

٢ – أهم المجموعات الخطية وأماكن وجودها في العالم / خالد الريان . في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد** .ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، –١٩٩ ، ص ص ٥٣٧ – ٥٩٥ .

٣ – تاريخ التراث العربي / فؤاد سزگين ، ترجمة محمود فهمي حجازي وعرفة مصطفى .ـ الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٩٨٣ – ١٩٨٤.

٤ – التجارب العربية في فهرسة المخطوطات / تنسيق وتحرير فيصل الحفيان .ـ القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٩٩٨ (ندوة قضايا المخطوطات –١) .

(١) لمزيد من التفاصيل عن كتابي بروكلمان وسزگين ، انظر : **مدخل لدراسة المراجع** ، ص ص ٩٣ – ٩٧ .

٥ – ترجمة العلامة أحمد تيمور باشا / محمد بن إبراهيم الشيباني .ـ الكويت : مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، ١٩٩٠ .

٦ – الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة (الببليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية .ـ دمشق : وزارة التعليم العالي، ١٩٧٢.

٧ – دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي / أحمد شوقي بنبين .ـ الرباط : كلية الآداب ، ١٩٩٣ .

٨ – دراسات في علم المعلومات / حشمت قاسم .ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤.

٩ – دليل فهارس المخطوطات في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية .ـ عمّان : مؤسسة آل البيت ، المجمع ، ١٩٨٦ .

١٠ – رسالة للبيروني في فهرست كتب محمد بن زكريا الرازي ، نشر بول كراوس .ـ باريس : مطبعة القلم ، ١٩٣٦ .

١١ – طرائق فهرسة المخطوطات العربية بين النظرية والتطبيق / يحي محمود بن جنيد «الساعاتي». في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ١٩٣ – ٢١٩.

١٢ – ظاهرة الاستشراق / علي بن إبراهيم النملة .ـ الرياض ، ٢٠٠٣ .

١٣ – فن فهرسة المخطوطات : مدخل وقضايا / تنسيق وتحرير فيصل الحفيان .ـ القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٩٩٩ (ندوة قضايا المخطوطات – ٢) .

١٤ – فهارس المخطوطات العربية : دراسة تحليلية / عباس صالح طاشكندي .ـ **الدارة** ، س ٥ ، ع ٣ (ربيع ثان ١٤٠٠ هـ/ مارس ١٩٨٠) ، ص ص ٢١٨ – ٢٤٢.

١٥ – فهارس المخطوطات العربية في العالم / كوركيس عواد .ـ الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ١٩٨٤ .

١٦ – فهارس المخطوطات العربية في المملكة العربية السعودية / سعد الدين شريتح .ـ جدة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م (أطروحة ماجستير) .

١٧ – الفهرست / أبو الفرج محمد بن إسحق النديم ، تحقيق رضا تجدد .ـ ط ٣ .ـ بيروت : دار الميسرة ، ١٩٨٨ .

١٨ – فهرسة المخطوطات العربية / عابد سليمان المشوخي .ـ الزرقاء (الأردن) : مكتبة المنار ، ١٩٨٩ .

١٩ – قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيليوجرافي للكتاب العربي/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .ـ الرياض : وزارة المعارف ، ١٩٧٤.

٢٠ – قواعد الفهرسة الأنجلو – أميركية . الطبعة الثانية مراجعة 1988 مع تعديلات 1993 / تحرير ميشيل جورمان ، بول و. ونكلر ؛ تعريب محمد فتحي عبد الهادي وآخرين .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٦ .

٢١ – قواعد فهرسة المخطوطات العربية / صلاح الدين المنجد .ـ ط ٢ .ـ بيروت: دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٦ .

٢٢ – مجموعات المخطوطات العربية في العالم الإسلامي / يحي محمود بن جنيد «الساعاتي» .ـ **عالم المخطوطات والنوادر** ، مج ١ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ/ يوليو – ديسمبر ١٩٩٦) ، ص ص ٦ – ٢٣ .

٢٣ – المخطوطات الإسلامية في العالم / تحرير جيوفري روبر ، ترجمة وتحقيق عبد الستار الحلوجي .ـ لندن : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ١٩٩٧ – ٢٠٠٢.

٢٤ – المخطوطات الإسلامية في العالم / عرض محمد جلال سيد محمد غندور .ـ مجلة **تراثيات** ، ع ٢ (يوليو ٢٠٠٣) ص ص ١٤٧ – ١٧١ .

٢٥ – المخطوطات العربية : فهارسها وفهرستها ومواطنها في جمهورية مصر العربية/ عزت ياسين أبو هيبة .ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩.

٢٦ – المخطوطات العربية في العراق / حسين علي محفوظ .ـ **مجلة معهد المخطوطات العربية** ، مج ٤ ، جـ ٢ (ربيع الآخر ١٣٨٧ / نوفمبر ١٩٥٨) ، ص ص ١٩٥ – ٢٥٨ .

٢٧ – مخطوطات اليمن / فؤاد سيد .ـ **مجلة معهد المخطوطات العربية** ، مج ١ ، جـ ٢ (ربيع الأول ١٣٧٥ / نوفمبر ١٩٥٥) ، ص ص ١٩٤ – ٢١٤ .

٢٨ – مداخل المؤلفين والأعلام العرب / ناصر محمد السويدان ، محسن السيد العريني .ـ الرياض : جامعة الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، ١٩٨٠ .

٢٩ – مداخل المؤلفين والأعلام العرب حتى عام ١٢١٥ هـ = ١٨٠٠ م / فكري الجزار .ـ الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩١ – ١٩٩٤ .

٣٠ – مدخل لدراسة المراجع / عبد الستار الحلوجي .ـ ط ٢ .ـ الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ .

٣١ – مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي .ـ القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥٧ – ١٩٦٢ .

٣٢ – المكتبة والبحث / حشمت قاسم .ـ القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ .

٣٣ – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي .ـ لندن : المؤسسة ، – ١٩٩ .

٣٤ – موسوعات العلوم العربية / أحمد زكي باشا .ـ القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣ .

٣٥ – وضعية المخطوطات في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٤٠٨ / يحيي محمود ساعاتي .ـ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

٣٦ – Geschichte der Arabischen Litteratur / Carl Brockelmann.— Leiden : Brill, 1898, 1902, 1937, 1938, 1942 .

GI, 2nd ed., 1943 .

GII, 2nd ed., 1949 .

٣٧ – Geschichte des Arabischen Schrifttums / Fuat Sezgin .— Leiden : Brill, 1967 – .

٣٨ – World Survey of Islamic Manuscripts / Geoffrey Roper. London : al-Furqān Islamic Heritage Foundation, 1992 - 1994.

الفصل السادس

التحقيق والنشر



التحقيق والنشر

قليلة هي المخطوطات التي وصلتنا منها نُسَخ بخطوط مؤلفيها ، أو نسخ قرئت على هؤلاء المؤلفين أو أجازوها لتلاميذهم . والغالبية العظمى من المخطوطات وصلتنا منها نُسَخ تبعد عن عصر المؤلف فترات قد تطول ، وتتفاوت في تواريخها وأحجامها ، وفي أوراقها وخطوطها ، وفي درجة دقتها ومدى اكتمالها . وهذه الظاهرة هي التي تولدت عنها عملية تحقيق النصوص . فنحن لا نحتاج إلى تحقيق حين نعثر على نسخة المؤلف ، لأنها ينبغي أن تنشر كما هي دون تدخل منا ، وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نشرح النص ونعلق عليه . وحتى الأخطاء النحوية والإملائية التي يقع فيها المؤلف فإنه يتحمل مسئوليتها وتعدّ جزءاً من ثقافته . أما إذا فقدت نسخة المؤلف وتعددت النسخ المخطوطة للكتاب الواحد وتفاوتت درجات الاختلاف بينها - وهذا هو الغالب الأعم - فإننا مطالبون في هذه الحالة بأن نحقق النص إن أردنا أن ننشره . والهدف من التحقيق هو الوصول إلى حقيقة النص أو إلى صورة نتصور أنها إن لم تكن هي التي خرجت من تحت يد المؤلف ، فإنها أقرب ما تكون إلى تلك الصورة .

وعلى من يتصدى لتحقيق نص من نصوص التراث أن يبحث عن نفائس المخطوطات الجديرة بالتحقيق والنشر . ومن حسن الحظ أن هناك أكثر من عمل يعرِّف بتلك النفائس . فقد نشر أحمد تيمور في عام ١٩١٩ مجموعة مقالات بمجلة **الهلال** القاهرية عن «نوادر المخطوطات العربية وأماكن وجودها» ، وهذه المقالات جمعها ونشرها صلاح الدين المنجد في كتاب صدر في بيروت سنة ١٩٨٠. ونشر عبد السلام هارون كتابا في مجلدين بعنوان **نوادر المخطوطات** صدرت منه طبعتان بالقاهرة آخرهما سنة ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ . وجمع رمضان ششن نوادر المخطوطات العربية في المكتبات التركية وأصدر عنها كتابا في مجلدين نشرا

في بيروت في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ بعنوان : **نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا** .

وعندما يقع الباحث على نص يستحق التحقيق ، فإن عليه أن يتأكد إن كان قد سبق تحقيقه ونشره أم لا . لأن ما لم يحقق أولى بالتحقيق من غيره ، وإن لم يمنع ذلك من إعادة تحقيق نص سبق نشره بلا تحقيق أو بتحقيق ردئ لم يخدم النص كما ينبغي أن يُخدم . كما أن العثور على نُسَخ أصلية لم تتح للمحقق الأول يعدّ سبباً كافيًا لإعادة التحقيق .

وثمة مصادر يمكن عن طريقها التعرف على ما سبق تحقيقه ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - **المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع** الذي جمعه محمد عيسى صالحية ونشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة في خمسة أجزاء صدرت في تسعينيات القرن العشرين ، كما نشر له في أواخر التسعينيات أيضًا مستدركا وضعه عمر عبد السلام تدمري .

٢ - **معجم المخطوطات المطبوعة** الذي أعده صلاح الدين المنجد وأصدرته دار الكتاب الجديد في بيروت في عدة أجزاء يغطي أولها الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، والثاني من ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، والثالث من ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، والرابع من ١٩٧١-١٩٧٥ .

٣ - **ذخائر التراث العربي الإسلامي ؛ دليل ببليوغرافي للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠** ، أعده عبد الجبار عبد الرحمن وصدر في جزءين في بغداد في عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

٤ - نشرة **أخبار التراث** التي يصدرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة بصفة دورية ، والتي تهتم برصد الكتب التي حققت والتي يجري تحقيقها في الوقت الراهن .

وتتلخص **خطوات التحقيق** فيما يلي :

١ - التأكد من صحة عنوان الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه، وذلك بالرجوع إلى المصادر الببليوجرافية التي تحصي المؤلفين والمؤلفات . وينبغي أن يعرف المحقق كيف يستخدم تلك الأدوات ، فبعضها مرتب بالموضوع كـ **الفهرست** للنديم و**مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** لطاشكبرى زادة ، وبعضها مرتب بالعناوين مثل **كشف الظنون** لحاجي خليفة وذيله **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** لإسماعيل البغدادي ، وبعضها مرتب بالمؤلفين وتحت كل مؤلف أسماء مؤلفاته مثل **هدية العارفين ؛ أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** لإسماعيل البغدادي . وتتفاوت هذه الكتب في درجة الدقة التي تلتزم بها في الترتيب ، فـ **كشف الظنون** - مثلاً - ترتيبه هجائي دقيق ، أما **هدية العارفين** فيرتب المؤلفين بالإسم الأول فقط ثم بتاريخ الوفاة دون نظر إلى بقية الإسم أو إلى الكنى والألقاب .

٢ - البحث عن نسخ المخطوط وجمعها وذلك بالرجوع إلى ما نشر من فهارس المكتبات التي تقتني مخطوطات عربية في الشرق والغرب ، وإلى الأدوات الببليوجرافية التي عنيت بحصر المخطوطات العربية . وبالنسبة لفهارس المكتبات ينبغي ألا نتفاءل كثيراً ، فليس لكل المكتبات فهارس منشورة ، وما نشر من تلك الفهارس ليس من السهل الوصول إليه ، وإذا أمكن الوصول إليه فينبغي ألا نتصور أنه جامع لكل ما تقتنيه المكتبة من مخطوطات ، وأن بياناته دقيقة مائة في المائة . وقد سبقت الإشارة إلى النقص الذي يعتور فهارس دار الكتب المصرية ، وإلى المخطوطات التي تضمها المجموعات الخاصة بالدار ولم تدخل في أيٍّ من الفهارس المنشورة ، كما سبقت الإشارة إلى فهارس بعض مكتبات استانبول التي تكتفي بتقديم بيانات مبتسرة وغير دقيقة .

وعلى ذكر الفهارس ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هناك مخطوطات كثيرة وقيّمة لدى الأفراد من الأمراء والأثرياء الذين عنوا بتكوين مكتبات خاصة لهم ،

وهذه المخطوطات لا فهارس لها ، ولا يعرف الباحثون عنها شيئًا . وتلك نقطة ضعف تواجه مرحلة التجميع ، ولعلها هي السبب في إعادة تحقيق بعض المخطوطات التي سبق تحقيقها ، لا لقصور في التحقيق الأول ، وإنما بسبب العثور على نسخة مهمة من المخطوط لم يكن المحقق الأول على علم بها.

وإلى جانب فهارس المكتبات هناك عملان ببليوجرافيان لا يستغني محقق عن الرجوع إليهما وهما :

- تاريخ الأدب العربي Geschichte der Arabischen Litteratur لكارل بروكلمان Carl Brockelmann .
- تاريخ التراث العربي Geschichte des Arabischen Schrifttums لفؤاد سزگين Fuat Sezgin [1] .

ويلفت الانتباه أن العملين صدرًا باللغة الألمانية، وأن القائمين بهما أحدهما ألماني والآخر تركي يعيش في ألمانيا ويعمل بها . ومع أنه بذلت جهود ضخمة في ترجمة الكتابين إلا أن هذه الترجمة لا تغني عن الرجوع إلى الأصل الألماني في كثير من الأحيان . وأبادر فأقول إن الحاجز اللغوي لن يقف عائقًا يحول بين من لا يعرف الألمانية وبين استخدام هذين العملين لسبب بسيط هو أن الأعمال الببليوجرافية تقوم على أسماء مؤلفين ، وعناوين كتب ، وأسماء مكتبات ، وعناوين فهارس ، وأرقام صفحات أو أرقام مجلدات ، وتواريخ نسخ أو نشر ، وكلها معلومات يمكن أن يفيد منها مَنْ لا علم له باللغة الألمانية ، لأن الأسماء والعناوين ستكتب بطريقة النقل الصوتي للحروف Transliteration ولأن الأرقام لغة عالمية . أما الذي سيعسر على القارئ فهمه فهو ما يقدمه صاحب العمل من ترجمات مختصرة للمؤلفين . وهي ترجمات تكتب باللغة الألمانية ولكنها تتبع – عادةً – بذكر المصادر التي

(١) سبق الحديث عن هذين العملين بشيء من التفصيل عند الحديث عن أدوات الضبط الببليوجرافي للمخطوطات في الفصل الخامس ، ص ص ١٦٥ – ١٦٨ .

أُخذت عنها . وهذه المصادر دائماً مصادر عربية . ونحن أقدر من بروكلمان وسزگين على التعامل معها ، ولكننا لا ننكر فضلهما في توجيهنا إلى تلك المصادر. أقول ذلك حتى لا يتهيب المشتغلون بالتحقيق من التعامل مع كتابي بروكلمان وسزگين ، لأنه بدون الرجوع إليهما لا سبيل إلى التعرف على النسخ المخطوطة من أي كتاب وعلى أماكن وجودها.

٣ - تحديد منازل النسخ واختيار أعلاها مرتبة لتكون أصلاً تُقابَل عليه النسخ الأخرى . فالنسخ المخطوطة للكتاب الواحد تتفاوت تفاوتاً شديداً في قيمتها، فبَعْد النسخة التي كتبها المؤلف بخطه تأتي النسخة التي قرئت عليه أو أجازها لأحد تلاميذه . فإن لم توجد مثل هذه النسخة اضطر المحقق إلى التعامل مع ما بقي من النُّسَخ المخطوطة للكتاب . وينبغي عليه ألا يهوِّن من شأن نسخة قد يجد فيها بعض مظاهر الاضطراب كالشطب والتقديم والتأخير والحذف والإضافة . فقد تكون هذه النسخة مسودة المؤلف التي لم يُتَحْ له أن يبيضها في حياته . وفي هذه الحال تكون أعلى في الرتبة من أية نسخة أخرى مخطوطة مهما كانت دقتها ووضوحها وجمال خطها وورقها وتجليدها.

وينبغي أن يتنبه المحقق إلى أن بعض المؤلفين كان يعيد النظر في كتابه ويصدره أكثر من مرة ، فياقوت الحموي يذكر أن كتاب **البيان والتبيين** للجاحظ «نسختان أولى وثانية ، والثانية أصح وأجْوَد»[١] ، ومحمد بن إسحق النديم يذكر أن كتاب **الخراج** لأبي القاسم عبيد الله بن أحمد الكلوذاني «نسختان أولى عملها في سنة ست وعشرين ، والثانية في سنة ست وثلاثين وثلثمائة»[٢] ، وأن أبا بكر الرازي له **شرح الجامع الكبير** لمحمد بن الحسن (- ١٨٩ هـ) وهو نسختان أيضاً : أولى وثانية[٣] . وكتاب **يتيمة الدهر** أصدره الثعالبي للمرة الأولى سنة ٣٨٤ هـ

---

(١) معجم الأدباء ، جـ ١٦ ، ص ١٠٦ .

(٢) الفهرست ، ص ١٤٥ .

(٢) الفهرست ، ص ٢٦١ .

«والعمر في إقباله والشباب بمائه» وكتبه - كما يقول - «في مدة تقصر عن إعطاء الكتاب حقه ، ولا تتسع لتوفية شرطه ، فارتفع كعجالة الراكب وقبسة العجلان» ثم تجمعت لديه مادة جديدة حصَّلها من أفواه الرواة، يقول : «فجعلت أبنيه وأنقضه، وأزيده وأنقصه ، وأمحوه وأثبته ... واستمررت في تقرير هذه النسخة الأخيرة وتحريرها من بين النُّسخ الكثيرة بعد أن غيَّرت ترتيبها ، وجدَّدت تبويبها ، وأعدت ترصيفها ، وأحكمت تأليفها» . ثم يقول : «فهذه النسخة الآن تجمع من بدائع أعيان الفضل ونجوم الأرض من أهل العصر ومَنْ تقدمهم قليلاً ما لم تتضمنه النسخة السائرة الأولى»[1] .

وطبيعي أن تكون النسخة الأخيرة هي أصح الإصدارات أو الإبرازات (كما كانت تسمى) لأنها تمثل آخر ما انتهى إليه المؤلف[2] .

كما أن بعض المؤلفين كان يملي كتابه أكثر من مرة فتختلف النسخ التي أملاها في مكان عن تلك التي أملاها في مكان آخر ، كما حدث في كتاب **جمهرة اللغة** الذي أملاه مؤلفه ابن دريد (- ٣٢١ هـ) بفارس وأملاه ببغداد فاختلفت النُّسخ زيادة ونقصانا كما يقول صاحب **الفهرست**[3] .

كذلك ينبغي أن يتنبه المحقق إلى أن بعض المؤلفين كان يؤلف الكتاب الواحد على مستويين أو أكثر ، فالتبريزي (- ٥٠٢ هـ) - مثلاً - شرح **حماسة أبي تمام** ثلاثة شروح أحدها مفصل والآخر وسيط والثالث وجيز . ومن الخطأ الحكم على نسخة من الشرح الأول بأنها هي الكاملة وأن نُسَخ الشروح الأخرى ناقصة .

---

(١) يتيمة الدهر ، ص ص ١٧ - ٢٠ .

(٢) عن الإبرازات انظر : أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، ص ص ٢٧ - ٣٣ .

(٣) الفهرست ، ص ٦٧ .

وللمفاضلة بين النُّسَخ المخطوطة لكتاب من الكتب عدة معايير أولها القِدَم ، فكلما تقادمت النسخة كلما كانت أقرب إلى عصر المؤلف ، وهذا القرب يرفع من قدرها لأن النسخ المتأخرة تنقل عن النسخ المتقدمة ، وتكون معرضة لآفة الخطأ في النقل أو في الفهم . وحينما تنقل نسخة عن نسخة عن نسخة يزداد احتمال الخطأ بزيادة عدد النقَلة وتفاوت ثقافتهم ودرجة دقتهم في النقل .

أما المعيار الثاني فهو اكتمال النسخة ، فالنسخة الناقصة تفقد كثيراً من قيمتها مهما بلغت درجتها من القِدم .

والمعيار الثالث هو توثيق النسخة ، فالنسخة الخزائنية أو التي تملكها عالم من العلماء ، أو التي تحمل إجازات ومقابلات وسماعات يرتفع قدرها بالقياس إلى غيرها من النسخ الغُفل من أنماط التوثيق هذه .

أما المعيار الرابع فهو أن تكون النسخة صحيحة ؛ بمعنى أن تكون قليلة الأخطاء سواء كانت تلك الأخطاء إملائية أو لغوية أو نحوية . ومن صور الخطأ أيضًا سقوط سطر أو تكرار سطر أو تقديم سطر على سطر .

والمعيار الخامس أن تكون مقروءة ، فما قيمة مخطوط لا نستطيع قراءته لسوء الخط أو غموضه ؟

تلك بعض المعايير التي يحتكم إليها المحقق لاختيار النسخة الأساس التي يعتمدها أصلاً تُقابَل عليه النسخ الأخرى لإثبات ما بينها من خلاف في النص . وهذه الخلافات تثبت في هوامش الصفحات ويرمز لكل نسخة بحرف معين يدل عليها فيقول مثلا : في (د) وردت العبارة هكذا : .... ، وفي (م) سقطت عبارة كذا ، أو وردت الكلمة هكذا .

٤ - التعامل مع النص وذلك بتوضيح الغامض من الألفاظ ، والتعريف بالأعلام والأماكن ، وتخريج النصوص بالرجوع إلى مصادرها الأصلية وإثبات مواضعها في تلك المصادر ، والتنبيه على ما قد يكون بالكتاب من أخطاء علمية أو لغوية أو إملائية . كل ذلك في هوامش الصفحات ، وإن كان بعض المحققين يفضل ألا يثبت في ذيل الصفحة إلا الخلافات بين النسخ ، أما التعليقات والتعريفات والشروح فيجمعها في آخر كل فصل من الفصول ، وحجتهم في ذلك أن مهمتهم الأساسية هي تقديم نص المؤلف الأصلي ، وأن جهدهم ينبغي أن يتواري ، وكلامهم ينبغي ألا يزاحم كلام المؤلفين .

ولبيان معاني ما غمض من ألفاظ النص ينبغي الرجوع إلى معاجم الألفاظ العربية . وهذه **المعاجم** تجرد الألفاظ من الزوائد وتردّها إلى أصولها وتتعامل معها كمواد لغوية ، كل مادة تجمع تحتها كل مشتقاتها وجميع الصيغ التي تتفرع عنها .

وتتفاوت معاجم الألفاظ العربية فيما بينها في ثلاثة أمور أساسية :

أولها : **عدد المواد اللغوية** التي يضمها كل منها . **فصحاح الجوهري** - مثلا - يضم ٤٠ ألف مادة ، **والقاموس المحيط** يضم ٦٠ ألف مادة ، **ولسان العرب** يضم ٨٠ ألف مادة ، ولذلك قال الفيروزابادي إن الصحاح - رغم أهميته - إلا أنه «فاته نصف اللغة أو أكثر»[١] .

ثانيها : **طريقة الترتيب** ، فهناك ثلاث طرق أساسية استخدمت في ترتيب المعاجم العربية ، أولها وأقدمها الترتيب الصوتي للمواد حسب مخارج الحروف بدءًا من أقصى الحلق حتى أطراف الشفاة .

وهذه الطريقة يمثلها معجم **العين** للخليل بن أحمد (- ١٧٥ هـ) **وتهذيب اللغة** للأزهري (- ٣٧٠ هـ) **والمحكم** لابن سيدة (- ٤٥٨ هـ) . وهي طريقة صعبة في

(١) القاموس المحيط ، ص ٣ .

الاستخدام ، لا بسبب صعوبة الترتيب فحسب ، وإنما لأنها تضيف إلى تلك الصعوبة صعوبتين أخريين هما : التقسيم حسب الأبنية إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي ، وجمع تقاليب الكلمة الواحدة في مكان واحد . فـ «كَتَب» يأتي معها: كبت وبكت وبتك وتكب وتبك . ومعنى هذا أننا إذا أردنا معرفة معنى «بتك» فلن نجدها في حرف الباء وإنما في حرف الكاف (مع «كتب» لأن الكاف تأتي في الترتيب الصوتي قبل التاء ، والتاء قبل الباء) وتحت الثلاثي من الألفاظ .

أما الطريقة الثانية فهي الترتيب الهجائي بأواخر الكلمات . فالباب لآخر اللفظ والفصل لأوّله . فـ «كَتَب» نجدها في باب الباء فصل الكاف . ويمثل هذه الطريقة أشهر المعاجم العربية **صحاح** الجوهري (– ٣٩٨ هـ) **ولسان العرب** لابن منظور (– ٧١١ هـ) **والقاموس المحيط** للفيروزابادي (– ٨١٧ هـ) .

والطريقة الثالثة هي الترتيب الهجائي بأوائل الكلمات مثل **المعجم الوسيط والمعجم الكبير** اللذين يصدرهما مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

ونظرًا لسهولة هذه الطريقة في الاستخدام ، أعاد الطاهر أحمد الزاوي ترتيب مواد **القاموس المحيط** حسب أوائل الألفاظ وسماه **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة** ، وأعاد محمود خاطر ترتيب **مختار الصحاح** ، وعمل بطرس البستاني مختارات من **القاموس المحيط** رتبها هجائيًا بأوائل الكلمات وسماها **محيط المحيط** وعمل مختصرًا آخر أوْجز سماه **قطر المحيط.**

أما الفارق الثالث بين معاجم الألفاظ العربية فيتمثل في **درجة التفصيل أو الإيجاز.** وقد سلكت المعاجم عدة سبل للإيجاز أهمها :

أ – حذف معاني الكلمة التي لم تعد تستخدم ، والاكتفاء بالمعاني التي ما زالت مستخدمة .

ب – حذف الشواهد شعرًا ونثرًا .

جـ - استخدام مختصرات مثل : ج = جمع ، ع = موضع ، د = بلد ، ة = قرية ، م = معروف .

وقد فعل ذلك الفيروزابادي ، وذكر المختصرات التي استخدمها في مقدمة معجمه الشهير **القاموس المحيط**[1] .

ويتضح التفصيل والإيجاز بصورة جلية في معجمي **لسان العرب** و**القاموس المحيط**. فأولهما غلبت عليه الصفة الموسوعية حتى بلغ حجمه عشرين مجلداً ، وثانيهما غلب عليه الإيجاز فلم يزد على أربعة مجلدات ضمّنها ثلاثة أرباع المواد الموجودة في **لسان العرب** .

وتقديرًا لأهمية بعض المعاجم ، عُملت لها مختصرات مثل **مختصر العين** للزبيدي ، و**مختار الصحاح** لمحمد بن أبي بكر الرازي ، و**تهذيب الصحاح** لمحمود الزنجاني .

وأحيانًا يصادف المحقق ألفاظًا غير عربية يجد بعضها في المعاجم العادية ، ويضطر في كثير من الأحيان إلى الرجوع إلى معاجم الألفاظ الدخيلة مثل **المعرَّب** للجواليقي (- ٥٤٠ هـ) و**شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** لشهاب الدين الخفاجي (- ١٠٦٩ هـ) .

وقد يواجه المحقق مصطلحات فنية أو علمية أو دينية تحتاج إلى تفسير وإيضاح فيلجأ إلى مراجع مثل **كشاف اصطلاحات الفنون** للتهانوي (- ١١٥٨ هـ) و**الجامع لمفردات الأدوية والأغذية** لابن البيطار (- ٦٤٦ هـ) .

والتعريف **بالأماكن** يستلزم الرجوع إلى المعاجم الجغرافية مثل **معجم البلدان** لياقوت الحموي (- ٦٢٦ هـ) و**معجم ما استعجم من أسماء البلاد**

(١) القاموس المحيط ، ص ٤ .

والمواضع للبكري (- ٤٨٧ هـ) . أما **التعريف بالأعلام** فيبدأ بالرجوع إلى كتابي **الأعلام** للزركلي ، **ومعجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة . وهذان الكتابان يستمدان أهميتهما من اتساع مجالهما ودقة ترتيبهما وسهولة استخدامهما ، وتتمثل فائدتهما للمحقق في أنهما يدلاّنه على المصادر التي ترجمت للشخص ، أي أنهما جسران يعبر عليهما المحقق للوصول إلى المصادر الأصلية لترجمة شخص من الأشخاص .

والترتيب في الكتابين بالإسم الحقيقي وليس باسم الشهرة أو اللقب ، رغم وجود أسماء الشهرة في بداية كل ترجمة ، يليها تواريخ الميلاد والوفاة بالتقويمين الهجري والميلادي . ولكن **معجم المؤلفين** يلتزم الترتيب الهجائي في جميع أجزاء الإسم (اسم الشخص واسم أبيه وجدّه وهكذا) ، أما **الأعلام** فيرتب هجائيًا باسم الشخص واسم أبيه فقط ، ثم يطرح الترتيب الهجائي جانبًا ويرتب بتاريخ الوفاة[1] .

والإحالات من أسماء الشهرة إلى الأسماء الحقيقية في كتاب **الأعلام** تأتي في مواضعها من الترتيب الهجائي ، أما في **معجم المؤلفين** فمكانها في الكشاف الذي خصص له المجلدان الأخيران .

ولا ينبغي الاكتفاء بالاعتماد في تراجم الأعلام والتعريف بها على كتابي **الأعلام ومعجم المؤلفين** لأنهما مصدران ثانويان ، ، وإنما ينبغي على المحقق أن يرجع إلى المصادر الأصلية . وميدان التراجم من أكثر ميادين المعرفة ثراء في اللغة العربية . فعندنا كتب تراجم عامة لا تتقيد بزمان ولا مكان ولا موضوع مثل كتب الوفيات الثلاثة : **وفيات الأعيان** لابن خلكان (- ٦٨١ هـ) **وفوات الوفيات** لابن

(١) فمحمد بن أحمد بن يونس المتوفى سنة ٤٥٠ - مثلاً - يتقدم في الترتيب على محمد بن أحمد بن علي المتوفى سنة ٤٥٧ لأنهما يتفقان في الإسمين الأولين ويبدأ الخلاف بينهما في الإسم الثالث الذي لا يعتدّ به الزركلي في الترتيب وإنما يعتد بتاريخ الوفاة فيقدم صاحب التاريخ الأقدم .

شاكر الكتبي (- ٧٦٤ هـ) **والوافي بالوفيات** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (- ٧٦٤ هـ)، ومثل **سير أعلام النبلاء** لشمس الدين الذهبي (- ٧٤٨ هـ)، و**معجم الأدباء** لياقوت الحموي (- ٦٢٦ هـ)[1] .

وعندنا كتب حددت نفسها بنطاق جغرافي معين مثل **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) **وتاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر (- ٥٧١ هـ) **وبغية الطلب في تاريخ حلب** لابن العديم (- ٦٦٠ هـ) ، وإن كان ينبغي أن نلاحظ أن هذه الكتب لم تقتصر على أبناء الإقليم وإنما ترجمت لكل من ولد فيه أو مات فيه أو حتى مرّ به . بل إن بعضها **كتاريخ مدينة دمشق** تجاوز تلك الحدود فترجم للأعلام في منطقة الشام كلها ، ولم يكتف بذلك وإنما تحدث أيضًا عن الأنبياء السابقين الذين ظهروا في تلك المنطقة قبل الإسلام بقرون .

وإلى جانب الكتب التي التزمت بحدود جغرافية ، هناك كتب أخرى التزمت بحدود زمانية ، وهي كتب تراجم القرون التي يغطي كل منها قرنًا من القرون الهجرية بدءًا من القرن الثامن حتى القرن الرابع عشر ، ونذكر منها على سبيل المثال :

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** لابن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** للسخاوي (- ٩٠٢ هـ) .
- **الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة** لنجم الدين الغزي (- ١٠٦١ هـ) .

(١) هذا الكتاب لا يقتصر على الأدباء كما يوحي بذلك عنوانه وإنما هو في التراجم العامة . يقول المؤلف في مقدمته : «وجمعت في هذا الكتاب ما وقع إليّ من أخبار النحويين واللغويين والنسابين والقراء المشهورين والإخباريين والمؤرخين والوراقين المعروفين والكتّاب المشهورين وأصحاب الرسائل المدونة وأرباب الخطوط المنسوبة والمعينة ، وكل من صنف في الأدب تصنيفا أو جمع في فنه تأليفا» . وقد استثنى مؤلفه الشعراء لأنه ألف كتابا خاصا بتراجمهم كما ذكر في المقدمة ، ولكن هذا الكتاب لم يصلنا بكل أسف .

وكل واحد من هذه الكتب يترجم لأعلام القرن في شتى أنحاء الدولة الإسلامية وفي مختلف فروع المعرفة .

ولكن الفئة الأكثر عدداً والأشدّ تنوعًا في كتب التراجم هي التراجم المتخصصة التي تلتزم بحدود موضوعية . فهناك أعداد كبيرة من الكتب التي ترجمت للفقهاء والقراء والمفسرين والمحدِّثين والشعراء واللغويين والنحاة والأطباء وغيرهم . ويكفي أن نذكر منها على سبيل المثال :

- **طبقات الشافعية الكبرى** للسبكي (– ٧٧١ هـ) .
- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** لتقي الدين الغزي (– ١٠١٠ هـ) .
- **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري (– ٨٣٣ هـ) .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** لجمال الدين القفطي (– ٦٤٦ هـ) .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي (– ٩١١ هـ) .
- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** لابن أبي أصيبعة (ألفه سنة ٦٤٣ هـ)[١] .

وتخريج النصوص يحتاج إلى جهد كبير وإلمام واسع بمصادر التراث العربي ، فالآيات القرآنية تحدَّد مواضعها في المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقمها ورقم الآية فيها . ويستعان في ذلك بـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** الذي وضعه محمد فؤاد عبد الباقي[٢] . والأحاديث النبوية الشريفة تردّ إلى كتب الحديث الموثوقة وعلى رأسها الصحيحان **(صحيح البخاري وصحيح مسلم) ومسند**

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن كتب التراجم ، راجع : مدخل لدراسة المراجع ، ص ص ٥٥ – ٧٨ .

(٢) هو كشاف لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي مسترشداً بكتاب **نجوم الفرقان في أطراف القرآن** الذي وضعه المستشرق الألماني جوستاف فلوجل ونشره في ليبزج سنة ١٨٤٢ ثم أعيد نشره سنة ١٨٩٨ (انظر مقدمة **المعجم المفهرس**) . ويبدو أن فلوجل قد سطا على كتاب **نجوم الفرقان** الذي صنفه عالم هندي هو مصطفى بن محمد ، وطبع في كلكتا سنة ١٨١١ وأعيد طبعه في مدراس سنة ١٨٧٥ .

الإمام أحمد بن حنبل ، وموطأ الإمام مالك ، وسنن أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه . ولسهولة التعرف على المصادر التي ورد فيها الحديث يرجع إلى **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** Concordance et indices de la Tradition Musulmane وهو كشاف ألفاظ للأحاديث النبوية التي وردت في الكتب الستة[1] **ومسند** الدارمي **وموطأ** الإمام مالك **ومسند** الإمام أحمد ، جمعه ونظمه لفيف من المستشرقين بإشراف المستشرق الهولندي فنسنك A. J. Wensinck أستاذ العربية السابق بجامعة ليدن ، وتابعه منسنج J. P. Mensing ودي هاس W. P. de Haas، وڤان لون J. B. Van Loon ودي بروين J. T. P. de Bruyn، وبروجمان J. Brugman ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وأصدره الاتحاد الأممي للمجامع العلمية Union Académique Internationale[2] .

كما يرجع إلى **مفتاح كنوز السنة** الذي أعده فنسنك ونقله محمد فؤاد عبد الباقي إلى العربية[3] . وهو كشاف موضوعي لأربعة عشر مصدراً من مصادر الحديث النبوي هي : الكتب الستة وموطأ مالك ومسانيد الدرامي والطيالسي وأحمد بن حنبل وزيد بن علي ، وطبقات ابن سعد ، وسيرة ابن هشام ، ومغازي الواقدي[4] .

ولا تخفى أهمية هذه الكشافات في الوصول إلى المصادر التي وردت فيها الأحاديث النبوية . ويكفي للدلالة على ذلك أن نذكر عبارة السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة **المنار** في مقدمته لكتاب **مفتاح كنوز السنة** حيث يقول : «ولو وجد بين يديّ مثل هذا المفتاح لسائر كتب الحديث لوفّر عليّ أكثر من نصف

(١) هي : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن النسائي ، وسنن الترمذي ، وسنن ابن ماجة.

(٢) صدر في سبعة مجلدات ضخمة طبعت بمطبعة بريل بليدن فيما بين عامي ١٩٣٦ ، ١٩٦٩ .

(٣) صدرت الترجمة العربية عن مطبعة مصر سنة ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٤ م .

(٤) لمزيد من التفاصيل . راجع : جهود المستشرقين في مجال التكشيف الإسلامي . في : **الكتب والمكتبات بين القديم والحديث** ، ص ص ١٠٠ - ١٢٦ .

عمري الذي أنفقته في المراجعة»[1] .

أما النصوص الشعرية والنثرية فيرجع فيها إلى كتب الأدب مثل **البيان والتبيين** للجاحظ **والأغاني** لأبي الفرج الأصفهاني ، كما يرجع إلى دواوين الشعراء وإلى كتب المجموعات الأدبية شعراً ونثراً . فمن مجموعات الشعر **ديوان الهذليين والمفضليات** للمفضل الضبي (- ١٦٨ هـ) **والأصمعيات** للأصمعي (- ٢١٦ هـ) **وجمهرة أشعار العرب** لأبي زيد القرشي (أواخر القرن الثالث) وكتب **الحماسة** مثل **حماسة** أبي تمام (- ٢٣١ هـ) **وحماسة** البحتري (- ٢٨٤ هـ) **وحماسة** ابن الشجري (- ٥٤٢ هـ) **ومختار الشعر الجاهلي** لمصطفى السقا .

ومن مجموعات النثر : **جمهرة خطب العرب وجمهرة رسائل العرب** وكلاهما لأحمد زكي صفوت .

وتخريج النصوص التي نقلها المؤلف عن غيره في مجال اختصاصه يتطلب الرجوع إلى الكتب التي ألفت في هذا المجال سواء كانت سابقة عليه أو لاحقة له، لأن من الطبيعي أن يعتمد أي مؤلف على من سبقه وينقل عنه ، وأن ينقل عنه المؤلفون اللاحقون . وكثيراً ما يكمل المحقق نقصاً أو يصحح خطأً في المخطوطة بالرجوع إلى النصوص التي يعثر عليها منقولة عن هذا الكتاب في كتب الأقدمين الذين عاشوا في عصور قريبة من عصر المؤلف ، وربما رجعوا إلى نسخة أصلية من الكتاب كانت موجودة في أيامهم وفقدت على مرّ السنين .

٥ - التقديم للنص بمقدمة تعرّف بالكتاب ومؤلفه وتبين أهميته في مجاله ، كما تعرف بالنُّسَخ التي وصلتنا من الكتاب ، وبالنسخ التي تم جمعها والاعتماد عليها في التحقيق ، والرموز التي رمز بها لكل نسخة ، والنسخ التي استبعدت لعدم أهميتها ، والمنهج الذي اتُّبع في التحقيق . وعادة ما يقدم المحقق

(١) مفتاح كنوز السنة ، صفحة س .

صفحات مصورة من النسخ التي استخدمها ، وهذه الصفحات ينبغي أن يتم اختيارها بعناية على أساس ما تقدمه من معلومات عن النسخة ، كأن تكون صفحة عنوان عليها تملكات ، أو صفحة من المقدمة التي يذكر فيها المؤلف اسمه وعنوان كتابه ، أو صفحة من خاتمة المخطوط يذكر فيها تاريخ نسخه واسم ناسخه .

٦ - إضافة ما يحتاج إليه النص المحقق من كشافات تحليلية indexes تيسر الوصول إلى جزئياته ودقائقه . وهذه الكشافات تختلف من كتاب لآخر ، ففي الكتب الجغرافية يصبح كشاف الأماكن ضروريا ، وفي الكتب التاريخية يكون لكشاف الأعلام والأحداث الأولوية ، وفي الكتب الأدبية يحتل كشاف الأشعار مرتبة الصدارة ، وهكذا . وبالرغم مما تتطلبه تلك الكشافات من جهد، إلا أنها تعد مفاتيح أساسية للكنوز المعرفية التي تضمها تلك الكتب ، وتزداد أهميتها في الكتب الموسوعية الضخمة التي تضم أشتاتا متفرقة من المعارف مثل **العقد الفريد** لابن عبد ربه **ونهاية الأرب** للنويري ، **وصبح الأعشى** للقلقشندي .

وكثير من الناس يتصورون أننا مدينون بتحقيق النصوص إلى مناهج المستشرقين الذين تصدوا لهذه المهمة منذ القرن السادس عشر ونشروا بعض أمهات كتب التراث العربي . وذلك وَهْم ينبغي تصحيحه لأن علماء المسلمين وضعوا أصول هذا العلم قبل أن تظهر حركة الاستشراق وقبل أن يولد المستشرقون بقرون عدة .

فعلماء الحديث هم أول من حرص على أداء النص كما ورد عن النبي ﷺ سواء نقل هذا النص مشافهة أو عن أصل مكتوب . وقد استنكر ابن الصلاح أن يطالع أحدهم كتابا منسوبًا إلى مصنِّف معين وينقل عنه «إلا إذا وثق بصحة النسخة

بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة»[1] . وفي موضع آخر من كتابه نراه يطالب من أراد أن ينقل حديثا بأن «يرجع إلى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ، ليحصل له بذلك – مع اشتهار هذه الكتب وبُعدها عن أن تُقصد بالتبديل والتحريف – الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول»[2] .

ومعنى هذا أن علماء الحديث قد وضعوا الضوابط والشروط التي تحكم التعامل مع النصوص القديمة المخطوطة ، وأنهم جعلوا مقابلة النُّسَخ ببعضها أمرًا لازمًا للاطمئنان لصحة النص . بل إنهم لم يكتفوا بذلك وإنما مضوا يصنفون تلك النسخ ويجعلونها مراتب في العلوّ ، فالنسخة تكون عالية إذا اقتربت من عصر المؤلف ، لأن النسخ المتأخرة تنقل عن بعضها ، وكثرة النقل تزيد من احتمال الخطأ ، سواء وقع هذا الخطأ بطريق السهو أو كان مقصودا ومتعمدا.

وإثبات الفروق بين النسخ يحدثنا عنه القاضي عياض فيقول : «ثم ما كانت من زيادة في الأخرى ألحقت ، أو من نقص أُعلم عليها ، أو من خلاف خُرِّج في الحواشي ، وأُعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار.. ولا يغفل المهتبل بهذا عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره أو على ظهر جزئه أو آخره ، والتعريف بكل علامة لمن هذه لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السنّ واختلال الذكر فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه»[3] .

وبعد مقابلة النُسَخ والتأكد من صحة الرواية والاطمئنان إلى صحة المتن ، تأتي

(١) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٢٩٣ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ، ص ١٠٢ .

(٣) الإلماع ، ص ص ١٨٩ ، ١٩١ – ١٩٢ .

مرحلة التقويم والتصحيح . فما ورد من خطأ في المتن يكتب كما هو وتوضع عليه إشارة تفيد خطأه ويصحح في الهامش ، ويسمى ذلك «التضبيب» . يقول القاضي عياض : «يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجه ضبّة ، وهي صورة رأس صاد مهملة هكذا «صـ» فإن صحّ بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى «صح»(١) . ويقول العلموي : «ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ «كذا» صغيرة ، أي : هكذا رأيته ، ويكتب في الحاشية : «صوابه كذا» إن كان يتحققه ، أو : «لعله كذا» إن غلب على ظنه أنه كذلك»(٢) .

ومعنى هذا أن علماء الحديث هم الذين أرسوا أصول علم تحقيق النصوص وحددوا خطواته ومراحله . ولا ينبغي أن ننسى أن المحدِّثين هم الذين كانوا وراء ظهور كتب الجرح والتعديل وكتب الطبقات التي تتبعت الصحابة والتابعين في محاولة رائعة لبيان درجة كل منهم من حيث الثقة والعدالة والضبط ، وهم الذين وضعوا علم مصطلح الحديث وهو علم يعنى بدراسة متن الحديث وبوضع القواعد الخاصة بكتابته وضبطه .

وقد بدأت حركة الاستشراق في أوروبا في القرن الخامس عشر للميلاد على يد الرهبان بعد أن تجمعت لديهم «آلاف مؤلفة من مخطوطات من كتب دار الإسلام، نفيسة منتقاة ، مشتراة أو مسروقة ، موزعة مفرقة في جميع أرجاء أورروبة وأديرتها ومكتباتها وجامعاتها ، وأكبّ عليها المستشرقون المجاهدون الصابرون ، الذين هجروا دنيا الناس المائجة بكل زخرف ومتاع ، وعكفوا بين جدران صامتة مغلقة ، وأكداس من الأوراق المكتوبة بلسان غير لسان أقوامهم ، يقضون سحابة النهار وزلفًا من الليل يفرزونها ورقة ورقة وسطرًا سطرًا وكلمة كلمة بصبر

(١) الإلماع ، ص ١٦٩ .

(٢) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ، ص ١٣٦ .

لا ينفد وعزيمة لا تكلّ ، ويكابدون كل مشقة في الفهم والوقوف على أسرار المعاني المخبوءة تحت رموز الألفاظ العربية وغير العربية في كل علم ومعرفة وفن ، دينًا كان أو أدبًا أو لغة أو شعراً أو تاريخًا أو علم بلدان (جغرافية) أو طبًّا أو رياضة أو فلكا أو صناعات وآلات، كل ذلك يدرسونه بدقة ونظام وترتيب وبتعاون كامل بينهم مهما تباعدت بلادهم وأوطانهم ... ولما كانت هذه المخطوطات التي يعكف نفر منهم على دراستها متفرقة في البلاد وحبيسة تحت يد عدد قليل جداً قد يكون رجلاً واحداً في قرية أو دير ، عمدوا إلى نشر بعضها مطبوعة لتكون تحت يد كل دارس مستشرق في أي بلد كان من بلاد أوربّة»[1] .

وفي بداية الأمر كان المستشرقون «إذا وجدوا كتابا من كتب القدماء قاموا بطبعه ، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة . فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology) عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء ، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة ، وكانوا كلما تخالفت النُّسَخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب ، وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش . ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها ، واستنتجوا اصطلاحات حدسية يخالفون بها ما هو مروي في النسخ ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبوعة ... وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة»[2] .

وهكذا بدأ نشر المخطوطات في الغرب باختيار نسخة من الكتاب وطبعها كما هي . أما جمع النسخ المختلفة للكتاب ، والمقابلة بينها وتصحيحها فلم يكن يخطر لهم على بال ، لأن الغرض من هذا النشر كان محصوراً في إتاحة الكتاب بأعداد كبيرة للقراء .

(١) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، ص ٥٤ .

(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، ص ١١ .

وبمرور الزمن وازدهار الدراسات الأدبية في أوروبا ، بدأ الاهتمام بجمع نُسَخ المخطوط والمقابلة بينها اعتماداً على الخبرة المستفادة من التجربة . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر للميلاد بدأت عملية تحقيق التراث تخضع للتقنين ، فوضعت القواعد التي يلتزم بها المحققون ، وتحول نشر النصوص التراثية إلى علم له أصوله ومناهجه التي استلهمت النهج الذي وضعه علماء المسلمين ، والذي يقوم على تحرير النص والتعليق عليه والتنبيه إلى ما وقع فيه من أخطاء ، فضلاً عن إثبات الاختلافات بين النُّسَخ .

ويحسب للمستشرقين أنهم نبهوا إلى الضرورات الخمسة التالية :

أ – تخريج النصوص الواردة في المخطوط وردّها إلى مصادرها .

ب – التعريف بالأماكن والأشخاص والأحداث التي يرد ذكرها في النص .

جـ – عمل الفهارس والكشافات Indexes التي تيسر الاستفادة من النص .

د – عمل ثبت بالمصادر والمراجع التي استعان بها المحقق في عمله .

هـ – كتابة مقدمة للكتاب المحقّق تعرّف به وبمؤلفه ، وتبين أهميته ، كما تعرّف بما بقي من نُسَخ الكتاب ، وبالنُّسَخ التي اعتمدها المحقق في عمله.

ولم يمض طويل وقت حتى ظهر من بين العلماء العرب المحدثين شيوخ تلقفوا الخيط من المستشرقين ومضوا يؤصلون هذا العلم ، مستلهمين خلفياتهم الدينية وما ورثوه عن علماء الحديث الأوائل ، ومستفيدين مما اطلعوا عليه من المناهج التي اصطنعها المستشرقون فيما نشروه من كتب التراث العربي . ولم تلبث أن ظهرت سلسلة ذهبية من شوامخ المحققين الذين يمثل كل منهم مدرسة من مدارس التحقيق ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : الشيخين الجليلين أحمد شاكر ومحمود

شاكر ، والعلماء الأفاضل : عبد السلام هارون وصلاح الدين المنجد وأحمد زكي وحمد الجاسر والسيد صقر ومحمد مصطفى زيادة ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد محي الدين عبد الحميد وإبراهيم الإبياري ومصطفى السقا ومحمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو .

المراجع :

أولاً : في علم التحقيق :

١ - أصول التحقيق بين النظرية والتطبيق / محمد عجاج الخطيب . في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٣٤٧ - ٣٧٢ .

٢ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب / برجستراسر ، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري .ـ ط ٢ .ـ الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٢ .

٣ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع / القاضي عياض بن موسى ، تحقيق السيد أحمد صقر .ـ القاهرة : دار التراث ، ١٩٧٠ .

٤ - تحقيق التراث : عبد الهادي الفضلي .ـ جدة : مكتبة العلم ، ١٩٨٢ .

٥ - تحقيق التراث العربي : منهجه وتطوره / عبد المجيد دياب .ـ القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٨٣ .

٦ - تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل / عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان .ـ الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٤ .

٧ - تحقيق النصوص ونشرها / عبد السلام هارون .ـ ط ٤ .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٧٧ .

٨ – رسالة في الطريق إلى ثقافتنا / محمود محمد شاكر.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .

٩ – عناية المحدِّثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات / أحمد محمد نور سيف .ـ دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٩٨٧ .

١٠ – في منهج تحقيق المخطوطات / مطاع الطرابيشي .ـ دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٣.

١١ – قواعد تحقيق المخطوطات / إياد خالد الطباع . في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٤٠١ – ٥١٤ .

١٢ – قواعد تحقيق المخطوطات / صلاح الدين المنجد .ـ ط ٥ .ـ بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٦ .

١٣ – قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها : وجهة نظر الاستعراب الفرنسي/ ريجيس بلاشير وجان سوڤاجيه ، ترجمة محمود المقداد .ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٨ .

١٤ – الكفاية في علم الرواية / الخطيب البغدادي .ـ حيدر اباد : دائرة المعارف الإسلامية ، ١٣٥٧ هـ .

١٥ – محاضرات في تحقيق النصوص / أحمد محمد الخراط .ـ المدينة المنورة : المنارة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ .

١٦ – مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف/ محمود محمد الطناحي .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٤ .

١٧ – المعيد في أدب المفيد والمستفيد / عبد الباسط العلموي .ـ دمشق : مطبعة الترقي ، ١٣٤٩ هـ/ ١٩٢٠ م .

١٨ – مقـدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، توثيق وتحقيق عائشة عبد الرحمن .ـ القاهرة : دار الكتب ، ١٩٧٤ .

١٩ – مقدمة في المنهج / عائشة عبد الرحمن .ـ القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١ .

٢٠ – مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين / رمضان عبد التواب .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٦ .

٢١ – منهج تحقيق المخطوطات / مؤسسة آل البيت لإحياء التراث .ـ عمّان : المؤسسة ، ١٩٨٨ .

٢٢ – نظرات نقدية في ميدان تحقيق المخطوطات / أحمد حسن فرحات. في : **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** ، ص ص ٣٧٥ – ٣٩٩ .

ثانيًا : مراجع مساعدة في عملية التحقيق :

أ – البيليوجرافيات :

٢٣ – إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون / إسماعيل البغدادي ، نشر محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي .ـ استانبول : وكالة المعارف التركية ، ١٩٤٥ – ١٩٤٧ .

٢٤ – تاريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان ، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرين .ـ القاهرة : الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ١٩٥٩ ـ .

٢٥ – تاريخ التراث العربي / فؤاد سزگين ، نقله إلى العربية محمود فهمي حجازي وعرفة مصطفى .ـ الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٣ – ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣ – ١٩٨٤م .

٢٦ - ذخائر التراث العربي الإسلامي ؛ دليل ببليوغرافي للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠ / عبد الجبار عبد الرحمن .ــ بغداد ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣.

٢٧ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ أغا برزگ الطهراني .ــ النجف : مطبعة الغري، ١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٦ــ .

٢٨ - الفهرست / محمد بن اسحق النديم ، تحقيق رضا تجدد .ــ ط ٣ .ــ بيروت : دار الميسرة ، ١٩٨٨ .

٢٩ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / حاجي خليفة ، نشر محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي .ــ استانبول : وكالة المعارف ، ١٩٤١-١٩٤٣.

٣٠ - المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع / محمد عيسى صالحية .ــ القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

٣١ - معجم المخطوطات المطبوعة / صلاح الدين المنجد .ــ ط ٢ .ــ بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٨ .

٣٢ - معجم المعجمات العربية ؛ رصد حصري شارح للمعجم العربي المطبوع / وجدي رزق غالي .ــ بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٩٣ .

٣٣ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم / طاشكبرى زاده ، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور .ــ القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨ .

٣٤ - الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم / محمود محمد الطناحي .ــ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٥ .

٣٥ - نوادر المخطوطات / عبد السلام هارون .ــ ط ٢ .ــ القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .

٣٦ – نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا / رمضان ششن .ــ بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٥، ١٩٨٠ .

٣٧ – نوادر المخطوطات العربية وأماكن وجودها / أحمد تيمور ، نشر صلاح الدين المنجد .ــ بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٨٠ .

٣٨ – هدية العارفين ؛ أسماء المؤلفين وآثار المصنفين / إسماعيل البغدادي .ــ استانبول : وكالة المعارف الجليلة ، ١٩٥١ – ١٩٥٥ .

٣٩ – Geschichte der Arabischen Litteratur / Carl Brockelmann .— Leiden : Brill, 1898, 1902, 1937, 1938, 1942.

GI, 2nd ed., 1943 .

GII, 2nd ed., 1949 .

٤٠ – Geschichte des Arabischen Schrifttums / Fuat Sezgin .— Leiden : Brill, 1967 — .

ب – الكشافات :

٤١ – تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / محمد فؤاد عبد الباقي .ــ القاهرة : مطبعة المنار ، ١٩٣٥ – ١٩٣٩ .

٤٢ – المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ، ونشره أ. ي. ونسنك ، ي . ب. منسنج ، ي. بروخمان .ــ ليدن : مكتبة بريل ، ١٩٣٦– ١٩٦٩ .

٤٣ – المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / محمد فؤاد عبد الباقي .ــ ط ٣ .ــ القاهرة : دار الحديث ، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م .

٤٤ – مفتاح كنوز السنة / ڤنسنك ، نقله إلى العربية محمد فؤاد عبد الباقي .ـ القاهرة : مطبعة مصر ، ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٤ م .

جـ – المعاجم اللغوية :

٤٥ – تاج اللغة وصحاح العربية / الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .ـ القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٥٦ .

٤٦ – ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة/ الطاهر الزاوي .ـ ط ٢ .ـ القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٠ – ١٩٧٣ .

٤٧ – جمهرة اللغة / ابن دريد ، حققه وقدم له رمزي منير البعلبكي .ـ بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧ – ١٩٨٨ .

٤٨ – شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل / شهاب الدين الخفاجي ، تصحيح وتعليق ومراجعة محمد عبد المنعم خفاجي .ـ القاهرة : مكتبة الحرم الحسيني، ١٩٥٢ .

٤٩ – العين / الخليل بن أحمد ، تحقيق عبد الله درويش .ـ بغداد : مطبعة الصافي ، ١٩٦٧ـ .

٥٠ – القاموس المحيط / الفيروزابادي .ـ ط ٥ .ـ القاهرة: المكتبة التجارية، ١٩٥٤.

٥١ – لسان العرب / ابن منظور .ـ القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، – –١٩٦.

٥٢ – المحكم والمحيط الأعظم في اللغة / ابن سيدة ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين .ـ القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٨ – ١٩٧٣ .

٥٣ – المخصص / ابن سيدة .ـ القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٨٩٩ – ١٩٠٣ .

٥٤ – المعجم الكبير/ مجمع اللغة العربية .ـ القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥٦ ـ .

٥٥ – المعجم الوسيط / أخرجه إبراهيم أنيس وآخرون .ـ ط ٣ .ـ القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٥ .

٥٦ – المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم / الجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر .ـ ط ٢ .ـ القاهرة : مركز تحقيق التراث بدار الكتب ، ١٩٦٩ .

د – المعاجم الجغرافية :

٥٧ – الروض المعطار في خبر الأقطار / الحميري ، تحقيق إحسان عباس .ـ ط ٢ .ـ بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٤ .

٥٨ – المشترك وضعا والمفترق صقعا / ياقوت الحموي .ـ ط ٢ .ـ بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٦ .

٥٩ – معجم أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها / أنيس فريحة .ـ ط ٢ .ـ بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٢ .

٦٠ – معجم البلدان / ياقوت الحموي ، تحقيق فريدة الجندي .ـ بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠ .

٦١ – معجم بلدان فلسطين / محمد محمد حسن شراب .ـ دمشق : دار المأمون ، ١٩٨٧.

٦٢ – معجم البلدان والقبائل اليمنية / إبراهيم أحمد المقحفي .ـ ط ٣ .ـ صنعاء : دار الكلمة ، ١٩٨٨ .

٦٣ – المعجم الجغرافي للبلاد العربية / حمد الجاسر .ـ الرياض : دار اليمامة ، ١٣٩٧-١٤٠١هـ.

٦٤ – معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع / البكري ، تحقيق مصطفى السقا .ـ بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٣ .

هـ - كتب التراجم :

٦٥ - إخبار العلماء بأخبار الحكماء/ القفطي، تصحيح من أمين الخانجي .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٩٠٩ .

٦٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة / ابن الأثير ، تحقيق محمود فايد وآخرين . القاهرة : المكتبة التعاونية ، ١٩٦٤ .

٦٧ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين / عبد الباقي اليماني ، تحقيق عبد المجيد دياب .ـ الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م .

٦٨ - الإصابة في تمييز الصحابة / ابن حجر العسقلاني ، تحقيق علي محمد البجاوي.ـ القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م .

٦٩ - الأعلام / الزركلي .ـ ط ٦ .ـ بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٩ .

٧٠ - الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية / زكي محمد مجاهد .ـ القاهرة : مطبعة دار الطباعة المصرية الحديثة ، ١٩٤٩ - ١٩٦٣ .

٧١ - أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام/ عمر رضا كحالة .ـ ط ٢ .ـ دمشق: المكتبة الهاشمية ، ١٩٥٩ .

٧٢ - أعيان الشيعة / محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي .ـ ط ٢ .ـ دمشق : دار الحكمة ، ١٩٨٩ - .

٧٣ - إنباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

٧٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : دار الكتب ، ١٩٦٤ .

٧٥ – تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي .ــ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٤٩ هـ/ ١٩٣١م .

٧٦– تاريخ مدينة دمشق / ابن عساكر ، تحقيق صلاح الدين المنجد .ــ دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٩٥١ – .

٧٧ – تهذيب تاريخ دمشق الكبير / عبد القادر بدران .ــ بيروت : دار الميسرة ، ١٣٩٩.

٧٨ – حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر / عبد الرزاق البيطار ، تحقيق محمد بهجة البيطار .ــ دمشق : المجمع العلمي العربي ، ١٩٦١ – ١٩٦٣ .

٧٩ – خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر / المحبي .ــ القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٤ هـ .

٨٠ – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة / ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق .ــ القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٦ م .

٨١ – الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب / ابن فرحون ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور .ــ القاهرة : دار التراث ، ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م .

٨٢ – الروض النضر في ترجمة أدباء العصر / العمري ، تحقيق سليم النعيمي .ــ بغداد : المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٤ – ١٩٧٥ .

٨٣ – سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر / المرادي .ــ ط ٣ .ــ بيروت : دار البشائر الإسلامية ، ١٩٨٨ .

٨٤ – سير أعلام النبلاء/ الذهبي .ــ بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١ – ١٩٨٨ .

٨٥ – الشعر والشعراء / ابن قتيبة الدينوري ، تحقيق أحمد محمد شاكر .ــ القاهرة: دار المعارف ، ١٩٦٦ – ١٩٦٧ .

٨٦ – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع / السخاوي .ـ القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٥٣–١٣٥٥ هـ.

٨٧ – طبقات الحنابلة / ابن أبي يعلى ، تصحيح محمد حامد الفقي .ـ القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٥٢ .

٨٨ – الطبقات السنية في تراجم الحنفية / تقي الدين الغزّي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو .ـ القاهرة: هجر للطباعة ، ١٩٨٩ م .

٨٩ – طبقات الشافعية / الأسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري .ـ الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ .

٩٠ – طبقات الشافعية الكبرى / السبكي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي .ـ القاهرة : دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) ، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٤ م .

٩١ – طبقات فحول الشعراء / ابن سلام الجمحي ، تحقيق محمود شاكر .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٢ .

٩٢ – الطبقات الكبرى / ابن سعد .ـ بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.

٩٣ – طبقات النحويين واللغويين / الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٥٤ .

٩٤ – عيون الأنباء في طبقات الأطباء / ابن أبي أصيبعة ، شرح وتحقيق نزار رضا .ـ بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٥ .

٩٥ – الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة / نجم الدين الغزي .ـ ط ٢ .ـ بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٩ .

٩٦ – معجم الأدباء «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» / ياقوت الحموي .ـ القاهرة : دار المأمون ، ١٩٣٦ – ١٩٣٨ .

٩٧ – معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة .ـ دمشق : المكتبة العربية ، ١٩٥٧ – ١٩٦١.

٩٨ – الوافي بالوفيات / الصفدي .ـ ط ٢ .ـ فيسبادن (ألمانيا) : فرانز شتاينر ، ١٩٨٤ـ .

٩٩ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / ابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس .ـ بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٠ – ١٩٧٢ .

و – مجموعات الشعر والنثر :

١٠٠ – الأصمعيات / الأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٥ .

١٠١ – جمهرة أشعار العرب / أبو زيد القرشي ، تحقيق علي البجاوي .ـ القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٧ .

١٠٢ – جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة / أحمد زكي صفوت .ـ القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٣٣ .

١٠٣ – جمهرة رسائل العرب / أحمد زكي صفوت .ـ بيروت : المكتبة العلمية ، ١٩٣ـ.

١٠٤ – الحماسة الشجرية / ابن الشجري ، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي .ـ دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٧٠ .

١٠٥ – ديوان الحماسة / أبو تمام الطائي ، شرح المرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون .ـ القاهرة : ١٩٥١ – ١٩٥٣ .

١٠٦ - ديوان الحماسة / البحتري، تحقيق لويس شيخو اليسوعي .ـ ط ٢ .ـ بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ .

١٠٧ - ديوان الهذليين .ـ القاهرة : دار الكتب ، ١٩٤٥ - ١٩٥٠ .

١٠٨ - مختار الشعر الجاهلي / مصطفى السقا .ـ ط ٢ .ـ القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٤٨ .

١٠٩ - المفضليات / المفضل الضبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون .ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥ .

الخاتمــة

وبعــد ...

فقد حاولت في الصفحات السابقة أن أجمع شتات علم المخطوط العربي ، وأن أقيم من هذا الشتات بناء متواضعًا ينهض إلى جوار الأبنية التي شيدها المؤلفون في هذا المجال ، وأن أقدِّم تصوراً لحدود هذا العلم ومجالات اهتمامه ، فخصصت لكلٍّ منها فصلاً من الفصول ختمته بالمراجع الأساس التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث ويستكمل بها الصورة التي عرضتها بإيجاز أحرص عليه في كل ما أكتب أو أؤلِّف. وبقيت مجموعة من المراجع تتصل بكل الفصول أو معظمها ، وتضيف إليها وتثريها ، وقد آثرت أن أجمعها معًا وأن أختم بها هذه الدراسة ليرجع إليها من يريد الإطار العام والصورة المجملة لعلم المخطوط العربي .

وإذا كان لي أن أختم حديثي ببعض الملاحظات العامة ، فإن أولى تلك الملاحظات هي الاعتراف بصعوبة هذا التخصص وندرة المشتغلين به في كل المجالات السابق ذكرها . وعندما قلّ المتخصصون الحقيقيون وضاع صوتهم في زحمة الحياة ، كثر الأدعياء وارتفعت أصواتهم . فكثيرون يتشدقون بالحديث عن المخطوطات في الصحافة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية ويتكسبون بهذه الأحاديث ، وكثيرون يكتبون عن المخطوطات بغير علم ، ويسطون على كتابات الآخرين بلا حياء . وعن هؤلاء وأولئك كتبت مقالا نشر منذ أكثر من خمسة عشر عامًا في مجلة **التوباد**(١) بعنوان : «الكتابة عن المخطوط العربي بين الأصالة والادعاء» . ولست أريد أن أردِّد هنا شيئًا مما جاء به ، لأني لا أحب التكرار .

وكثيرون يكتبون ولا يذكرون المراجع التي اعتمدوا عليها كِبْرًا وعنادًا ، متناسين أنهم بذلك يهدرون مبدأ من مبادئ البحث العلمي ، وينسفون دعامة من

---

(١) مج ١ ، ع ٤ (شوال ١٤٠٨ / يونيو ١٩٨٨) ، ص ص ٨٢ – ٨٨ . والمجلة تصدر في الرياض عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون.

دعائمة الأساسية وهي الأمانة العلمية التي تفرض على صاحبها أن يردّ الأفكار والأقوال إلى أصحابها الحقيقيين .

كثيرون لا يوثّقون النصوص ولا يستخدمون إشارات مرجعية في كتاباتهم ، ويكتفون بذكر قائمة بالمصادر التي اعتمدوا عليها دون تحديد مواضع النقل عنها والاستفادة منها ، وحتى دون استكمال البيانات الببليوجرافية وخاصة بيانات النشر (مكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر) . وكثيرون يكتبون بلا منهج وبلا تدقيق ، فتجد في الصفحة الواحدة أعلاما ذكرت تواريخ وفاة بعضهم بالتأريخ الهجري وبعضهم الآخر بالتأريخ الميلادي دون أن يكلف المؤلف نفسه مشقة توحيد التواريخ حتى يعرف هو قبل قارئه مَنْ المتقدم ومن المتأخر .

وخلاصة القول أن هناك فوضى في الكتابة ، واجتراء على العلم في كثير من الأحيان ، حتى ليخيَّل إلى المرء أن مجال المخطوطات أصبح كلأً مستباحًا لكل من هبّ ودبّ .

ومع دخول التقنيات الحديثة في المكتبات ، بدأنا نسمع كلامًا غريبًا عن تصوير المخطوطات على الوسائط الحديثة ، لا من أجل تيسيرها للباحثين وإنما من أجل التكسب بها ، وكأنها سلعة يُتاجَر بها ويشتريها من يدفع أكثر . ونسي هؤلاء أو تناسوا أنهم يتعاملون مع تراث أمة بكل ما تحمله كلمة «الأمة» من معاني . فالتراث العربي المخطوط الموجود في دار الكتب المصرية – مثلاً – ليس تراث مصر وحدها ولا هو تراث الأمة العربية وحدها ، وإنما هو تراث العرب والمسلمين من غير العرب . من جاء منهم من فارس أو الهند أو إيران أو تركستان أو أفغانستان أو غيرها من بلاد الله الواسعة . كلهم تحت الراية عرب ، وحَّدهم اللسان الذي تكلموا به ، واللغة التي كتبوا بها ، وانصهروا جميعًا في بوتقة واحدة هي بوتقة الثقافة العربية بكل ثرائها وجمالها وروعتها وأصالتها . وأي إهمال لهذا التراث أو تفريط فيه أو اعتداء عليه جريمة لن تُغفر لأصحابها ، ولن تمحو عارها الأيام مهما طالت .

إن تراث الأمة – أية أمة – جزء من شرفها ، ومَنْ ذا الذي يقبل أن يفرِّط في شرفه ؟ ومَنْ ذا الذي يهون عليه أن يتساهل في أي أمر يتصل بالشرف ؟

إن أخشى ما أخشاه أن ينقرض هذا العلم بانقراض المشتغلين به ، وألا تحظى المخطوطات بما تحظى به القطع الأثرية من اهتمام وعناية وحفظ وصيانة ، مع أن هذه القطع صماء خرساء ، وهي من الحجر الذي يقوى على مقاومة عوامل الزمن ، أما المخطوطات فقطع أثرية ضعيفة البنية ولكنها فصيحة اللسان .

وأنا أعرف أن تراثنا المخطوط وإن كان غنيًا بنفائسه إلا أنه لا يخلو من أعمال لا تستحق القراءة . وليس ذلك غريبًا ولا نشازا ، فالشيء نفسه يصدق على تراث الأمم الأخرى قديمها وحديثها ، ويصدق على عالم المطبوعات أيضًا . فما أكثر المؤلفات التي تخرجها المطابع كل يوم ولا تساوي ثمن الورق الذي طبعت عليه .

وإذا كانت الأعمال الجيدة والأصيلة في تراثنا المخطوط تستحق أن تنشر ويعرفها الناس ، فإن الأعمال الرديئة تستحق هي الأخرى أن تُحفظ وتصان ، لأنها شهادة حق وصدق على عصرها .

وإذا كان المشتغلون بعلوم المخطوطات التي سبق الحديث عنها قد أصبحوا عملة نادرة ، فواجبنا أن نحافظ عليهم وأن نستثمرهم في تفريخ أجيال جديدة من الباحثين في تلك التخصصات : تاريخا وصناعة وتوثيقا وصيانة وفهرسة وتحقيقا حتى نحافظ على تراثنا ونسلمه معافى للأجيال القادمة ، فهو ذاكرة الأمة ، والأمة التي لا تحافظ على ذاكرتها لا تغامر بماضيها فحسب ، وإنما تغامر بالماضي والحاضر والمستقبل جميعًا .



المراجـــع

١ - أهمية المخطوطات الإسلامية . أعمال المؤتمر الافتتاحي لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (ديسمبر ١٩٩١ / جمادي الآخر ١٤١٣) لندن : مؤسسة الفرقان ، ١٩٩٢.

٢ - تسفير وتذهيب الكتب وترميم المخطوطات / السعيد بن موسى .ـ ط ٢ .ـ الرباط : شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .

٣ - دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي / أحمد شوقي بنبين .ـ الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس ، ١٩٩٣ .

٤ - دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر : أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (ديسمبر ١٩٩٣ / جمادي الآخرة ١٤١٤) / إعداد رشيد العناني .ـ لندن : مؤسسة الفرقان ، ١٩٩٧ .

٥ - صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٨ .

٦ - علم الاكتناه العربي الإسلامي / قاسم السامرائي .ـ الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠١ .

٧ - الكتاب الإسلامي / محمد محمد أمان ، ترجمة وتعليق سعد بن عبد الله الضبيعان .ـ الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٠ .

٨ - الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري / صلاح الدين المنجد .ـ القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٩٦٠ .

٩ – الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات / أيمن فؤاد سيد .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧ .

١٠ – الكتاب العربي مخطوطا ومطبوعا / محمد ماهر حمادة .ـ الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م .

١١ – الكتاب في الحضارة الإسلامية / عبد الله محمد الحبشي .ـ الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ .

١٢ – الكتاب في العالم الإسلامي / تحرير جورج عطية ، ترجمة عبد الستار الحلوجي .ـ الكويت : عالم المعرفة ، ٢٠٠٣ .

١٣ – المخطوط العربي / عبد الستار الحلوجي .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٢.

١٤ – المخطوط العربي والإسلامي ؛ فوائد – قيمة – صيانة / محمد بن إبراهيم الشيباني .ـ الكويت : مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، ١٩٩٩ .

١٥ – المخطوط العربي وشيء من قضاياه / عبد العزيز بن محمد المسفر .ـ الرياض: دار المريخ ، ١٩٩٩ .

١٦ – المخطوط العربي وعلم المخطوطات / أحمد شوقي بنبين .ـ الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس ، ١٩٩٤ .

١٧ – المخطوطات الإسلامية في العالم / تحرير جيوفري روبر ، ترجمة وتحقيق عبد الستار الحلوجي .ـ لندن : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ١٩٩٧ – ٢٠٠٢.

١٨ – المخطوطات العربية ؛ مشكلات وحلول / عابد سليمان المشوخي .ـ الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م .

١٩ – المخطوطات والتراث العربي / عبد الستار الحلوجي .ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ .

٢٠ – معالم الكتابة ومغانم الإصابة / ابن شيث القرشي ، نشر وتعليق الخوري قسطنطين الباشا .ـ بيروت : المطبعة الأدبية ، ١٩١٣ .

تم الطبـع :
بمطبعة جامعة القاهرة
مـديرعام المطبعـة
محمد عمر عبد العال